

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر العولمة في ظل التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد التنمية

الأستاذة المشرفة:

أ. هرقون تفاحة

إعداد الطالبتين:

— شبشوب شريفة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2015/2016

شكر وتقدير

يا رب لك الحمد ما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والحمد لله فيما وفقني إليه؛ لا يسعني أمام إتمام هذه المذكرة أن أتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة "هرفون تفاحة" التي تفضلت بالإشراف على إتمام هذا البحث وإخراجه بأهني صورة بعدما كان مجرد فكرة، وجزاها الله عني خير الجزاء، وبارك في دينها وعملها وصحتها.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للجنة المناقشة واقفين إجلالا واحتراما لتصويباتهم وملاحظاتهم القيمة لكي يجعلوا بحثي عملا متكاملا بإذن الله.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من مدّ يد العون وسانديني سواء من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى التي غمرتني بالحب والحنان وربتني على النبل والعرفان، إلى أرقى قلب في هذا الوجود.
إلى الذي فداني بأعلى ما لديه وغرس الطموح في نفسي، إلى من كان سراجا منيرا في حياتي.
إلى إخواني الأعزاء.
إلى كل أهلي وأحبابي وصديقاتي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال البيانية

المقدمة العامة أ-د

الفصل الأول: مفاهيم وأسس عامة حول العولمة

تمهيد 2

المبحث الأول: نشأة ومفهوم العولمة 3

المطلب الأول: نشأة العولمة 3

المطلب الثاني: مفهوم العولمة 6

المطلب الثالث: الاتجاه العام لمفهوم ظاهرة العولمة 12

المبحث الثاني: الأبعاد والأهداف المختلفة للعولمة 17

المطلب الأول: الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية 17

المطلب الثاني: الأبعاد الثقافية والاجتماعية للعولمة 23

المطلب الثالث: أهداف العولمة 26

المبحث الثالث: العولمة الاقتصادية، مفهومها، أنواعها، خصائصها ودوافعها 28

المطلب الأول: مفهوم وخصائص العولمة الاقتصادية 28

المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية 29

المطلب الثالث: مؤسسات وأدوات العولمة 31

خلاصة الفصل 36

الفصل الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد 38

39	المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة
39	المطلب الأول: نشأة ومفهوم ومبادئ التنمية المستدامة
43	المطلب الثاني: سمات التنمية المستدامة
52	المطلب الثالث: مقومات التنمية المستدامة وضوابطها
55	المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر
55	المطلب الأول: حتمية تطور التنمية المستدامة وواقع التسيير في الجزائر
60	المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر
62	المطلب الثالث: السياسات الحالية والمستقبلية للتنمية المستدامة في الجزائر
65	المبحث الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر
65	المطلب الأول: مشاريع منجزة وأخرى في طور الإنجاز
69	المطلب الثاني: رؤية مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
74	المطلب الثالث: توصيات وحلول لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
76	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: العولمة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الجزائر
78	تمهيد
79	المبحث الأول: الجزائر في ظل العولمة
79	المطلب الأول: سياسة الانفتاح في الجزائر
84	المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على الاقتصاد الجزائري
88	المطلب الثالث: الجزائر في ظل مواجهة تحديات العولمة
90	المبحث الثاني: مستقبل القطاع الزراعي والأمن الغذائي للجزائر في ظل العولمة
90	المطلب الأول: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الألفية الثالثة
	المطلب الثاني: الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الإنتاج وتبادل لمنتجات الفلاحة
94	
97	المطلب الثالث: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

101	المبحث الثالث: العولمة وآثارها على تحقيق الاستدامة في الجزائر
101	المطلب الأول: أثر عولمة الموارد البشرية على البطالة في ظل التنمية المستدامة في الجزائر
103	المطلب الثاني: أثر العولمة على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر
105	المطلب الثالث: أثر العولمة على المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر
109	خلاصة الفصل
111	الخاتمة العامة
116	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

البيانية

قائمة الأشكال البيانية والجداول:

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
49	أمثلة على المؤشرات التي يجب مراعاتها أثناء العمل لتطبيق مفاهيم وسبل التنمية المستدامة	الجدول (1-2)
57	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة (2001-2004)	الجدول (2-2)
58	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لفترة (2005-2009)	الجدول (3-2)
95	صادرات الجزائر بين سنتي (2014-2015)	الجدول (1-3)
96	واردات الجزائر من السلع الغذائية	الجدول (2-3)
103	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2010-2014)	الجدول (3-3)
103	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2009-2013)	الجدول (4-3)
104	رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2010-2014)	الجدول (5-3)
104	تطور الدين الخارجي لفترة (2009-2013)	الجدول (6-3)

قائمة الأشكال البيانية:

الصفحة	عنوان الشكل البياني	رقم الشكل
04	مراحل تطور مصطلح العولمة	الشكل (1-1)
06	مرحلة التحول من التفوق النسبي إلى التفوق المطلق	الشكل (2-1)
46	أبعاد التنمية المستدامة	الشكل (1-2)
47	ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة	الشكل (2-2)
48	أبعاد التنمية المستدامة وأنواع رأس المال	الشكل (3-2)
106	تطور الإنتاج واحتياجات السكان من الماء	الشكل (1-3)
107	تطور إمدادات مياه الشرب	الشكل (2-3)

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

شهد الاقتصاد العالمي تحولات كبرى نتيجة للانفتاح على الأسواق العالمية وكذلك تبادل السلع والخدمات وتحرير رؤوس الأموال، فقد ساعدت هذه الأخيرة الدول المتقدمة على اكتساب أسواق جديدة لتسويق منتوجاتها في بلدان أقل منها، مما جعل هذه البلدان تخضع لسيطرة البلدان المتقدمة خاصة في المجال الاقتصادي.

ولقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في زيادة تبعية وتهميش الدول النامية كما أنها المحرك الرئيسي لتبادل السلع والخدمات ونقل التكنولوجيا، وجلب الاستثمارات الأجنبية بأنواعها المباشرة وغير مباشرة، مما مكنها أن تكتسب قوة وسلطة قرار وسيطرة على ثروات البلدان النامية وأكسبها تبعية في كل المجالات، وكذلك مؤسسات بروتون ووز والمنظمة العالمية للتجارة ساهموا بشكل كبير في القضاء على حواجز وقيود التبادل

وقد ظهرت التكتلات الاقتصادية والإقليمية بين جنوب شمال أو جنوب جنوب أو شمال شمال، لكن أكثر التكتلات تداولاً هو جنوب شمال لأن دول الشمال تمتلك رؤوس الأموال وقوة التكنولوجيا وهم دائماً مسيطرون على دول الجنوب التي تعاني الفقر والحرمان، كل هذا ساعد في الانفتاح على العالمية أي ما يعرف الآن بالعملة التي ما هي إلا فكرة ليبرالية رأسمالية ظهرت بعد سقوط الثنائية القطبية، وأصبحت القيادة بيد الرأسمالية أي أمركة العالم، وعرف العالم انتعاش في كل المجالات سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً وحتى ثقافياً.

وان الأهداف الايدولوجية للعملة هي جعل العالم موحداً اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وإزالة فوارق الحدود بين الدول وهذا كله باسم الشمولية، حيث ساهمت شبكة المعلومات والاتصال "الأنترنت" في جعل العالم قرية صغيرة، وان أبعاد وأهداف العملة كلها تصب في مصلحة العالم المتقدم على حساب العالم المتخلف مما ساعد على ظهور طبقتين في المجتمع طبقة شديدة الثراء وطبقة كديحة وشديدة الفقر.

وظهور ما يعرف باللاتوازن في توزيع الثروات الطبيعية والمصنعة، ما جعل الإنسان يستهلك كل شيء سعياً لإشباع حاجاته ورغباته دون التفكير بالأجيال القادمة، هذا ما أدى إلى تلويث الطبيعة نتيجة لرمي النفايات السامة والكيميائية للمصانع في أماكن عشوائية ونفايات منزلية أيضاً. مما أدخل العالم في دوامة من المشاكل البيئية كتلوث الهواء واتساع ثقب طبقة الأوزون وتلوث المياه الصالحة للشرب فالعملة ساهمت في ظهور ما يعرف بالتنمية المستدامة، وهذه الأخيرة ليست وليدة الصدفة وإنما نتيجة انعقاد المؤتمرات والندوات المناهضة للتلوث الحاصل في العالم، وهي أيضاً تنمية صديقة للبيئة وذلك باستخدام تكنولوجيا نظيفة لا تلوث البيئة فالهدف من ظهورها هو حماية المحيط الحيوي بالاستخدام العقلاني

المقدمة العامة

للثروات أي تلبية حاجيات الحاضر دون حرمان الأجيال القادمة من حقوقهم في التمتع بثروات الطبيعية، وحتى تكون التنمية المستدامة مجسدة في الواقع يجب أن تقوم على أساس ومبادئ، ولقد وضعت هيئة الأمم المتحدة جملة من المؤشرات التي يجب أن تتبناها كل الحكومات وحكام الدول لتحقيق التنمية المستدامة، والجزائر على غرار البلدان الأخرى تبنت هذا المنهج من خلال وضع برامج وإصلاحات منها برامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2014 الذي أعطى اهتمام كبير بالتنمية المستدامة من خلال انجاز مجموعة من مشاريع التي تسعى لتحقيقها وللحصول على ثروة مستقبلية من خلال بوابة التنمية المستدامة إلا أن هناك مجموعة من العوائق وتحديات تقف أمام تحقيقها بصفة جيدة ألا وهي العولمة فلها انعكاسات مساعدة على تحقيقها على أرض الواقع وأخرى مناهضة لها من خلال انفتاح الجزائر على العالمية مناخية الشراكة أورو جزائرية وسعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك للحصول على منتجات فلاحية قد تؤثر في المنتج الفلاحي المحلي وتراهن على تحقيق الأمن الغذائي الجزائري وكذا سياستها الزراعية. كما كان للموارد البشرية دورا كبيرا لمعالجة ظاهرة البطالة في ظل التنمية المستدامة في الجزائر.

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق تتبلور معالم الإشكالية والتي يمكن صياغتها على النحو التالي
ما مدى فعالية انعكاسات ظاهرة العولمة في التأثير على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟.

الأسئلة الفرعية:

على ضوء الإشكالية الرئيسية للبحث يتم صياغة الأسئلة الفرعية التي سوف نحاول الاجابة عليها من خلال دراستنا للموضوع وهي كالتالي:
- ما معنى العولمة وما هي أبعادها وأهدافها؟
- ما هو واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر؟.
- ما هو الأثر الذي خلفته العولمة على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

قصد تسهيل الإجابة على التساؤلات السابقة وتحديد نطاق الدراسة إرتأينا تقديم الفرضيات التالية التي يمكن أن تكون منطلقا لدراستنا وهي على النحو التالي:
- العولمة تعني الانغلاق على كل ما هو محلي والانفتاح على كل ما هو عالمي جديد.
- لا تهتم الجزائر بالتنمية المستدامة ولا آفاق لها في المستقبل.
- استفادت الجزائر من مزايا العولمة في مجال التنمية المستدامة.

أهمية الموضوع:

تتلخص أهمية الموضوع:

- تحديات التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- عرض واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل التغيرات الراهنة.
- تبيان الأثر الذي يمكن أن تخلفه العولمة على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- محاولة إعطاء أهم ما تتميز به التنمية المستدامة.
- محاولة تسليط الضوء على ظاهرة العولمة من بوابة التنمية المستدامة.
- إطلاع المهتمين في الميدان الاقتصادي بأهمية الموضوع، وما يمكن أن يقدمه من إسهامات فيما يخص العولمة والتنمية المستدامة على حد سواء.
- التطلع على مستوى التنمية المستدامة في الجزائر في ظل العولمة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

ثمة أسباب مختلفة دفعتنا إلى اختيار موضوع البحث والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- محاولة ضبط المعنى الحقيقي لبعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية في موضوعنا كمصطلح العولمة، فالعولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة والتي من الصعب إعطاءها تعريف موحد وشامل يضبط معناها لاختلاف وجهات النظر فيها.
- استمرار تأثيرات العولمة على مختلف المجالات وخصوصا التنمية المستدامة .
- الميل إلى دراسة المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات المستمرة .
- الفضول لمعرفة حالة التنمية المستدامة في الجزائر في ظل انعكاسات العولمة.
- استمرار ظهور مشاكل البيئية في ظل العولمة.
- قلة الدراسات التي تناولت بعمق الإشكالية المطروحة.

المنهج المتبع في البحث:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والتمكن منها تم استخدام المنهج التاريخي وذلك من خلال الوقوف على نشأة العولمة وكذا التنمية المستدامة بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي وذلك بوصفنا لسمات ومقومات التنمية وكذلك وصفنا للسياسات الحالية والمستقبلية.

المقدمة العامة

للتنمية المستدامة في الجزائر كما استخدمنا كذلك المنهج التحليلي وذلك من أجل تحليل بعض المعطيات الإحصائية المتعلقة بالموضوع.

صعوبة البحث:

لقد تعرضنا للعديد من الصعوبات في دراستنا لهذا الموضوع ولعل أبرزها كان كالأتي:

- تـ نوع وكثرة المراجع وصعوبة الاختيار لأنجع منها.
- عدم توفر إحصائيات جديدة ومعطيات وبيانات حول انعكاسات العولمة على مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة وفيما يلي بعض هذه الدراسات: دراسة من إعداد طالب سالمي رشيد أطروحة دكتوراه أجراها عام 2006 حول أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر يهدف من خلالها معالجة طرق تأثير التنمية الاقتصادية على جوانب بيئية، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية ألحقت أضرارا كبيرة بالبيئة، ولخصت إلى مجموعة من التوصيات من بينها:

- تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي

- العمل في اتجاه المؤسسات لاستقطاب الاستثمارات.

دراسة الطالب يحي مسعودي تحت عنوان "إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث" حالة الجزائر، وهي مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 2008-2009 ولقد عالجت إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر في ظل العولمة من خلال تسليط الضوء حول كيفية النهوض بالتنمية المستدامة وكيفية مواجهة تحديات العولمة.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تقارب مفهومي التنمية المستدامة والعولمة وتشاركهما في نفس القضايا.

وخلص أيضا إلى مجموعة من التوصيات من بينها:

- تدعيم المشاركة السياسية جنبا إلى جنب مع استراتيجيات اقتصادية للتنمية فالأمر يتعلق بالوطن

ككل.

تقسيم الدراسة:

حتى تتمكن من الإلمام بكل جوانب الموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة والإجابة على الإشكالية سنقوم بتقييم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، تضمنت مراحل الدراسة وسبقت ذلك مقدمة تضمنت شرحا مفصلا لمراحل البحث والدراسات السابقة في هذا المجال. لقد قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث كل فصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث ينقسم هو الآخر إلى ثلاثة مطالب، فسنخصص الفصل الأول لمعالجة مفاهيم وأسس عامة حول العولمة حيث تم التطرق إلى ثلاث مباحث، الأول والذي سوف نلقي فيه نظرة حول نشأة ومفهوم العولمة بإضافة إلى طرح مختلف الأبعاد والأهداف العولمة من خلال المبحث الثاني كما تم التطرق في المبحث الثالث إلى العولمة الاقتصادية مفهومها وأنواعها وخصائصها ودوافعها، أما في الفصل الثاني فسنخصصه في المبحث الأول إلى التنمية المستدامة في الجزائر سنحاول فيه التطرق إلى ثلاث مباحث، الأول تضمن ماهية التنمية المستدامة أما الثاني تضمن واقع التنمية المستدامة في الجزائر أما بالنسبة للمبحث الثالث يتضمن أفاق التنمية المستدامة في الجزائر أما الفصل الثالث الذي عنوانه العولمة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الجزائر حيث تم التطرق إلى ثلاثة مباحث الأول سنتناول فيه الجزائر في ظل العولمة والثاني يتضمن مستقبل القطاع الزراعي والأمن الغذائي للجزائر في ظل العولمة أما المبحث الثالث يتضمن العولمة وأثارها على تحقيق الاستدامة في الجزائر، وفي نهاية سنختتم بحثنا بخاتمة تستوفي مجموعة من النتائج والتوصيات والتي يمكن أن تكون بنية لأي دراسة في هذا المجال.

الفصل الأول

مفاهيم وأسس عامة حول العولمة

تمهيد:

لقد أصبح عالم اليوم كما يراه أي شخص في أي مكان من هذا الكوكب قرية صغيرة مترامية الأطراف لا يعترف بالحدود السياسية والعادات والتقاليد الثقافية والعراقل والحواجز الإدارية و الجمركية إنه التكامل العالمي الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، والإعلامي، والاقتصادي والاندماج في كل ميادين الحياة البشرية ما يحدث في القطب الجنوبي يؤثر على الحياة في القطب الشمالي و ما يحدث في الشرق يؤثر على ما يحدث في الغرب كل ذلك بفضل التغيرات الجذرية السريعة في المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات.

لقد أضحت العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام ، فتعظم دور العولمة وتعدد مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية أثر على أوضاع الدول و الحكومات وأسواقها سياسيا و اجتماعيا، ثقافيا، عسكريا و قانونيا واقتصاديا عن طريق أبعادها التي نتجت عنها من العولمة السياسية و العولمة الثقافية و العولمة الاقتصادية.... الخ. هذه الأخيرة التي أخذت في عصرنا الحاضر أبعاد كثيرة باستعادة النظام الاقتصادي الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صورة جديدة مبنية على اقتصاد السوق والثورة المعلوماتية ودمج الاقتصاديات الوطنية .

لهذا سوف نتطرق في فصلنا هذا إلى:

المبحث الأول : نشأة ومفهوم العولمة .

المبحث الثاني : الأبعاد والأهداف المختلفة للعولمة .

المبحث الثالث : العولمة الاقتصادية ، مفهومها، أنواعها ، خصائصها ، و دوافعها .

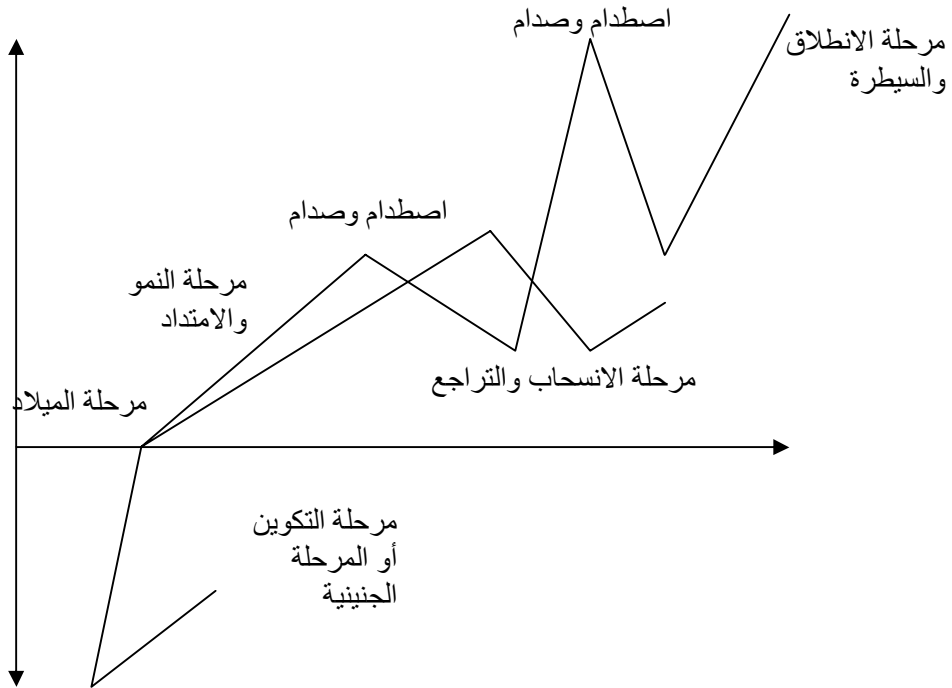
المبحث الأول: نشأة ومفهوم العولمة

تظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية كأداة تحليل لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. لكن العولمة ليست مفهوم مجرد، إنما عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال، ومن الصعب إيجاد إطار خاص لتحديد مفهوم دقيق للعولمة، لأنها تتميز بعمومية استخدام المصطلح في شتى المجالات. فالتطور التكنولوجي والتقني الذي شاهدته المرحلة الأخيرة بشكل عميق، أدى بزيادة رغبة الناس في الاستفادة من الفرص التي ينتجها التفاعل بين المجتمعات الأخرى عن طريق التجارة، الهجرة والاستثمار، ونظراً لتنوع العوامل التي يشتمل عليها مؤشر العولمة تنوعاً غير مسبوق فإننا نرى وجود وجوب دراسة منشأة الظاهرة، والاتجاه العام لمفهومها حتى يتسنى لنا تحديد مفهوم العولمة، بشتى اتجاهاتها واختلافاتها.

المطلب الأول: نشأة العولمة

إن التحليلات التاريخية للعولمة تشير إلى أنها ذات علاقة بما روج له من طرف "آدم سميث"، "وديفيد ريكاردو" لحرية التجارة، وقصور الدور الحكومي على الدفاع، وحماية الممتلكات، فانتشرت تلك الأفكار بعد الثورة الصناعية الغربية، ثم بدأت تنحسر في القرن العشرين، خصوصاً مع أزمة الكساد 1929، ثم عادت في السبعينات من هذا الغرب، بسبب فشل التدخل الحكومي في تخفيض معدلات التضخم والبطالة، كما يحددها كثير من المفكرين على أن العولمة نسخة مجددة لأفكار آدم سميث في شكل ليبرالية جديدة، تدعو إلى حرية انتقال رأس المال، وإلغاء الحواجز الجمركية، والإطاحة بالأنظمة لتعزيز حرية المبادلات التجارية، كما ترجع نشأة العولمة عند بعض المفكرين الغربيين إلى لحظة انتصار الرأسمالية التاريخية بانهايار المعسكر الاشتراكي، ليعلن بذلك بداية مرحلة جديدة، لكن المتفحص والمتمعن في مصطلح العولمة يجد أنها صاحبت الإنسان في كل مراحلها، فيا ترى كيف تطورت العولمة عبر مراحل التطور البشري؟

شكل رقم (01-01): مراحل تطور مصطلح العولمة



المصدر: محسن أحمد الخضري، "العولمة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص 40.

المرحلة الأولى: مرحلة التكوين (المرحلة الجنينية)

إنّ العولمة مثلها مثل الكائن الحي، يمكن القول أن مرحلة بداية العولمة ترجع إلى جذور عميقة، إلى فتوحات الفراعنة القدماء، سواء في رحلتهم إلى بلاد "بونت" (الصومال حالياً)، أو رحلتهم إلى الفينيقين (الشام حالياً)، أو غزوهم للمجهول البعيد الشاسع كما تدل عليه آثارهم في الأمريكيتين، ووصولهم إليها قبل غيرهم بألاف السنين¹. هذه الدلائل هي بداية المرحلة الجنينية للكائن الحي العولمة، وقد تطور بعد ذلك ليختلط بمفهوم الغزو العسكري والسرعة الجامحة للقائد العسكري، من أجل تكوين إمبراطورية، فظهرت عدة إمبراطوريات على مستوى الكرة الأرضية. لم تكن هذه الإمبراطوريات مرتكزة على الجانب العسكري فقط، بل تضمنت الجوانب الفكرية والعقائدية في التكوين. كما برزت في هذه المرحلة القضايا الإنسانية العالمية، حيث تم تنظيمها في شكل:

- الألعاب الأولمبية.
- إنشاء الهيئات والمؤسسات الدولية.

¹ محسن أحمد الخضري، "العولمة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص 42.

- جوائز نوبل للسلام.

- الزمن العالمي.

- التاريخ الميلادي.

في هذه المرحلة، تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية، وسادت نظرية عن العالم، وبدأت الجغرافيا الحديثة. في هذه المرحلة، تداخلت العديد من العوامل المتشابكة ذات التأثير التفاعلي والتبادلي من الفرد والاجتياح العسكري، من أجل إستيلا ب الآخرين والحصول على ما لديهم بالقوة، و من التجارة والتبادل القائم بين الأفراد بعضهم البعض، والحوار والفكر وما ينتجه من رؤية مشتركة نحو عالم الغد، كل هذه العوامل مجتمعة نحو مصطلح اسمه العولمة.

مرحلة ميلاد المصطلح:

بدأت هذه المرحلة منذ الستينات، وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات، وإدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي. لقد تميزت حقبة الستينات بتزايد الوعي الكوني السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والإنساني، وحدث هبوط على القمر وتعمقت المفاهيم ما بعد مادية حقوق الإنسان، وشهدت المرحلة شيوع أسلحة الدمار الشامل، وزيادة المؤسسات الكونية والحركات العالمية. وصولاً إلى انهيار جدار برلين الذي كان يفصل بين ألمانيا الشرقية والغربية، تحت ضغط الإدارة الشعبية، ونهاية الحرب الباردة التي أدت إلى ظهور القطبية الواحدة المتمثلة في السيطرة الأمريكية، فكان الاجتياح الإعلامي الأمريكي على كافة المعمورة، من أجل امتداد الثقافة الأمريكية، وتوحيد النمط الإنساني العالمي، وتذويب الحدود، وزوال دور الدولة، وزيادة انتقال المعلومات بفضل التقدم التكنولوجي الراقى، ومن ثم كانت العولمة رهينة تفاعل ثلاثة عوامل: انتشار المعلومات، تذويب الحدود، زيادة معدلات التشابه والتجانس. ساعدت كل هذه العوامل على توحيد وإيجاد تقارب فكري حول مصطلح العولمة.

ويمكن ربط ميلاد هذا المصطلح بانتهاء عمل "منظمة الجات GAAT"، وبدء عمل المنظمة العالمية للتجارة OMC، وممارسة أنشطتها في إزالة كافة الحواجز بين الدول، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، والضغط على الحكومات من أجل التنازل عن سيادتها¹.

¹ محسن أحمد الخضيرى، "العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 46.

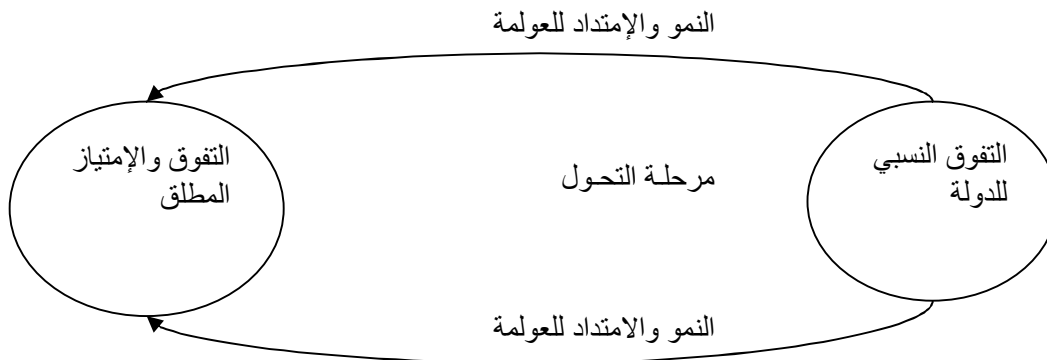
مرحلة النمو والامتداد:

وهي مرحلة تتسم بالتداخل والتشابك الواضح للأمور الاقتصادية والأمور السياسية، والشفافية الاجتماعية، فأصبحت المصالح متداخلة ومتفاعلة، والعوامل مفتوحة ودون وجود حدود سياسية بين الدول والفواصل الزمنية بين المناطق الجغرافية.

ومن ثم فقد ظهر إلى الوجود كيان كوني جديد، انتماءاته جديدة، وقواعد التفاعل معه حديثة، قائم على الدمج والتكامل والحيازة، وابتلاع الآخرين والسيطرة عليهم، والتحكم فيهم وتوجيههم. هذه المرحلة هي مرحلة البناء الفعلي لكيان أكثر شمولاً من التحالف، وأكثر عمقاً من التكامل، وأقصى فاعلية من الاندماج، إنها كينونة تضمن لها التفوق والاستمرار.¹

وبعبارة أخرى، مرحلة النمو والامتداد هي عملية الانتقال من التفوق النسبي للعولمة، إلى التفوق والامتياز المطلق.

شكل رقم (01-02): مرحلة التحول من التفوق النسبي إلى التفوق المطلق



المصدر: محسن أحمد الخضري، "العولمة"، مجموعة النيل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المطلب الثاني: مفهوم العولمة

علماء التاريخ يقولون إن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ، كما تمت دراستها من ذي قبل. حيث يقول "أبو عبد السلام": "العولمة مرحلة من مراحل العلاقات التاريخية للإنسان، ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ".²

ولكن تسارع تكنولوجيا الاتصال أدى إلى تطور واتساع مفهوم العولمة التي أصبحت الآن السمة المميزة للتاريخ المعاصر، وعليه نقول ماذا يعني مصطلح العولمة بكل المعاني التي يحملها في طياته.

¹ محسن أحمد الخضري، "العولمة"، مجموعة النيل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، "العولمة رؤية موضوعية"، التنوير الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة 2000، ص 90.

1- العولمة لغة واصطلاحاً:

لغةً: على وزن قولبة، مشتقة من العالم، والعالم جمع لا مفرد له كالجيش ، وهو مشتق من العلامة على ما قبل، وقيل مشتق من العلم على تفضيل مذكور في كتب اللغة.¹

إذن العولمة على ما سبق مشتقة من العالم، أي صرنا عالمين ومعنى العالمية أن تتخذ كل شعوب العالم في جميع أمورها على نحو هيئة واحدة سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً واجتماعياً، وسائر شؤون التربية والسلوك بين كل الشعوب.

اصطلاحاً: أصبحت العولمة اليوم كلمة شائعة في العلوم الاجتماعية، ومستخدمة كثيراً في الأدب المعاصر، وتعرف ب: "إعطاء الشيء صفة العالمية من حيث النطاق والتطبيق".²

العولمة باسم شمولي مصطلح للدلالة على حقبة تتميز بأدوات أوسع من الأدوات الاقتصادية، تهم الثقافة والحضارة حتى البيئة. ويمكن تحديد عدة مفاهيم خاصة بالعولمة حسب اختلاف المفكرين ومذاهبهم، ومعتقداتهم. ونحاول إظهار جملة المفاهيم المتكاملة والمتناقلة حول مصطلح العولمة من أجل أن يتسنى لنا بناء مفهوم خاص بنا كعرب ومسلمين، يعكس الحقيقة المرة التي يحاول صانعو العولمة طمسها.

يقول "روينة قالبت": إن العولمة عبارة عن مسلسل تكثيف لتيارات الأفراد والسلع والخدمات والرأسمالية والتكنولوجيا، وانتشارها بموازاة مع ذلك لتشمل الكرة الأرضية بكاملها.³

ويحدد "ريكاردو بتريلا" العولمة في كونها: مجموعة المسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك سلع وخدمات في أسواق عالمية منظمة بمعايير ومقاييس عالمية من طرف منظمات، تعمل على أساس قواعد عالمية وفق ثقافة تتطلع للانفتاح على الإطار العالمي، وتخضع للإستراتيجية العالمية.⁴

ويقول "بتريلا": إن ظاهرة العولمة تعدد الجنسيات، مسبوقتين بظواهر أخرى كظاهرة تدويل الاقتصاديات. فمرحلة التدويل تتميز أساساً بتداخل ماكرو اقتصادي دولي عميق، بين مصدرٍ لمواد أولية ويد عاملة كثيفة، وبين شركات ومؤسسات تتسابق لاكتساح الأسواق وفق إستراتيجية تصديرية قصيرة إحدى خصائصها التنافس وفق قاعدة التخصصات الطبيعية، بينما نلاحظ في مرحلة تعدد الجنسيات أن التداخل الماكرو اقتصادي يتكسر أكثر ويتعمق بظهور بعض الاحتكارات القطاعية، وتزايد فروعها وشيوعها، حتى وإن كانت التنافسية بين الشركات مازالت تخضع لمنطق التخصصات كما في مرحلة التدويل.

¹ عبد السعيد عيد إسماعيل، "مفهوم العولمة" <http://www.hamavat.com> أطلع عليه بتاريخ 05-11-2015.

² عبد السعيد عيد إسماعيل، "مفهوم العولمة" نفس المرجع.

³ يحيى البحياوي، "العولمة أية العولمة، إفريقيا الشرق"، بدون دار النشر، الطبعة الأولى، بدون بلد نشر، 1999، ص 19.

⁴ يحيى البحياوي، نفس المرجع، ص 20.

أما في مرحلة العولمة، فإن الأسواق أصبحت تنتظم وفق أشكال جديدة، وتحتكم للاحتكارات كقاعدة مركزية أكثر ما تحتكم إلى المنافسة المحضة كمرحلة استثنائية، لاسيما وقد بدأت الشركات خلالها تعد تنظيمها عبر هياكلها، وربط تحالفات جديدة مع الدولة والأمة مع بعضها البعض، ومع مراكز الأبحاث العلمية والتكنولوجيا.

ويرى Pierre Paul Proulx: "أن العولمة هي الحركة السريعة للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات".¹

كما يرى أنها ظاهرة تدويل للإنتاج بواسطة مؤسسات متعددة الجنسيات غذيت بالتطور التكنولوجي والمعلومات والاتصالات.²

وتبين إلى Pierre أن العولمة تحققت فعلاً بوصولها إلى:

زيادة التبادل والإنتاج العالمي لدول العالم الثالث، وخاصة في جنوب شرق آسيا.

زيادة تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والتبادل بالنسبة للدول الصناعية.

التقدم التكنولوجي في النقل والاتصالات والمعلومات أدى إلى تقليص الفضاء الاقتصادي وجعله في قرية واحدة.

ويرى "جباره عطية جباره"، العولمة على أنها:³

حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوكبية.

مفهوم يعنى حركة انفتاح الحدود الاقتصادية والتشريعات التي تسمح للنشاطات الاقتصادية الرأسمالية بتوسيع حقل عملها ليشمل المعمورة كلها.

هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، وفي ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل الغير المتكافئ.

العملة التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة، تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميكية التجارة في السلع والخدمات، وتدفق رأس المال والتكنولوجيا.

¹ Pierre Paul Proulx, "la mondialisation de l'économie et le rôle de l'état in c'ordination", in François Crépeau, mondialisation des changes et fonction de établissement emmielle brugtant, sia, 1997, P 125.

² Pierre Paul Proulx, Ibid, P 125.

³ جباره عطية جباره، "علم اجتماع الإعلام"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2001، ص 262.

وترى الأستاذة "بثينة حسين عمارة"، "العولمة إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمصرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة، يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي".¹

ويرى "عصام نور": "العولمة اتجاه جديد لطبع الحياة الاقتصادية والثقافية بالصيغة العالمية، لأن ظاهرة العولمة تريد أن تجعل العالم كله يتكلم بلغة واحدة، لأن معاناته الاقتصادية واحدة، من منطلق أنه ما من مجتمع قوي يستطيع أن يعيش بمعزل عن المجتمعات الأخرى، نتيجة زيادة نظم المعلوماتية، والتقدم التكنولوجي، والتقارب الشديد عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وبالتالي أصبح العالم بمثابة قرية إعلامية صغيرة".

ويرى الدكتور "جلال الشافعي": "العولمة على أنها ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية، للحضارة يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة".²

ويرى الدكتور "مي عبد الله سنو": "العولمة هي علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، الاقتصادي، السياسي، الثقافي، والإيديولوجي، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول".³

ويرى "Robert Boyes" مصطلح العولمة: "نجد معناها في طيات عمل الشركات المتعددة الجنسيات".

ويبين هذا المصطلح كتعبير عن تقارب الأسواق في العالم الحالي، إذ يرى R.Boyes أن العولمة تعين طرق السير المنهجية على المستوى العالمي، بالنسبة للاستثمار والتجارة للشركات المتعددة الجنسيات.⁴

ويركز "مصطفى رجب" على دور الدولة في العولمة، حيث يعتبرها التكنولوجية، الأصول والانسحاب من أداء بعض وظائفها، ونشر الأسواق والخصخصة المباشرة والمتكاملة بين الأسواق الرأسمالية والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي.⁵

ويرى "حوزيف عبد الله" العولمة على أنها عملية معقدة وشاملة، تنطوي على مجموعة متشابكة من العناصر المتنوعة، الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والفكرية.⁶

¹ بثينة حسين عمارة، "العولمة وتحديات العصر"، دار الأمين، الطبعة الأولى، 2000، ص 21.

² جلال الشافعي، "العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر"، مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد خاص 2002، ص 06.

³ مي عبد الله سنو، "الانتقال في عصر العولمة: الدور، التحديات الجديدة"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 1999، ص 64.

⁴ Robert Boyes; "le mot et la réalité coordination Sergecordellier, Fabienne Doutât in mondialisation au de la des Mythes édition casbah, 1997, P 15-16.

⁵ مصطفى رجب، مخاطر العولمة على المجتمعات العربية، <http://www.alqalam-club-ch>، أطلع عليه 13-10-2015.

⁶ حوزيف عبد الله، "عولمة ماذا؟ كيف؟ لمن؟" www.amgelfire.com، أطلع عليه 13-10-2015.

وهناك من المفكرين من يرى أن المفهوم الدقيق للعولمة هي هيمنة الإنتاج الرأسمالي، وانتشاره في الصميم، ومن بين هذه التعاريف للدكتور "صادق جلال العظم". بحيث يرى العولمة: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع، والسوق والتجارة والتدويل، إلى عالمية دائرة الإنتاج ذاتها".¹

أي أن ظاهرة العولمة عند الدكتور صادق جلال العظم التي تشهدها هي عولمة الإنتاج الرأسمالي الإنتاجي وقوف الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي علاقة الإنتاج بالرأسمالية أيضاً. ونشرها في كل مكان مناسب وملائم، خارج مجتمعات المركز الأصلي ودولة العولمة بهذا المعنى هي رسمية العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسمته على مستوى سطح ومظاهره.

يرى "رمزي زكي": "العولمة ليست سوى إعادة إنتاج لجوهر الرأسمالية المتوحشة على حدّ تعبيره، ولقد انطلقت غرائزها بعد زوال الحواجز الرادعة لها".²

يرى "أحمد سيد مصطفى" العولمة انفتاح على العالم، وهي حركة متدفقة ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً.³

ويرى "محمد عابد الجابري" أن العولمة من إفرازات الثورة المعلوماتية، وما يرافقها من تطورات في مجال الاتصالات والإعلام.

العولمة هي توحيد للاستهلاك، وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي. والعولمة تزيد التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينهما.⁴

ويقول الدكتور "صادق جلال العظم" أن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز، وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ.⁵

ويقول "ريكاردو بتريللا" العولمة هي جزء من مسلسل واحد، مسلسل تطور تحول الرأسمالية الصناعية والمالية وميزته الأساسية التراجع التدريجي للمبادئ والقواعد وأنماط التنظيم المرتكزة على النظام المسمى بالوطن.⁶

ويقول "Henri Guaino": عندما نتكلم عن العولمة، نتكلم عن عدة أهداف من ورائها، نعني الانفتاح الاقتصادي، مضاعفة التبادل، دخول العديد من الدول الجديدة في التجارة الخارجية. لكن مصطلح العولمة

¹ حسين حنفي، صادق جلال العظم، "ما العولمة؟" دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 1999، ص 93.

² حسين حنفي، صادق جلال العظم، نفس المرجع، ص 80.

³ أحمد سيد مصطفى، "تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي"، بدون دار النشر، الطبعة الثانية، 1999، ص 11.

⁴ حسين حنفي، صادق جلال العظم، "ما العولمة؟"، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁵ حسين حنفي، نفس المرجع، ص 125.

⁶ يحيى الجياوي، "العولمة أية العولمة، إفريقيا الشرق"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

غير محصور في هذه المعاني فقط، بل يعتبر كإيديولوجية، أو مشروع مجتمع، الذي يحاول إزالة كل الاختلافات الوطنية الاجتماعية، وغيرها لإنشاء الطابع الأحادي المتماشي مع انفتاح السوق والمنافسة على المستوى العالمي.¹

ننقول "ريكاردو بتريللا": إن تحالف العولمة والتنافسية و الخوصصة و اللاتقنين والتحرر، والإنتاجية، لم تعد تعدم إلا في كونها شرعية لتطلعات الاقتصاد الرأسمالي الجديدة، في وصايتها على الاقتصاد والمجتمع العالميين، وعولمة الاقتصاد تلعب الدور الإيديولوجي في عملية سرعة النقلة النوعية للشركات المتعددة الجنسيات، وتبرير تحالفها وتداخلها وغزوها للأسواق.²

وعلى هذا الأساس تبدو العولمة إلى حدّ كبير إعادة لتقسيم العالم وفق مبدأ الأقوى، لكن لبوسها اقتصادية وثقافية ومالية واتصالية يستخدم في تحقيقها كل وسائل العلم الحديث والتكنولوجيا المعاصرة بدلا من الاحتلال العسكري المباشر الذي كان سائداً في بداية هذا القرن.

ويحدد "ريكاردو بتريللا" ظاهرة العولمة في كونها مجموعة المراحل التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات من أجل أسواق عالمية منظمة، أو في طريقها إلى التنظيم وفق مقاييس ومعايير عالمية.³ ويكون الناتج من هذه التعاريف حرية أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال في سياسة اقتصادية قديمة، كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق الربح وانقلابه اليوم إلى الاعتماد على تشغيل المال فقط دون خسائر من أي نوع للوصول إلى احتكار الربح.

أن هذا المعنى يتلخص في عودة الهيمنة الغربية من جديد، لكن محملة على أجنحة المعلوماتية والعالم المفتوح، ومدججة بالعلم والثقافة، حتى وإن كانت غير إنسانية تقلب القاعدة القديمة القائلة "إن القوي يأكل الضعيف" إلى قاعدة جديدة عصرية عولمية تقول "السريع يأكل البطيء" علما بأن القاعدة الجديدة لا تختلف عن القاعدة القديمة من حيث النتيجة، بل تكون هذه الجديدة أشد بأساً وأعظم ظلماً من تلك القديمة لأن أصحاب السرعة يعملون على تثبيط حركة الآخرين بكل وسعهم وجميع إمكانياتهم.

ونحاول الجمع بين مختلف التعاريف التي تناولناها في دراستنا:

العولمة عملية مداراة إرادية وغائية، تهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي للاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال والمواصلات، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة وما نتج عنه ذلك كله من

¹ Henri Guaino, Mythes et réalités de la mondialisation in dossier documentaire de CNES, La Mondialisation, Juin 1990, P 01.

² يحيى البيحاوي، "في العولمة والتكنولوجيا"، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص 33.

³ يحيى البيحاوي، نفس المرجع، ص 11.

الشعور بانضباط الزمان والمكان، وتهاوي الفواصل الإقليمية وتزايد الدعم بالعلم ككل متكامل بتحقيق النقلة النوعية بالانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتدويل، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، كل ذلك من أجل تعظيم ربحية دول المركز على حساب الأطراف وتحقيق الهيمنة العالمية وذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على بقية العالم من خلال منظومة متكاملة من الأساليب والأدوات والوسائل التي تندرج تحت مصالحي العولمة. ونحاول تحديد الاتجاه العام لمختلف التعاريف السابقة، من أجل تبسيط تحليل مفهوم العولمة.

المطلب الثالث: الاتجاه العام لمفهوم ظاهرة العولمة

في المرحلة الحالية، يتردد الحديث حول العولمة باعتبارها الحامل أو المحسد للمتغيرات الدولية في المرحلة القادمة، وربما البعيدة المدى ورغم المظاهر العديدة للعولمة، وتبلور العديد من مؤشرات واتجاهاتها، إلا أنه من الصعب صياغة تعريف دقيق للعولمة، ولذلك وجب تحديد الاتجاه العام لجملة التعاريف التي ميزت مصطلح العولمة.

1- العولمة كعملية انتقال وتكثيف للتفاعلات الدولية :

يركز هذا الاتجاه على زيادة كثافة التفاعلات والعلاقات في كل المستويات والمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحضارية، بين دول العالم، وفي هذا الإطار يرى كل من Holm & sqrensen: "أن العولمة هي تكثيف للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود".

ويرى "Robert Cox": "أن العولمة تتسم بمجموعة من الخصائص التي تشمل على تدويل العملية الإنتاجية والتقسيم الدولي للعمل، وحركة الهجرة البشرية من الجنوب إلى الشمال، فضلاً عن تهتئة البيئة التنافسية التي تهيأ لذلك كله، وبما يتطلبه ذلك من إضعاف لدور الدولة".¹

ويمكن القول أن الانطباع الأول عن العولمة والأكثر وضوحاً وشفافية، في هذا الاتجاه العام، هو أنها: "عملية مكثفة لانتقال أو تبادل للأشياء بين الوحدات قائمة سلفاً سواء كانت هذه الوحدات سياسية أم اقتصادية أم ثقافية حضارية".²

إذن العولمة حسب هذا المفهوم، عملية انتقال والتبادل عبر الحدود القائمة بين الوحدات، وكذلك بين الوحدات والنظام ولكنها تظل تتماسك بافتراض أن هذه الوحدات وهذا النظام، تظل محتفظة بهويتها أثناء عملية العولمة.

¹ ممدوح ممدوح منصور، العولمة دراسة في مفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط 1، الإسكندرية، 2003، ص 12.

² جتر بارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، العدد 106، الكويت، مايو 2001، ص 35.

من خلال هذا التعريف الخاصة بالعولمة، تبين لنا أنه لا يوجد فرق بين مفهوم العولمة والتدويل والاعتماد المتبادل. فالاعتماد المتبادل يدل على وضعيات تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الدول، أو بين عوامل ذات فاعلية في مختلف البلاد.¹

ويمكن قياس تكاليف الاعتماد المتبادل عن طريق قطع العلاقات مع البلدان الأخرى، وكلما ارتفعت التكاليف التي يتحملها بلد ما من جراء هذه العملية، يدل ذلك على درجة الاعتماد المتبادل بين هذه الدول.²

وهذا ما نستسقيه من الاقتصاد السياسي العالمي، وعمليات تدويل الشركات حيث نرى منطقاً متشابهاً، لذلك بسبب تعاضم المنافسة الدولية واتجاه الشركات الفردية نحو المتعددة الجنسيات تدريجياً نحو تدويل عمليات إنتاجها ومبيعاتها، متحولة بذلك إلى مشروعات يقل ارتباطها بموقع أو مواقع بعينها، ومع ذلك فإنه من غير الوارد الحديث على أن عملية التدويل يمكنها تغيير حقيقة أساسية هي أن المشروع والاقتصاد القومي هما المكونان الأساسيان لاقتصاد عالمي دولي، ذلك أن عملية التدويل تدل على تعاضم تدفقات التجارة وعوامل الإنتاج بين الدول.³

والأساس في عمليات التدويل أن الاقتصاديات القومية هي الوحدة الأساسية المكونة للاقتصاد العالمي، حتى وإن تعدى نشاط الشركات العابرة للقوميات الحدود الإقليمية، ويسري المفهوم نفسه على العولمة الثقافية، إذ أنه صحيح أن التعبيرات المتميزة عن الثقافات المختلفة يمكن أن تنتشر وتختلط فيما بينها عبر الكرة الأرضية، ولكن تلك الثقافات المعنية تظل محتفظة بهويتها القومية.

2- العولمة بمعنى الإقليمية والتحول نحو التوحيد الكوني (الكوكبية):

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة تعني القضاء على الإقليمية، والتمكين للفوق إقليمية، أي عملية تحويل عميق بصدد التنظيم المكاني للعلاقات والمعاملات الاجتماعية عبر العالم.⁴ في هذا المفهوم يتبين لنا أن العولمة تناقض صورة نقل والانتقال فيما بين الوحدات القائمة سلفاً، وإنما هي عملية تحويل عميق لهذه الوحدات تحدث على مستوى النظام ككل، وأن العولمة تأثيراتها على المنظومة يمثل ما تؤثره على هوية الوحدات.⁵

¹ جتر بارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² بول سترنين، "التكامل، الاعتماد المتبادل والعولمة"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جويلية 2001، ص 35.

³ جتر بارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁴ ممدوح محمود منصور، "العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁵ جتر بارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، مرجع سبق ذكره، ص 38.

وتحدث العولمة كعملية على مستوى أعلى من الوحدات المكونة، لها قدراتها نتيجة للتفاعل فيما بين المتغيرات المنظومية، عبر الأبعاد والقطاعات المختلفة، وطالما أن هذه العملية تشمل الوحدات فإنها تحدث ذلك عن طريق تحويل الوحدات إلى دوائر لإعادة إنتاج تلك المتغيرات والعمليات والقوى المنظومية التي تفضي إلى تغيير هويتها ثم إلى تغيير القواعد المكونة للمنظومة التي تشمل الوحدات. المفكرون الذين يرون أن العولمة هو التحول نحو توحيد الكون، يعني ذلك توحيد المعايير أو القيم على المستوى العالمي، في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضرية.¹ ويتكامل هذا المفهوم مع فكرة أن العالم يمكن فهمه وتصوره كمكان واحد، يختص المجموع الكلي للعلاقات بين البشر جميعاً، ويتعلق هذا المفهوم بالبناء الملموس للعالم ككل.

3- العولمة كعملية تحرر:

يرى أنصار هذا الاتجاه، أن العولمة تمثل الليبرالية الجديدة، بمعنى إزالة القيود والمعوقات التي فرضتها الحكومات على كافة الأنشطة والتحركات السياسية والاقتصادية والشفافية، وليس ذلك عن طريق عملية حركة من الداخل إلى الخارج، والذي يمثل عملية انتقال في المعنى الأول للعولمة، أو عملية حركة من الخارج إلى الداخل والذي يمثل عملية تحول، وإنما هي عملية تذويب الحدود التي تفصل بين الداخل والخارج. إذن تقوم العولمة بعملية تجريد السلوكيات الإنسانية وشروط المعرفة الإنسانية عن السياق الزماني والمكاني، وتعكس النتائج عن الخلفية الكوكبية كشرط لوجودها.² بهذا تكون العولمة قد أنتجت آليات جديدة خاصة بها، وأبعاد وأهداف تسعى إلى تحقيقها بوسائل وميكانيزمات أوجدتها التقنية التكنولوجية المتطورة. وفقاً لهذا المفهوم نقول: أن العولمة هي الانتشار السريع لعمليات التحول الديمقراطي سياسياً، وعمليات التحول إلى آليات السوق وتحرير التجارة، وإزالة عوائق المبادلات التجارية على حركات الأفراد ورؤوس الأموال".³

4- العولمة بمعنى الهيمنة الأمريكية أو الأوروبية:

يرى بعض المفكرين أن العولمة ليست سوى مرادف للأمركة، انطلاقاً من الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على النطاق العالمي، وتأثير السياسات الاقتصادية في كل بلدان العالم بما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية للأسباب التالية:⁴

¹ ممدوح محمود منصور، "العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² جنر بارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، مرجع سبق ذكره، ص 41.

³ ممدوح محمود منصور، "العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ إبراهيم نافع، "انفجار 11 سبتمبر بين العولمة والأمركة"، دار الأهرام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بدون بلد نشر، 2002-2003، ص 98.

ضخامة رأس المال المالي والأمريكي في مشروعات واقتصاديات العالم كافة. أن الدولار الأمريكي أصبح هو وسيلة التبادل ومخزون القيم وأداة التسويق الرئيسية بالنسبة لمعظم دول العالم.

سيطرة الولايات المتحدة على مؤسسات بروتن وودز وإملاء سياستها على مختلف دول العالم. سيطرة الولايات المتحدة على الأنشطة الاقتصادية الحاكمة، مثل صناعة المعلوماتية، والبرمجيات وعلى صناعة الخدمات والتمويل.

تحول الولايات المتحدة لأكبر سوق لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في صناعاتها، بسبب انخفاض قيمة الدولار حيث بلغت قيمة الاستثمارات سنة 1980 ما يقارب 350 مليار دولار.

ويرى "محمد عابد الجابري"، أن العولمة التي يجري الحديث عنها هي نظام ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد ليشمل مجالات السياسة والفكر، وهي تشير إلى محاولة تصميم نمط حضاري يخص بلد بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية، على بلدان العالم أجمع، فالعولمة ليست مجرد تطور تلقائي للنظام الرأسمالي بل إنها وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين، أو بعبارة أخرى إنها تمثل إيديولوجية تعكس الإدارة الأمريكية للهيمنة على العالم.¹

حيث حضيت الولايات المتحدة في النصف الثاني من التسعينات نمو اقتصادي يواكبه تضخم منخفض، وتزايد في إنتاجية العمل، ويرجع ذلك إلى الأخذ السريع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك تزايد الاستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بالمقابل تعتبر الولايات المتحدة كمورد مصدر رأس المال للعالم، بلغ مجموع التدفقات السنوية للولايات المتحدة إلى بلدان العالم الثالث "03 مليار سنوياً، وهي تمثل 22% من التدفقات العامة لفائدة دول العالم الثالث.

تزايد الدولار كأداة للسيطرة والعولمة الأمريكية، وذلك راجع إلى عدد الفوائد الاقتصادية والسياسية المنعكسة على الولايات المتحدة، فزيادة الطلب الدولي على الدولار يعني تمكين الولايات المتحدة من تمويل العجز الضخم والمستمر في ميزان التجارة. والدولرة من أهم وسائل العولمة على الطريق الأمريكية أو العالم النموذجي الأمريكي.

كما أن تنامي سيطرة الشركات الأمريكية على الاقتصاد العالمي، تقوم بتحصيل كل من الخدمات والإنتاج، ويعتقد بعض المراقبين أن هذه الشركات متعددة الجنسيات قد انطلقت من الحدود الضيقة للاقتصاد

¹ إبراهيم نافع، "انفجار 11 سبتمبر بين العولمة والأمركة"، مرجع سبق ذكره، ص 104.

الأمريكي، وأصبحت شركات عالمية مصاحبة للتمويل اللذان أصبحا يمثلان قمة الرأسمالية العالمية وهي العولمة.

والإتحاد الأوروبي أحد الفاعلين الرئيسيين باتجاه العولمة، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ساهمت دول الحلفاء الأوروبية في مؤتمر "بروتن وودز" الذي أرسى أسس بناء اقتصاد دولي يتجه نحو التحرر الاقتصادي. فالعولمة، ونظراً لاختلاف مستوى النمو الاقتصادي بالنسبة للقارة القديمة، لم يكن إقرار إحداث المنظمة العالمية للتجارة، واكتفى باعتماد الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات.

والدول الأوروبية في مسيرتها باتجاه العولمة، بقيت دائماً حريصة على دعم تكتلها الاقتصادي المتمثل بالسوق الأوروبية المشتركة، وفي ذات الوقت الذي كانت فيه أقطار الإتحاد الأوروبي تتمحور حول ذاتها، كانت تتطلع أيضاً إلى التقارب مع البلدان الأوروبية الأخرى، وفي أوروبا الوسطى والشرقية.

فكانت النظرة الأوروبية تسعى إلى بناء اقتصادها القومي في مواجهة القوة الاقتصادية الأمريكية والآسيوية، حتى تتمكن من أخذ موقفها في التنافس على نشر قواعد سلوكها الاقتصادي في الاقتصاد المتوجه نحو العولمة، وسعى لتحويل الاقتصاد العالمي بكل مكوناته إلى اقتصاد قومي معولم.

وفي ضوء كل هذه المتغيرات، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وسعيها الحثيث لنشر قواعد اللعبة الأمريكية عالمياً، كان التحرك الأوروبي نحو التكامل الأوروبي، كي تتمكن أوروبا من الوقوف على قدم المساواة مع القوة الاقتصادية الأمريكية، ويظهر هذا جلياً في حرب الخليج الثالثة في مارس 2003، ومحاولة الإتحاد الأوروبي الدفاع عن مصالحه في الشرق الأوسط، أو بالأحرى مواجهة العولمة الأمريكية في امتدادها وسيطرتها على العالم.

المبحث الثاني: الأبعاد والأهداف المختلفة للعولمة

إن العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها، عملية مداراة بمجموعة من التحولات التي لا تخلو من الديناميكية، لتشمل مجموعة الأنشطة الغائية التي تحركها إدارة واعية من أجل غاية معينة، بالاعتماد على الوسائل والأدوات والأساليب الملائمة. وبقدر تنوع وتباين هذه الوسائل والأدوات من حيث طبيعتها ومحتوياتها، تعددت أبعاد وتحليلات العولمة فبرزت استقرار المنظومة الكاملة للمفاهيم السياسية، والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. التي تشكل القلب النابض للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. فإنا نرى، ما هي المفاهيم الجديدة لأبعاد العولمة ضمن الإطار المرجعي للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟

المطلب الأول: الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية

1- البعد السياسي والعسكري للعولمة

1-1 البعد السياسي للعولمة :

هو جانب الحرية الديمقراطية، وهو جانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها، ثمناً غالياً من دماء أبنائها، ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها.¹ كما أن الجانب السياسي قائم على الحرية، حرية الفكر والعقيدة، حرية الاختيار، حرية التمثيل والانتخاب، حرية إتاحة المعلومات والبيانات، حرية وحرمة الحياة الخاصة، حرية التوافق مع الارتقاء بأدمية الإنسان. ولقد أثبتت العولمة أن التغيرات في العلاقات والنظم السياسية، تعني: "أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلية التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي".²

ولقد تعددت وتنوعت انعكاسات الجانب السياسي للعولمة داخلياً وخارجياً، ومن أبرز الانعكاسات صعوبة الفصل وعلى نحو متزايد بين ما هو داخلي وما هو خارجي. بينما في السابق كان الأمر مفصول فيه، فالأمر الداخلي للدولة والتي لا يصح للغير التدخل فيه عملاً. بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبين ما هو دولي أو خارجي وتحكمه المؤسسات والمعاهدات والمواثيق الدولية.

غير أنه، وفي إطار العولمة والتفاعل المتزايد فيما بين الدول في شكل الاعتماد الدولي المتبادل، سواء كان ذلك على المستوى الرسمي أو غير رسمي، أدى إلى ظهور سياسات الترابط بين الأوضاع العالمية.

¹ محسن أحمد الحضري، "العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك"، ملف حول العرب وتحديات العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، مركز الدراسات العربية. 2000، ص 73.

كما تجدر الإشارة إلى الصورة الجديدة للتنسيق والترابط العالميين، كان بعد زوال الثنائية القطبية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كمسير وراعي للسياسة العالمية، والتي طرحت إشكالية معنى السيادة القومية أمام السيادة العالمية، والديمقراطية الغربية أمام ديمقراطية بخصوص سياسة وثقافة، وإيديولوجية أخرى في العالم .

"هل هناك إجماع على احترام حقوق الإنسان، أم أنّ هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصية الثقافية لمنح تطبيق موثيق الإنسان العالمية. وكل ذلك ميز الجانب السياسي للعولمة في إطار الأحادية القطبية، والتي لها عدة انعكاسات نذكر منها ما يلي:

1-1-1-1* راجع مبدأ السيادة الوطنية للدول "تفويض الاستقلال"

يقول الدكتور "محمد عابد الجابري": "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وبالتالي فإنه يعمل على التفتيت والتشتت، وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبلية والطائفية، والجهة والتعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن".¹

وكما هو واضح في المنظور السياسي للعولمة بنقل سلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه. ومن هنا يولد مصطلح تفويض الاستغلال للأسباب التالية:²

احترام المنافسة التجارية والحاجة إلى تخفيض التكاليف يتطلب تقليصاً كبيراً في حجم دولة الرفاه . القوة في المجتمع تتحول من الدولة إلى المنشأة .

اختيارات السياسة أصبحت محدودة أمام الحكومات لرغبتها في جذب رأس المال الأجنبي ، وخشيتها من هروب رأس المال (بل إن البعض يقولون التمويل الدولي هو الذي يحكم العالم الآن) .

تكامل الأسواق المالية أنقص من فعالية سياسة الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية) في إدارة الاقتصاد . هذه العوامل مجتمعة، تعمل على تفويض الاستقلال لصالح المؤسسات والهيآت التي ترعى نمو العولمة. وبعبارة أخرى، يكون التفويض من "الدولة التي حملت لواء الرأسمالية، ودافعت عنها بالترغيب تارة، وبالترهيب تارة أخرى ، فوحدت الأسواق الوطنية وأنشأت الإدارة المركزية، وسنت القوانين وكونت الجيوش لحماية أسواقها وسيادتها، وكذا لفرض هيمنتها وتسهيل عمليات توسعها في مراحل تطورها الاحتكاري والتدويلي"³، إلى الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتوحيد الثقافات والعادات والتقاليد الاجتماعية، من أجل الوصول إلى

¹ أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك"، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² إبراهيم نافع، "انفجار 11 سبتمبر بين العولمة والأمركة"، مرجع سبق ذكره، ص 130.

³ يحيى اليحياوي، "العولمة أي عولمة"، مرجع سابق، ص 45.

توحيد النمط الاستهلاكي العالمي، وصولاً إلى تعديل الإنسان المتعولم وفق إيديولوجية وثقافة سياسية، اجتماعية، عسكرية ... واحدة في عصر الكوكبة. ويدعم ذلك بتقسيم اليسار للعولمة أنه "لا معنى للاستقلال السياسي ما دام الاستقلال الاقتصادي مفقوداً".¹

هذه العبارة هي التي يمكن أن تشرح معنى تفويض الاستقلال أي بسيطرة العولمة الاقتصادية على كل منابع الثروة والمؤسسات والشركات، والمنظمات، وإنشاء ترسانة قانونية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، تسمح لها بالتدخل وغزو أي مكان في العالم اقتصادياً ومادياً، كان التفويض السياسي عن طريق هذه الضغوط.

1-1-2- التفويض لسيادة السوق:

يرى أنصار العولمة الذين يؤمنون بنظم السوق، أن هذا التطور يشكل لحظة عظيمة في تاريخ البشرية، وهي أن نفوض سيادة السوق على سيادة الدولة، ونفوض الاقتصاد على السياسة، إنما هي نهاية لمؤسسة بشرية وللصراعات السياسية المسؤولة عن الحروب والسيطرة.

1-1-3- التفويض لسيادة الشركات المتعددة الجنسيات:

لقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات، تمتلك سيادة الدول الوطنية، يقول "تقوم تشو مسكي": "إن هذه الشركات أصبحت لها الكلفة العليا من جراء سيطرتها على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التجارة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية 40% منها) عن طريق الشركات التي تدار مركزياً، والتي تتحكم في التخطيط والإنتاج والاستثمار".²

1-1-4- التفويض إلى صالح الحكومة الواقعية العالمية:

ويشير تشو مسكي إلى السلطة الحقيقية التي تحكم العالم، وتعمل على إضعاف سيادة الدول، وتتكون هذه الحكومة من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مجموعة الدول الصناعية السبع، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات)، والمؤسسات الأخرى التي تعمل على خدمة مصالح الشركات عابرة القوميات والبنوك ومنشآت الاستثمار.³

¹ عصام خفاجي، "ملاحظات حول العولمة والدولة القومية"، فجار عبد الباسط عبد المعطي، العولمة والتحويلات المجتمعة في الوطن العربي"، مكتبة مدبولي، ميدان طلعت حرب، الطبعة الأولى 1999، ص 378.

² إبراهيم نافع، "انفجار 11 سبتمبر بين العولمة والأمركة"، مرجع سبق ذكره ص 134.

³ إبراهيم نافع، "انفجار 11 سبتمبر بين العولمة والأمركة"، مرجع سبق ذكره ص 138.

1-1-5- سيادة الدولة ضمن تغيرات مفهوم العولمة

العولمة كعملية انتقال وتكثيف للتفاعلات الدولية في إطار هذا الاتجاه: العولمة الرأسمالية عملية يجري إنجازها في الدولة، ومن خلال الدول، وتحت رعاية الدول. فالدول هي التي وضعت رموز العولمة، وهي التي رسمت خطواتها في توجيهاتها المهمة،¹ وهكذا في نهاية المطاف يمكن أن يكون لها تأثير على خصائص الدولة، ولكن دون أن تغير هويتها الأساسية، أو تجر على فعاليتها بشكل أساسي، وتعتبر الوحدات مستقلة عن الدولة وتمتلك مصيرها، كما تعمل الدولة على تقوية المؤسسات الخاصة بها من أجل مواجهة الناتج الغير مرغوب فيها للعولمة.

كما أن عملية الانتقال تعمل على تعزيز الروابط القانونية الرسمية في المنظمات والهيئات، الدولية والعلاقات العضوية عن طريق مختلف أساليب التعاون ومنها مثلاً العلاقات بين الشركات العاملة في مختلف الدول، حيث تمارس كل دولة سلطتها الرأسية.²

وعليه فإن عملية الانتقال تكون متواصلة في التوسع الجغرافي للنشاطات، باشتراك عدد من الدول المتقوية معاً حول تلك النشاطات، وهكذا يتزايد الترابط بين تلك الدول.

وإذا طرحت مشكلة الحكومة العالمية، انطلاقاً من هذا الاتجاه، فهي تعني الجهود المتعددة الأطراف، بمعنى تعاضم التعاون بين الدول أو في إطار التدويل، بمعنى بذل جهود مشتركة من جانب الدول لجعل الساحة العالمية أقرب ما تكون شبيهاً بالساحة المحلية.

1-1-6- العولمة كعملية تحول:

تكون لها آثار عميقة على هوية الوحدات والعوامل ذات الصلة، وخاصة بالنسبة للدول الحديثة ومستقبلها. هناك من يرى أنه سيحدث تحول جذري، وأن العمليات والبنىويات العولمية ستنال بشدة من قدراتها وفعاليتها، وعلى هذا الأساس يرى سيرني: "العولمة جعلت المفهوم القديم للسيادة نسبياً، وأحلت دولة تنافسية محكومة بتوجهات السوق محل دولة الرفاه العصرية، وأن هذه الأخيرة سينتهي بها الأمر إلى فقدان استقلاليتها وألوياتها البنوية كالكليات الفاعلة الوحيدة في النظام الدولي".³

ويرى "يومان" إلى أن آليات العولمة حولت الدول إلى منفذين وأدوات في أيدي قوى ليست للدول أمل بالتحكم بها سياسياً.

¹ جتر بارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² بيتر بيتجور، "مستقبل السياسة، الأصول الأوروبية والحداثة كشرط عالمي"، ترجمة حليم طوسون، مجلة الثقافة العالمية، العدد 106، الكويت 2001، ص 46.

³ جتر بارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ويرى "سانس" أنه بينما تظل مقولات السيادة وتراب الوطن، من السمات البارزة للنظام الدولي، إلا أنه قد جرى إعادة تركيبها وموضعها على مواقع مؤسسية أخرى خارج الدولة، وخارج إطار تراب الوطن. وهكذا بينما تظل الدولة في مكانها تتحول هويتها وقدراتها المركزية تحولاً عميقاً مع احتمال ألا يبقى منها إلا بقايا دولة، والسؤال عن الحكومة الكوكبية يكون مستمر على آفاق التعاون بين بقايا الدول، ومواقع سلطوية ناشئة خارج الدول في النظام الكوكبي.

1-1-7-العولمة كعملية تجاوز:

وفقاً لهذا الرأي، لا يقتصر مفهوم العولمة على التأثير في خصائص الدول المفردة، أو على هوية الدولة كمؤسسة سياسية، وإنما تحدث العولمة مفعولاً انقلابياً في شروط وجود الدولة. وهذا الاتجاه للعولمة، يتضمن احتمال تحلل الدول ذات السيادة والنظام أو المجتمع العالمي، ويؤدي هذا حسب رأي "الشولت" إلى فك ثنائية الارتباط بين الهوية والإقليم، وبين الهوية والسلطة السياسية.¹ وإذا أثرت قضية الحكومة العالمية، فإن ذلك أمر ضروري وحتمي بعد ذوبان وزوال الدول.

1-1-8-الاتفاقيات الدولية والسيادة:

أي اتفاقية دولية، تعمل على الحد من حرية الدول بعد التوقيع عليها، لما تفرضه عليها من التزامات. فاتفاقية التجارة الدولية، تقلل من السيادة الوطنية، ونظراً لأن منظمة التجارة العالمية تستطيع أن تجبر دولة عضو على الامتثال لأحكامها²، وهذا يعتبر إجراء تخسره الدولة من سيادتها، حتى وإن جهلنا مدى الإيجابيات والسلبيات التي تنعكس على هذا الالتزام.

1-2-البعد العسكري للعولمة :

لقد كان من شأن الانتصار السياسي المفاجئ، الذي حملته الأقدار للولايات المتحدة الأمريكية، وللمعسكر الليبرالي، والذي تحقق نتيجة انسحاب القطب السوفييتي المنافس من حلبة الصراع السياسي الدولي مع نهاية عقد الثمانينات في القرن العشرين، واستشعرت الولايات المتحدة الأمريكية أنها باتت تمثل القطب الوحيد في عالم ما بعد الحرب الباردة، وأنها قد أصبحت قادرة بحكم احتلالها لموقع الصدارة على خريطة توزيع القوة العالمية، على فرض إرادتها على العالم ككل، وأن تطيح بأي قوى مناوئة لهيمنتها، وأن تسير حركة التاريخ وفق أهوائها وتبعاً لمقتضيات تأمين مصالحها.

¹ جتر بارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² إبراهيم نافع، "انفجار 11 سبتمبر بين العولمة والأمركة"، مرجع سبق ذكره، ص 143.

ويرى "توماس فريدمان": " إن استقرار العالم بات مرهوناً ببقاء القوة الأمريكية, وباستمرار الرغبة الأمريكية في استخدام هذه القوة ضد أولئك الذين يمثلون تهديداً لنسق العولمة, وإن اليد الخفية في مجال الاقتصاد لن تعمل بكفاءة دون قبضة خفية في المجال العسكري.¹

ولعل ما يعكس بجلاء تلك التزعة الأمريكية نحو الهيمنة, هو ما ورد في التقرير السري للبتاجون عام 1992 بحيث: " على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على موقفها كقوة عالمية, بينما تسمح للآخرين بمتابعة سعيهم نحو حماية مصالحهم وأهدافهم الشرعية على نحو ما تحدده الولايات المتحدة ذاتها".²

وتلجأ الولايات المتحدة الأمريكية, لاستعمال القوة العسكرية في حالة مساس بمصالحها, ويرى الدكتور جلال صادق العظم في كتابه ما العولمة؟, أن العولمة هي الأمركة, حيث يبين أن العولمة العسكرية الأمريكية, تكون على شكل استعمال السلاح والتهديد, من أجل فتح الطريق أمام المنتجات الأمريكية, وفتح الأسواق للشركات الأمريكية, وهو ما اعتمدته السياسة العسكرية الأمريكية في حلف الشمال الأطلسي, من أجل السيطرة عليه, لأنه يعتبر القوة الإستراتيجية العسكرية المهمة في عصر العولمة. لأجل استعماله في السيطرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية, وبعبارة أخرى, يمكن القول بأن سعي الولايات المتحدة الأمريكية الدءوب إلى توسيع نطاق العضوية في الحلف الأطلسي, وإلى إعادة صياغة دور الحلف وأهدافه, وإنما يمثل المظهر الرئيسي للبعد العسكري للعولمة, ولأجل تعزيز القوات المسلحة الأمريكية, لمكانتها داخل الحلف, أعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" عن خطة طموحة للإصلاح وتحديث هذه القوات, من أجل زيادة كفاءة هذه القوات, والارتقاء بقدرتها القتالية تعزيزاً لمكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة العالمية.

وفي إطار هذه الخطة, جاء تبني مشروع الدرع الصاروخي الدفاعي,³ الذي يحقق تفوقاً استراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على النطاق العالمي, وهذه العملية تظهر لنا جلياً أن الولايات المتحدة تعمل جاهدة على تأمين هيمنتها العالمية عسكرياً, والتمكين لانفرادها بتقرير علاقات القوة على مستوى النسق العالمي ككل, بمفردها ودون منازع. ولأجل ذلك قال الدكتور هنري كيسنجر: " إن العولمة ليست إلا كلمة أخرى للإشارة إلى هيمنة الولايات المتحدة, ولن تكون هناك عولمة اقتصادية ليبرالية دون هيمنة عسكرية بقيادة أمريكية.

¹ ممدوح محمود منصور, "العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد", مرجع سبق ذكره, ص 107.

² مرجع نفسه, ص 117.

2- البعد الاقتصادي للعولمة

يمكن النظر إلى مفهوم العولمة باعتبارها مفهوماً اقتصادياً في المقام الأول، كما أن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن موضوع العولمة، هو البعد الاقتصادي ولعل مرد ذلك إلى أن العولمة الاقتصادية تعد بمثابة القاطرة التي تجر خلفها قطار العولمة. ومن ناحية أخرى، يمكن القول أن البعد الاقتصادي للعولمة يمثل البعد الأكثر تحقّقاً واكتساباً على أرض الواقع إذا ما قورن بالأبعاد الأخرى.

فالعولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل الدول على بعضها البعض، وقد تزايد هذا التيار مع تنامي حركة تطوير البنية الإنتاجية في الدول المتقدمة. وتعد نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلى اقتصاد السوق، ولقد استعملت العولمة مجموعة القواعد والآليات التي تمكن بعدها الاقتصادي ونذكر منها:¹

- حركة اندماج وتكتل اقتصادي غير مسبوق .
 - تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام .
 - استخدام نظم تسويقية فورية الإتاحة على جميع المستويات خاصة مع انتشار نظام التجارة الإلكترونية، والشراء والتعامل عن بعد .
 - استخدام وسائل دفع ونظم للتمويل وبعبارة أخرى نظم قائمة على خلق النقود وإيجاد أنواع ابتكاريه من النقود .
 - استخدام نظم استثمار في البشر فعالة، نظم قائمة على أصحاب المواهب والقادرين على الابتكار وعلى التحسين .
- ولقد اتضحت آليات العولمة في بعدها الاقتصادي أنها ترقى بالطموحات والأحلام الإنسانية، لتجعل منها حافزاً ودافعاً قوياً نحو تحقيق أفضل معيشة وجودة في الحياة، ناهيك عن زيادة في الدخل ملموسة.

المطلب الثاني: الأبعاد الثقافية والاجتماعية للعولمة

1- البعد الثقافي للعولمة :

يقول الدكتور "حسن حنفي"، أن المدخل الثقافي لتأصيل قضية العولمة، هو المدخل الطبيعي باعتبار أن العولمة بالنسبة للمثقفين هي موقف من الهوية الثقافية، قبل أن تكون هيمنة اقتصادية أو تبعية سياسية، وهي جزء من آليات الدفاع عن الذات في مواجهة الآخرين، إثباتاً لأننا ضد سيطرتهم.²

¹ محسن أحمد الحضري، "العولمة"، مجموعة النيل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، "العولمة رؤية موضوعية"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

لأجل ذلك، ذهب الكثير من المفكرين إلى اعتبار أن جوهر ولب العولمة هو التوحيد النمطي للثقافة العالمية، وإخراج الصورة المحلية التقليدية لتفسح الطريق أمام الصورة العالمية الموحدة.

ويقول "يحي الياوي" في تعريفه للعولمة أنها: "مجموعة السمات الخصوصية الروحانية والمادية والفكرية والشعورية، التي تميز مجتمعنا أو مجموعة اجتماعية.¹

وارتبط المفهوم الثقافي للعولمة، بفكرة التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم، على حدّ تعبير لجنة اليونسكو العالمية إلى أربعة اتجاهات:

التنميط والتوحيد الثقافي مرآة التطور الاقتصادي للعولمة؛² وعلى جانب آخر يقف المعارضون إلى فكرة الثقافة الموحدة؛

"أن العولمة الثقافية تسعى إلى الطغيان على الثقافات القومية والمحلية والمتعددة"³ وهذا يشكل خطراً على خصوصياتها ومستقبلها. ولأجل ذلك وجب إحيائها وفق منهج علمي وفكري مدروس حتى يتسنى لها الوقوف في وجه العولمة الثقافية؛

أنّ العولمة الثقافية ما هي إلا تفاعل بين الثقافات، ويخلص أن العولمة هي عبارة عن الآثار الإيجابية والسلبية لهذا التفاعل؛

أن العولمة لا تهدف إلى محور الثقافات والخصوصيات، فهي ليست بحاجة إلى ذلك ويعلل ذلك بأن الثقافة تنشأ وتتطور وتزداد فعاليتها في مراحل المد التاريخي، وتذوب وتضعف في عصور الانحدار والتراجع.

ويرى الدكتور "محسن أحمد الخضري" من أجل الارتقاء إلى الثقافة العالمية نمر بثلاثة مراحل:⁴ تفقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط الاجتياح الثقافي العالمي، وتبدأ التحلي بالتدريج عن خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية؛

الانقسام والتفكك والتشردم الداخلي، وظهور الثقافة الوطنية في صورة عاجزة عن تقديم الشخصية الوطنية؛ ظهور روابط وجسور وأدوات تحليلية مهمتها الرئيسية إيجاد معايير قيم العبور عليها إلى الثقافة العالمية، ومن ثم يحدث نوع من التوحيد الثقافي.

ويمكن القول بأن تجليات الثقافة العالمية الموحدة في المظاهر التالية:

¹ يحي الياوي، "في العولمة و التكنولوجيا الثقافية"، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك"، مرجع سبق ذكره، ص 78.

³ نفس المرجع، ص 79.

⁴ محسن أحمد الخضري، "العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

1-1- التمكين للترعة المادية على حساب التزعة الروحية:

تعتبر القيم الميزة الأساسية التي تفرق الإنسان عن غيره من بني البشر، وهي بذلك تشكل مجالاً للاختلاف والتمايز الفكري والثقافي بين المجتمعات، وعليه أصبحت هذه الأخيرة تشكل عائقاً يعترض طريق سياسة العولمة. فانتهدت العولمة الثقافية طريقاً يمكن أن نسميه بالتسطيح الثقافي، أو التجهيل الثقافي. وهو التركيز على مواد خالية من مضمون قيمي أو معنوي، بحيث لا تثير هذه المواد الفكر والتأمل وإنما يركز على مخاطبة الغرائز، ومخاطبة المشاعر، فأصبحت ثقافة آنية أو لحظية، فهي بمثابة مواد جاهزة للاستهلاك الفردي.

1-2- محور الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية:

إزالة النسق القيمي من الثقافة العالمية يزيل الشعور بالانتماء والولاء لأي ثقافة كانت، وبالتالي تحقيق مهمة محور الهوية الثقافية، في مقابل الترويج إلى ثقافة عالمية واحدة المرتكزة على الصورة، فقد أصبحت الصورة في ظل ثقافة العولمة هي المفتاح السحري لنظام إنتاج واعى للإنسان في العالم.¹ وبتزايد التفاعل والاتصال الإنساني على المستوى العالمي قرب التوصل إلى ثقافة عالمية واحدة.

1-3- التمكين لسيادة القيم الغربية والأمريكية:

يرى الكثير من المحللين أن الثقافة المحلية تغلق أبوابها تحت تأثير صناعات الثقافة المنافسة.² ولعل من أهم الأسباب المهيمنة الثقافة الأمريكية هي:³

- سيطرة الدول الغربية على التكنولوجيا الإعلام والاتصال .
- هيمنة الدول الغربية على عمليات إنتاج المادة الإعلامية والثقافية .
- هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على عمليات التسويق الإعلامي .
- افتقار الولايات المتحدة الأمريكية إلى هوية ثقافية عميقة .
- قوة الاقتصاد الأمريكي أتاح فائضاً قابلاً للإنتاج الثقافي .
- اللغة الإنجليزية أصبحت تشكل لغة عالمية .
- المؤسسات الجامعية الأمريكية واهتمامها بالثقافة .

رغم هذه الامتيازات الموجودة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، والتيار الغربي الرأسمالي بصفة عامة، إلا أننا نقول لا يزال الصراع قائماً ولن يتوقف بين الثقافات، فلا تزال ثقافة إسلامية موجودة

¹ ممدوح محمود منصور، "العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد"، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² فريديجريك جيمسون، "العولمة والإستراتيجية السياسية"، مجلة الثقافة العالمية، العدد 104، الكويت، 2001، ص 32.

³ ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 86-88.

على الساحة العالمية رغم التراجع الملحوظ، وكذلك يمكن القول أن هناك ثقافة أوروبية لا يمكن أمرتها. إذن هناك إمكانية التفاعل في بعض العناصر الثقافية على المستوى العالمي والاحتفاظ بالخصوصيات الأخرى على المستوى القطري.

2- البعد الاجتماعي للعولمة:

عندما تتجرد المجتمعات من قيمها، تصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة تتماشى ومتطلبات ظاهرة العولمة. فكان استلاب وعي البشرية وإرادتها لصالح القوى العظمى بعدما تم نزع قيمها من ثقافتها، فكانت الانعكاسات الاجتماعية سريعة كما يلي: ¹

- تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية .
- التأثير في هيكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات .
- تفويض الدور الاجتماعي للدولة وتراجع مبادئ العدالة الاجتماعية .
- زعزعة الاستقرار الاجتماعي وزيادة مركزية حدة الصراع الاجتماعي .
- ارتفاع معدل الجريمة وتزايد التجارة غير المشروعة .
- تزايد خطورة جماعات الجريمة المنظمة .

إذن أوجدت ظاهرة العولمة مرحلة عدم استقرار اجتماعي واسع، ² عكس ما كانت تصبو إليه كل المجتمعات في العالم، في إطار العولمة من أجل الوصول إلى عالم بدون أحقاد موروثه، وأن يجي ويعيش الإنسان بحرية، والعدالة وحقوق الإنسان والمساواة، كل ذلك تبخر في البعد الاجتماعي للعولمة.

المطلب الثالث: أهداف العولمة

للعولمة مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها من بينها ما يلي: ³

- الانتقال من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي وذلك من خلال إزالة الحدود شكل يعمل على تفكيك الحواجز ويعمل على إقامة سوق عالمي موحد .
- العمل على وضع هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع وتقديم الخدمات وصناعة الأفكار في شكل يتلاءم مع المستوى الاقتصادي الجديد الذي يتمتع بمميزات عدة باعتباره الأكثر إشباعا والأيسر والأوفر.

¹ ممدوح محمود منصور، "العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد"، مرجع سبق ذكره، ص 91-103.

² محسن أحمد الخضري، "العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ طويل أسيا، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل العولمة قطاع البروكيمياويات (دراسة حالة مؤسسة سوناطراك -أوبك)"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2013-2014، ص 113

- إعطاء وإباحة الفرص الكاملة لقوة الابتكار والإبداع والتطوير والتنمية من أجل الوصول إلى المنتجات الصناعية المبتكرة والجديدة .
- نظم تسويقية عالية الكفاءة وأدوات تمويلية مبتكرة أساسية ومشتقة , والنظم التشغيلية للموارد البشرية تعمل على تعظيم الإنتاجية .
- الانطلاق إلى أفاق شاسعة وإلى نطاقات واسعة من الرقي والتقدم والتنمية الاقتصادية من أجل ضمان استقرار هيكل القيم وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- العمل على جعل العالم قرية صغيرة مترابطة الأجزاء تتمتع بالتأثير والأثر المتبادلين.
- العمل على إيجاد لغة إصلاحية واحدة تمكن من عملية التبادل والخطابات بين البشر والحسابات الالكترونية.
- دفع آليات السوق نحو سوق عالمي موحد ومفتوح بدون حواجز جمركية.
- إن العولمة تحل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدولة بمفردها مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل وانتشار المخدرات , وقضايا بيئية وانتقال الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى .
- وهذه الأهداف تنادي بها المنظمات الرئيسية التي تلعب دورا هاما في العولمة الاقتصادية, لكنها لم تحقق على أرض الواقع نظرا لعدم التزام المنظمات الدولية بها أصلا .

المبحث الثالث : العولمة الاقتصادية مفهومها , أنواعها , خصائصها ودوافعها

لقد لقيت العولمة الاقتصادية اهتماما بارزا في الآونة الأخيرة بعد أن أصبحت تستند على الاتفاقيات الدولية التي تعقد بإرادة الدولة وتوجيهها للمؤسسات والمنظمات الدولية , وذلك في ظل استعادة النظام الرأسمالي للهيمنة وربط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاد العالمي وتحرير التجارة , وفتح الأسواق وتنامي عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال, لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وخصائص العولمة الاقتصادية أنواعها ودوافعها, بالإضافة إلى مؤسستها وأدواتها .

المطلب الأول : مفهوم وخصائص العولمة الاقتصادية

1- مفهوم العولمة الاقتصادية :

رغم أن للعولمة أوجه عديدة ومتنوعة بتنوع نواحي الحياة إلا أن الجانب الاقتصادي هو الأهم, وهو جوهر العمليات ومحورها الأساسي , ومن بين التعاريف التي تتناول العولمة الاقتصادية ما يلي :

التعريف الأول : يقصد بالعولمة الاقتصادية "نشر القيم الغربية في المجال الاقتصادي مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب , وعدم تدخل دول الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي كما تعكس ظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال".¹

التعريف الثاني : "زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول"²

التعريف الثالث : " هي عبارة عن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي بعيدا عن سيطرة الدولة القومية"³.

التعريف الرابع : تركز العولمة الاقتصادية على مفهوم " اقتصاد السوق" فهي عملية سيادة مذهبية السوق وقوانينها على كافة الكرة الأرضية لتجعل العالم منطقة تجارة موحدة , يدخل إليها الأغنياء والفقراء, حيث تكون معايير السوق هي الفاصل في تحديد القارات, فالعالم يتفتح على بعضه, وتزداد سرعة النقل والمواصلات وتوسع السوق, حيث تزول الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال

¹ أحمد عبد العزيز, جاسم زكريا, العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية, مجلة الإدارة والاقتصاد, العدد 86, العراق, 2011, ص 66 .

² نوري منير, السياسات الاقتصادية في ظل العولمة, ديوان المطبوعات الجامعية, بدون طبعة, الجزائر, 2010, ص 9

³ جميل محمد خالد, أساسيات الاقتصاد الدولي, الأكاديميون للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, الأردن, 2014, ص 114 .

وتدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي, وإلى قيم المنافسة والإنتاجية وهي تعد العالم بالررفاه والتقدم .

مما سبق يمكننا تعريف العولمة الاقتصادية على أنها: الاندماج والحرية الاقتصادية وفتح الأسواق على مستوى العالم وذلك عن طريق فسخ المجال لأصحاب رؤوس الأموال وانتقال السلع والخدمات والأشخاص .

2- خصائص العولمة الاقتصادية :

إن العولمة الاقتصادية تتسم بعدد من الخصائص الهامة لهذا من الضروري تحديد أهمها :¹

- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية , من أهم ما يميز العولمة الاقتصادية الأخذ باليات السوق واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة الشاملة والاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات .

- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل , ويشمل ذلك اتفاقية تحرير التجارة وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية .

- تعاضد دور الشركات المتعددة الجنسيات , وهي شركات عالمية تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها من نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية .

- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي, ويظهر هذا في طبيعة المنتج الصناعي حالياً, حيث يتم تجميع مكونات منتج واحد من أكثر من دولة كما في صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية .

- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة , هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية وتتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة .

تقليل درجة سيادة الدولة القومية بإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسات النقدية والمالية اضطرابات الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير أسواق.

المطلب الثاني : أنواع العولمة الاقتصادية

لعل من المتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة, يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية, التي تحدث على نطاق واسع والمتمثل في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية, وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر, وتساعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير .

¹ عبد المطلب عبد المجيد, العولمة واقتصاديات البنوك, الدار الجامعة, بدون طبعة, مصر , 2005 , ص ص 22, 23 .

وبالتأمل في هذه التغيرات العالمية يكشف النقاب على أن العولمة تتحدد في نوعين رئيسيين هما العولمة الاقتصادية الإنتاجية أو عولمة الإنتاج والعولمة المالية , من هنا سوف نقوم بإيضاح وتحليل كل نوع من هذان النوعان .

1- العولمة الإنتاجية : تعتبر العولمة الإنتاجية الناتج لعملية تحرير التجارة الدولية من خلال حرية تنقل السلع عبر الحدود وبسهولة, وذلك نتيجة توحيد الأسواق وما يميز العولمة الإنتاجية عن العولمة المالية أنها لم تتعرض لأزمات شديدة الحدة وتحقق العولمة الإنتاجية من خلال اتجاهين¹:

1-1 : الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية :

تعتبر التجارة الدولية امتداد للاقتصاد المحلي إذ تمكنه من استرداد احتياجاته وتصدير فائضه , فالتجارة الخارجية تشمل كل ما يصدر ويستورد من سلع وخدمات من وإلى كافة الدول .
-وللتجارة الدولية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول عموماً ففي الدول المتقدمة تكون نسبة الاستيراد والتصدير إلى الدخل أو الناتج القومي مرتفعة سواء تعلق الأمر بتوفير المستلزمات المطلوبة للقيام بأنشطتها الإنتاجية أو تصريف الفائض من إنتاجها.

كما أنها تعتبر ذات أهمية بدرجة أكبر بالنسبة للدول النامية فهي قادرة في بدايات تطورها على تصنيع كل ما هو موجود لديها من مواد الخام الأولية الزراعية أو المعدنية وبذلك فهي بحاجة إلى تصديرها , وكما أنها بحاجة إلى مختلف السلع الصناعية نتيجة عجز اقتصادياتها عن توفيرها خصوصاً في المرحلة الأولى من تطورها, وكذا عجز إنتاجها المحلي عن تلبية احتياجاتها من السلع الاستهلاكية كالغذاء والدواء .
وعلى الرغم من التباين في تحقيق المنافع والمكاسب التي تنجم عن التجارة الخارجية بالنسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية, فإن سياسات الدول (درجة انفتاحها) تبقى العامل المهم في حجم المنافع والمكاسب التي تحصل عليها عن طريق التجارة الخارجية².

1-2 الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف الاستثمار الأجنبي أنه عملية نقل رؤوس الأموال والموظفين والخبرة التكنولوجية من دولة إلى أخرى هدف إنشاء وحدات إنتاج قصد الرفع من الأرباح ومدخيل الشركات, فهي تهدف إلى إنشاء وحدات إنتاج جديدة خارج الإطار الإقليمي للدولة علماً أن هذه الوحدات الجديدة (شركات فرعية) مرتبطة هيكلية ووظيفياً بالشركات الأم .

¹ غالم عبد الله, العولمة المالية وأنظمة الصرف العربية , دار أسامة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى , الأردن, 2014 , ص 39

² نوار رابع , العولمة الاقتصادية أثرها على إستراتيجية التسعير -حالة الجزائر- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, غير منشورة, 2010-2011 ص 37

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على فرضية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود من خلال نشر وحدات الإنتاج في الدول المستقبلية للاستثمارات, إذ عرفت استراتيجيات الشركات تحولا جذريا في فترة تعاظم العولمة الاقتصادية, وهذا بانتقالها من نمط الإنتاج القائم على استعمال عوامل الإنتاج المتوفرة داخل الشركة الأم, إلى نمط الإنتاج خارج إقليم الدولة الأم.¹

2- العولمة المالية :

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى الاندماج المالي مما أدى إلى التكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية في العالم الخارجي وبالتالي فالعولمة المالية تتمثل في حرية انتقال رؤوس الأموال والمعاملات المالية بين الدول وذلك دون قيود أو حواجز.² ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين (المؤشر الأول : خاص بتطوير حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول, المؤشر الثاني خاص بتطوير تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي). ونستخلص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فيما يلي³:

- صعود الرأسمالية العالمية .
- ظهور الابتكارات المالية.
- ظهور الفائض الكبير في رؤوس الأموال.
- نمو سوق السندات.
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية المصرفية.
- خصوصية الأنشطة المالية .
- انخفاض تكلفة الاتصالات والمواصلات .

المطلب الثالث : مؤسسات وأدوات العولمة

أسهمت الكثير من المؤسسات والهيئات في التسويق ونشر قيم العولمة الاقتصادية عبر دول العالم مستعملة في ذلك الكثير من الأدوات والوسائل ولعل من أبرز هذه المؤسسات التي كانت لها أثر بارز ودور فعال على المستوى الدولي :

¹ طويل آسيا, المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة قطاع التروكيماويات, دراسة حالة مؤسسة سوناطراك- أوبك, مرجع سبق ذكره, ص 113

² نمري الهام, العولمة المالية وتأثيرها على الدول النامية -حالة الجزائر , مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد الدولي, 20 أوت 1955 , سكيكدة, الجزائر, غير منشورة, 2013-2014 , ص 05 .

³ غالم عبد الله, العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية , مرجع سبق ذكره, ص 79 .

1- صندوق النقد الدولي :

يعرف صندوق النقد الدولي على أنه : المنظمة العالمية النقدية, والتي تقوم على ادارة النظام النقدي الدولي, ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة خاصة , يلتزم بتحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها والتي نصت عليها اتفاقية بروتون ووز التي أبرمت في يوليو 1944 , وأصبحت نصوصها نافذة في ديسمبر 1945 إن الهدف من إنشاء صندوق النقد الدولي هو الحفز على قيمة العملات واستقرار أسعار الصرف¹, وقد بلغ أعداد أعضائه حاليا 188 دولة².

وتتمثل أهداف صندوق النقد الدولي كما يلي³ :

– العمل بالنظام الدولي لأسعار الصرف الثابتة حيث تتبادل في ظل العملات الدول الأعضاء وذلك وفق نسب مبادلة يتم الاتفاق عليها مسبقا .

– العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات الصرف منتظمة بين الدول الأعضاء.

– المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بمعاملات جارية بين الدول الأعضاء وإلغاء القيود المفروضة على عمليا الصرف وعرقلة نمو التجارة العالمية .

– العمل على تحقيق التنظيم الدائم يهدف إلى تحقيق التعاون الدولي في المسائل النقدية العالمية .

– تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام مواردها العامة مؤقتا بضمانات كافية, لكي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي .⁴

2- البنك الدولي :

يمكن تعريف البنك الدولي على أنه منظمة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي , وقد أنشأ عام 1945 وبدأ في ممارسة نشاطه في يونيو 1946 , وقد جاء إنشائه لتلبية حاجات ماسة إلى رأس المال لتمويل الأعمال و إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة .⁵ وتتمثل أهدافه في ما يلي⁶:

¹ عبد المطلب عبد المجيد, العولمة واقتصاديات بنوك , مرجع سبق ذكره , ص 68 .

² الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي , <http://www.inf.org/external/about/nembers.htm> أطلع عليه بتاريخ 25/12/2015

³ هادي خالدي , المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقة الجزائر , دار هومة , بدون طبعة الجزائر, 1996 , ص 50 .

⁴ حمد فوزي الدليمي , أحمد يوسف دوين, إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية, دار جليس الزمان, الطبعة الأولى, عمان, 2014 , ص 132

⁵ محسن أحمد الخضيري , العولمة مقدمة في الفكر والاقتصاد وإدارة عصر اللادولة , مجموعة النيل العربية, الطبعة الأولى , مصر , 2000 , ص 77 .

⁶ إبراهيم عبد الرحيم , منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة , مؤسسة شباب الجامعة , بدون طبعة, مصر, 2008 , ص 12 .

- ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال.
- زيادة مستويات التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- علاج الاختلالات الهيكلية وخاصة الدول النامية للمساعدة في علاج الاختلال الهيكلية في ميزان المدفوعات .

3- اتفاقية الجات GATT والمنظمة العالمية للتجارة :

1-3 اتفاقية الجات GATT : تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT بمثابة المنظم والمراقب الأساسي للتدفقات السلعية بين الدول, نشأت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT في 30 أكتوبر 1947 من قبل 23 دولة على أن يبدأ سيرانها في الفتح من جانفي 1948 , وقد اقتصر هدف هذه الاتفاقية على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود الجمركية , ومن أجل تحقيق عدة أهداف نوجزها فيما يلي¹:

- إقامة نظام للتجارة الدولية الحرة يقضي إلى رفع المستويات المعيشية في الدول المتعاقدية على تحقيق مستويات التوظيف الكاملة بها .
- السعي إلى تحقيق زيادة تصاعديّة ثابتة في حجم الدخل القومي.
- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها .
- تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية والخدماتية ;

2-3: المنظمة العالمية للتجارة : لقد أنشأت المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل سكرتارية الجات, بعد توقيع اتفاقية موقعة في مراكش 1994 , بعد انتهاء جولة الأوروغواي وتشمل المنظمة العالمية للتجارة وقت إنشائها في 1 يناير 1995 حوالي 110 دولة².

وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة من أهم وأخطر المؤسسات القائمة على إدارة العولمة باعتبارها المسؤولة عن إدارتها, حيث لعبت دورا هاما في تغيير واجهة اقتصاديات الدول من المحلية المتعلقة على الذات إلى الاقتصاديات المنفتحة على العالم³.
وتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية⁴ :

¹ سليمان ناصر, تكتلات اقتصادية كاستراتيجية لمواجهة تحديات النظام omc, مجلة بحث , العدد الأول , جامعة ورقلة, 2002 , ص 83
² أوزال عبد القادر , العولمة والأمن الغذائي العربي-دراسة حالة الجزائر, مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط, جامعة الجزائر, غير منشورة, 2009-2010, ص 30 .
³ طوال أسيا, مؤسسات اقتصادية جزائرية في ظل تحديات العولمة قطاع البتر وكيمياويات, مرجع سبق ذكره, ص 109 .
⁴ هيفاء عبد الرحمن , ياسمين التركيني , آليات العولمة الاقتصادية أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي, دار حامد , الطبعة الأولى, عمان, 2010 , ص 415 .

- خلق وضع تنافسي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعاضم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة نمو الداخل الحقيقي.
- توفى الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية .
- توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي .

4- الشركات متعددة الجنسيات : تعرف شركات المتعددة الجنسيات بأنها الشركات التي تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة, كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيا متعددة, وتمارس نشاطها في بلدان أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجيتها وسياستها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى دولة الأم إلا أن نشاطها يتجاوز حدود الوطنية والإقليمية لهذه الدول وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدولة المضيفة¹.

وقد قامت الشركات المتعددة الجنسيات بإحداث تغيرات هائلة من أجل العولمة شملت الآتي :

- زيادة الاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا بين المشروع والسوق الدولي ومعاملات التصدير والاستيراد من وإلى تلك السوق .
- زيادة استقطاب المشروعات لرؤى ابتكارية ليس من أجل الأسواق المحلية ولكن للأسواق العالمية في شكل رئيسي وأساسي , بل قد يكون لها وحدها .
- زيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية سواء في الحصول على مستلزمات الإنتاج أو في التصدير
- وامتدادا ذلك إلى الحصول على الكوادر البشرية ورؤوس الأموال , حقوق المعرفة وتقنيات من أسواق العالم المتخلفة .²

5- أدوات العولمة الاقتصادية :

من أدوات العولمة الاقتصادية التي تحقق بها أهدافها ما يلي :

5-1 التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية :

تقوم هذه التكتلات بفرض السياسات الاقتصادية الرأسمالية على الدول النامية التي تصب في مصلحتها وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات الدول النامية ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية , منظمة آسيان³ .

¹ محمد حمد القطاطشة, النظام الاقتصادي السياسي الدولي, دار الولااء للنشر, الطبعة الأولى , عمان, 2013 , ص 86 .

² محسن أحمد خضير, العولمة مقدمة في فكر اقتصاد وإدارة عصر اللادولة, مرجع سبق ذكره, ص 79,80 .

³ أحمد عبد العزيز , جاسم زكريا, العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية, مرجع سبق ذكره , ص 71 .

5-2 العقوبات الاقتصادية :

تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على الدول النامية لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي بحجج كثيرة منها¹ :

- انتهاك حقوق الإنسان (السودان والصومال) .
- مكافحة الإرهاب (أفغانستان وباكستان) .
- حقوق العمال .
- محاربة المخدرات .
- حماية البيئة .

5-3 وسائل الإعلام :

أحدث التقدم التقني في مجال البث الإعلامي ثورة كبرى في حياة الناس , فقد أطلق الغرب عددا كبيرا من الأقمار الاصطناعية تدور حول الأرض مرسلات إشارات لاسلكية تحمل في مضامينها صورا ورموزا ودلالات الحياة العصرية الغربية ولما يستجد من حادثة أصقاع الأرض كافة, وتجاوزات موازنة الإعلان في العالم. ونتيجة حملات الإعلان المكثفة أصبح الناس يستهلكون مالا يحتاجونه ويتطلب منهم الزيادة في الاستهلاك حتى تضل عجلة الصناعات الغربية بحركة دائبة² .

5-4 شبكات المعلومات الدولية (الانترنت) :

تسوق الأفكار الغربية ورموزه وتجارته, وأكثر المعلومات على هذه الشبكة يكون بلغات غربية انجليزية فيها نصيب أكثر مما ينسجم مع جوهر العولمة وحقيقتها³ .

وقد أتاحت هذه الشبكة عولمة المعلومات وأفكارها إضافة إلى أن للتجارة على هذه الشبكة تتصاعد باستمرار كما أن تلك الشبكة أصبحت من الوسائل الإعلانية المهمة, كما أن الانترنت والقنوات الفضائية ليست أداتين فحسب بل لهما تأثير كبير في بروز العولمة⁴ .

¹ فهد خليل زايد, محمد صلاح رومان, العولمة الاقتصادية, دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, 2015, ص 55

² يوسف حسن يوسف, نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر, مكتبة الوفاء القانونية, الطبعة الأولى, مصر, 2011, ص 26

³ نفس المرجع, ص 27 .

⁴ فهد خليل زايد, محمد صلاح رومان, العولمة الاقتصادية, مرجع سبق ذكره, ص 57 .

خلاصة الفصل:

العولمة مرحلة متطورة من الرأسمالية, وليست نهاية التاريخ والتناقضات الطبقية, كما ادعى أنصارها بهدف الإشارة إلى الخيط الذي يربط بين الإمبريالية التي ميزت أوروبا عشية الحرب العالمية الأولى, وبين العولمة اليوم.

جاءت العولمة كحلقة ضرورية في النظام الرأسمالي, حتى تعالج مشكلة إشباع عملية التدويل, فكانت عملية العولمة تدعو إلى الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة, والتدويل إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج, ومعه تحويل النظام الإنتاجي الرأسمالي إلى نظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت هيمنتها مع تعاظم القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات, وبذلك أصبحت العولمة واقعاً قائماً بالفعل بجوانبها الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية التي ظهرت بوضوح خلال حرب الخليج الثانية والثالثة.

كما أنّ العولمة أصبحت مثل المادة قابلة للانشطار, وقابلة للاندماج وفي انشطارها واندماجها تخرج منها أشياء جديدة بحكم قوة ابتكار, العولمة والتنمية الاقتصادية في عصر العولمة أصبحت لا تعني الانتقال من وضع سيئ إلى وضع أفضل بل زيادة على ذلك الوقت الذي يستغرقه هذا التغيير, وتكلفة هذه العملية, فكانت العولمة الاقتصادية تعمل على تحديد الميكانيزمات والأدوات التي تمكنها من تحقيق التنمية في الزمان والمكان المناسبين .

الفصل الثاني

التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من بين المواضيع التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث احتلت مكانة بارزة على المستوى الدولي والمحلي، وأصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على التخلف وهي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، وهذا ما جعل الجزائر تنتهج مجموعة من البرامج التنموية والخطط للحد من المشاكل البيئية، وذلك بمسيرة التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية الهائل لبلوغ التنمية المستدامة لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

بعدما اتسعت الفجوة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمتطلبات البيئية، وما نتج عن ذلك من مشاكل على الصعيد البيئي من ضرورة التخلي عن المفهوم التقليدي للتنمية، والانتقال إلى المفهوم الجديد للتنمية، يراعي فيه الجانب الذي يعد من أهم الأولويات التي تعيق رفاهية المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وهو الجانب البيئي بحجة أن البيئة هي ملك للجميع وليست احتكار على الدول المتقدمة فقط ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا مبحث إلى نشأة ومفهوم مبادئ التنمية المستدامة كما سنحاول طرح أهم سمات التنمية المستدامة مع الإشارة إلى المقومات الأساسية للتنمية المستدامة وضوابطها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم ومبادئ التنمية المستدامة

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة للوجود لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة الجهود الجبارة والمستمرة للمنظمات والهيئات الدولية والخبراء والعلماء وغيرهم، حول أهمية البيئة الطبيعية بجانب البيئة الاقتصادية والاجتماعية، في تحقيق التنمية المستدامة سواء في العالم أو في الوطن العربي.

1- نشأة التنمية المستدامة:

بحلول أواخر السبعينات وبداية الثمانينات ظهرت نظريات تنموية أكثر تقدما، وكانت هذه الأخيرة تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل اثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر، نقص الموارد الطبيعية، التلوث... إلخ وقد بينت التوقعات العالمية بأنها إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي وأنماط الاستهلاك الكبيرة فستزداد الضغوط بشكل كبيرة على البيئة الطبيعية، وتفوق قدرتها الاستيعابية، ولعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة والتنمية مستدامة هو إنشاء نادي روما سنة 1968.¹

¹ -حميد بوغموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص مالية وبنوك، جامعة سطيف الجزائر غير منشورة، 2011-2012، ص 45.

الذي يضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم مهما كانت الآراء والأفكار حول نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة فهناك إجماع الباحثين في الموضوع على أن المراحل التي تطورت بها التنمية المستدامة هي كالتالي:¹

في سنة 1968 إنشاء نادي روما ودعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخصص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو.

- في سنة 1972 نادي روما ينشر تقديرا بعنوان "the first global révolution" مفصلا حول تطور المجتمع الإنساني وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الطبيعية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100م.

- في 16 يونيو 1972 انعقاد قمة الامم المتحدة حول البيئة stock holm واقترحت التفاعل بين الاقتصاد والايكولوجيا في دول الشمال والجنوب.

- في سنة 1987 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "CMED" التابعة للأمم المتحدة، تضع تقريرا بعنوان "مستقبلنا للمشارك" حيث تطرق التقرير إلى التنمية المستدامة بشكل مفصل، وتم خلاله بلورة أول تعريف دقيق لها، وأكد التقرير انه لا يمكن الاستمرار في التنمية بالشكل الحالي سالم تكن هذه التنمية قابلة للاستمرار من دون ضرر بيئي.

- 14 جوان 1992 قمة الأرض rio dejaniro بالبرازيل وتم فيه صياغة استراتيجيات وتدابير للحد من التدهور البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة البيئة.

- في سنة 1997 وإقرار "بروتكول كيوتو" باليابان شارك فيها أكثر من 10.000 مشارك وأدلى 125 وزيرا مختلف دول العالم بتصريحاتهم خلال أكثر من أسبوع.

- في سنة 2000 سبتمبر قام 147 رئيس دولة وحكومة بالتوقيع على إعلان الألفية وأكد مجدد المبادئ التنمية المستدامة التي قام إعلان عنها في جدول أعمال القرن 21.

¹ - عبد القادر عوينات، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، غير منشورة، 2008، ص 25.

² - رايح حميدة، استراتيجيات وتجارب ترقيية دور المؤسسات المتغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال استراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة عباس، سطيف، غير منشورة، 2010/2011، ص 47.

- 26 أوت 4 سبتمبر 2002 قمة جوهانسبورغ حضرها أكثر من 100 رئيس دولة والكثيرين من ممثلي الحكومات والجمعيات غير الحكومية، وأكدت على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

- في سنة 2005 دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ بشأن تخفيض انبعاثات الاحتباس الحراري.

- في سنة 2007: انعقاد المؤتمر الدولي وفي مواجهة المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من مشاكل البيئة الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير حسب الاحتباس الحراري.

2- مفهوم التنمية المستدامة:

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة فهناك أكثر من تعريف وقد قسمت هذه التعاريف إلى أربعة مجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، سنحاول طرح بعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر¹:

التعريف الاقتصادي: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك للطاقة الموارد الطبيعية اما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف المثل للموارد من أجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف.

التعريف الاجتماعي: التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو الديمغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الحضرية.

التعريف البيئي: تعرف البيئة التنمية المستدامة على أنها حماية الموارد الطبيعية من استنزاف والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

التعريف التكنولوجي: تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا صديقة للبيئة.

¹ -العزیز قاسم، محاربة التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من (منظور الإسلامي)، دار الجامعة بدون طبعة، مصر 2011، ص 167.

ويعرفها البنك الدولي: على أساس أن نمط الاستدامة وهي عبارة عن الاستدامة في رأس المال حيث يعتبر أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال أو زيادة مستمرة عبر الزمن.¹

مفهوم التنمية المستدامة: يطلق عليها التنمية القابلة للاستمرار أو التنمية البيئية وهو مفهوم بيئي مستحدث بدأ يشاع استخدامه والمطالبة بتحقيقه في مجالات التنمية الشاملة.

مما سبق يمكننا تعريف التنمية المستدامة: على أنها التنمية التي تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة.

التنمية المستدامة هي عملية توافق وتكامل بين أقطاب الثلاثة البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وتدعم الحياة على هذا الكون وتضمن البعد الاقتصادي دون نسيان الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة والمساواة.

3- مبادئ التنمية المستدامة:

يمكن إبراز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة بدورها تشكل المقومات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية كما يلي:²

- مبدأ المشاركة: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حسن الانتماء، لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فعالة في عملية التنمية.

- مبدأ حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة على مبادئ الشفافية، المحاسبة الحوار، الرقابة والمسؤولية من أجل تجنب الفساد وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها ان تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

¹ -عمار عيادي، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة من المنقعي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامة، للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، 7/ 8 أفريل 2008، ص 5.

² -حميد بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- مبدأ التضامن: أي التضامن بين الأجيال والفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة وتأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.
- مبدأ التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية: يمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة.
- مبدأ تحقيق المعرفة: يجب أخذ التدابير لتعزيز التعليم والوصول إلى المعلومات تحفز الابتكار والوعي والمشاركة الفعالة للجميع من أجل التنمية المستدامة.
- مبدأ استيعاب التكاليف: بمعنى ان قيمة السلع والخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف خلال دورة حياتها من إنتاج وتصميم واستهلاك.
- مبدأ إنتاج واستهلاك المسؤول: يجب إجراء تغييرات في الإنتاج والاستهلاك حتى تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاستمرار من الناحية الاجتماعية والبيئية باعتماد الكفاءة البيئية من خلال تجنب النفايات وحسن استخدام الموارد.
- مبدأ تحديد الأولويات بعناية: إن خطورة مشكلات البيئية وندرة الموارد المائية أدت إلى تشديد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للأثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية المشكلات البيئية وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.¹

المطلب الثاني: سمات التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تدخلا وأكثر ارتباطا خاصة في المجال الطبيعي والاجتماعي لا يمكن الفصل بين عناصرها، وهذا لشدة تداخل أبعادها وخصائصها وأهدافها وقد تعددت مؤشراتها لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى خصائص وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة:

¹ -سالمى رشيد، أثار التلوث البيئي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2005-2006، ص 109.

خصائص التنمية المستدامة¹:

- التنمية طويلة المدى وهذا أهم مميزاتهما إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها.
 - تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية.
 - التنمية المستدامة تسعى إلى الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية.
 - التنمية المستدامة تلي احتياجات الأفراد في المقام الأول.
 - يعد الجانب البشري فيها والتنمية من أول أهدافها وخاصة الاهتمام بالفقراء.
 - تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد وتنظيم العلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
 - تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصياتها ثقافيا ودينيا وحضاريا.
 - التنمية المستدامة تعني تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة الكمية المتوسطة لنصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك حفاظا على الموارد الطبيعية.
 - التنمية المستدامة تعد تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي وكيفية جعل تلك العوامل تعمل بانسجام داخل منظومة البيئة.
- 2-أهداف التنمية المستدامة:** سنحاول طرح أهم أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال بعض البنود التي من شأنها أن تؤثر مباشرة في ظروف المعيشية والتي هي على النحو التالي²:
- 2-1-المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الإمداد الكافي من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الصناعية والزراعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المتزلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكاملة لموارد المياه.
 - 2-2-الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الانتاجية الزراعية والناتج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي ومن أجل التصدير، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الانتاجية والأرباح الزراعية

¹ -أمين السيد أحمد لطفي، المرجعة البيئية، الدار الجامعة، بدون طبعة، مصر، 2005، ص 28.

² -سهيلة فريد النباقي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 33.

وضمن الأمن الغذائي المتزلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان استخدام المستدامون للحفاظ على الأراضي والغابات ومياه وكل الموارد المائية.

2-3 الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه لحماية صحة البشر وضمن الرعاية الصحية وذلك بإعطاء الأولوية للفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الأيكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة¹

2-4-المأوى والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات كما تهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطبقة الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والمواد المعدنية.

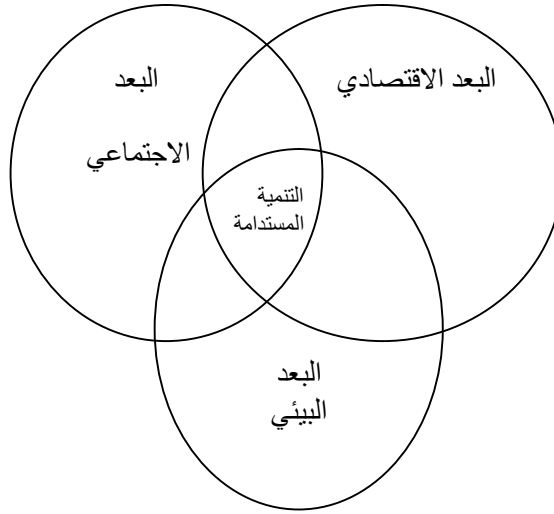
2-5-الدخل: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في قطاع الرسمى، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمى، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

3-أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة:

3-1- أبعاد التنمية المستدامة: لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتحقيق الاندماج والتكامل ما بين الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية، وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، واعتبارها خيارات متكاملة وليست منفصلة حيث أن إغفال البعد البيئي أو الاجتماعي سيؤثر على البعد الاقتصادي يمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة من خلال الشكل التالي:

¹ -أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي، بدون طبعة، مصر، 2006، ص 221.

الشكل رقم (2-1) أبعاد التنمية المستدامة:



المصدر: نجوى بن عويدة، دور الحكومة في تعزيز اداء المؤسسة المستدامة دراسة حالة مجمع صيدال مصنع قسنطينة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر 2012-2013، ص45. سنحاول فيما يلي عرض الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الموضحة في شكل سابق¹:

3-1-1- البعد البيئي: يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها والمعلوم أن الدراسات الاقتصادية اهتمت بالموارد النادرة وأهملت الموارد غير النادرة كالماء والهواء، واعتبرت انه ليس لها قيمة تبادلية سوقية أو منخفضة جدا ولكن مع ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد حيث أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية حيث انهما تطرح مسألة السلم الصناعي وذلك بالتسيير والتوظيف الأمثل لرأس المال الطبيعي بدلا من تبذيره.

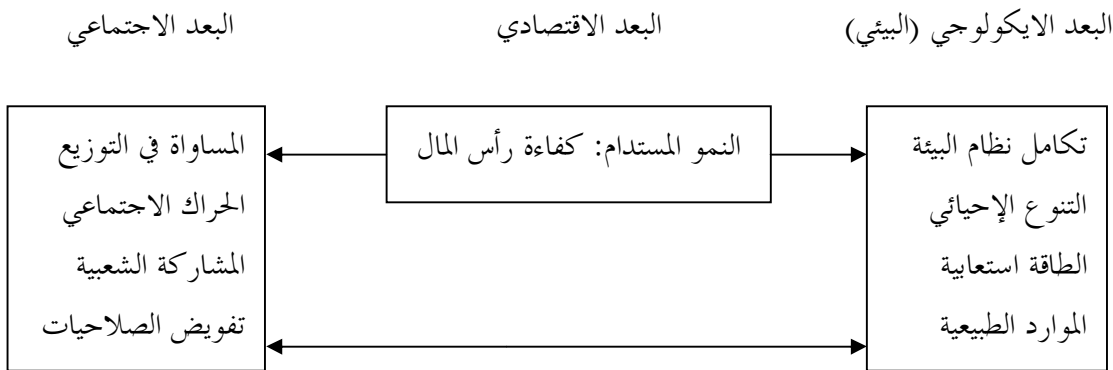
3-1-2- البعد الاقتصادي : ويخص تلبية الحاجات المادية الإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاديا سريعا للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

3-1-3- البعد الاجتماعي: يشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية مركزة على الاختيارات الإنسانية والإنسان إذ هو عامل التنمية وهدفها، فالهدف هو تحقيق الإنسان بين المجتمعات والأفراد، ويتوقف نجاح

¹ - يحيى مسعودي، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية جامعة الجزائر، غير منشورة، 2009-2008، ص 12.

هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948.

شكل رقم (2-2) ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة:



المصدر: عثمان محمد غنيم ماجدة احمد أبوزنما، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب التخطيط وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 47.

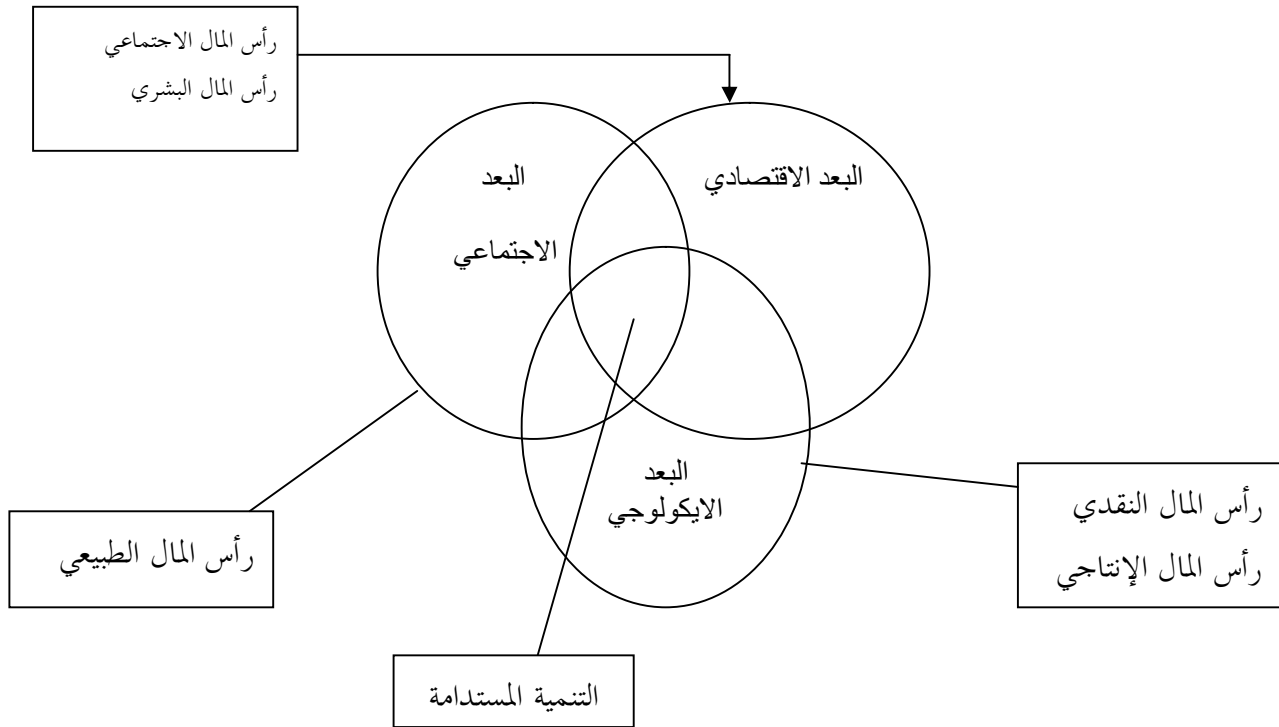
يوضح الشكل السابق ترابط الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على النحو التالي:

البعد الاقتصادي: ويشمل النمو الاقتصادي المستدام، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاقتصادية وكفاءة رأس المال.

البعد الاجتماعي: يشمل المساواة في توزيع والحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات.

البعد الايكولوجي (البيئي): تشمل النظم الايكولوجي والطاقة الاستيعابية والتنوع البيولوجي والإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف.

شكل رقم (2-3) أبعاد التنمية المستدامة وأنواع رأس المال



المصدر: عثمان محمد ماجد احمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب التخطيط وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره، ص 44.

يوضح الشكل السابق أبعاد التنمية المستدامة وأنواع رأس المال على النحو التالي:

البعد الاقتصادي: يشمل رأس المال البشري الذي يعني القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو مكتسبة، ويشمل رأس المال الاجتماعي (الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها).

البعد الاجتماعي: يشمل رأس المال الطبيعي أي كل الموارد الطبيعية والنظم البيئية.

البعد التكنولوجي: يشمل رأس المال النقدي ورأس المال الإنتاجي أي الأصول المادية القادرة على الإنتاج السلع والخدمات.

ولتحقيق التنمية المستدامة فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا كثيفة الموارد إلى تكنولوجيا كثيفة المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذ تم الإنتاج بطرق وسائل تعمل

على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة وعليه فإن العمليات الاقتصادية الثلاثة أساسية والمتمثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لذا لا بد أن يضاف إليها عملية رابعة وهي صيانة الموارد.

3-2- مؤشرات التنمية المستدامة: لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة حيث انه وفق لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض تتضمن مؤشرات التنمية المستدامة أي حوالي 134 مؤشر تم تصنيفها إلى الأربعة محاور رئيسية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، ومن أمثلة هذه المؤشرات التي يجب مراعاتها أثناء العمل لتطبيق مفاهيم وسبل التنمية ملخصة في جدول التالي:

جدول رقم (2-1) أمثلة على المؤشرات التي يجب مراعاتها أثناء العمل على تطبيق مفاهيم وسبل التنمية:

المحور	المؤتمر	تعريف المؤشر	كيف يقاس المؤشر
المحور الاجتماعي	المساواة الاجتماعية	المساواة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات والتي تتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة كصحة والتعليم.	تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما: الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. المساواة في النوع الاجتماعي: من خلال حساب مقارنة معدل الأجر المرأة بمعدل الأجر الرجل.
	الصحة العامة	الحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة.	حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال. الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين

			على الوصول إلى المرافق الصحية، نسبة التطعيم.
	التعليم	الحصول على التعليم وزيادة فرص التدريب والتوعية العامة	مستوى التعليم : ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي. محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.
	السكن	توفير السكن المناسب	نسبة المساحة المبنية لكل شخص.
	الأمن	الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.
محور البيئي	الغلاف الجوي	هناك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثلثب الأوزون ونوعية الهواء.	-التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. -ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون. نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الجو.
	الأراضي	فالأرض تتكون من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح؛ وأيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات	الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض.

<p>التصحّر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحّر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.</p>	<p>الحياة التي تعيش عليها.</p>		
<p>وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويًا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستزافها سنويًا مقارنة بكمية المياه الكلية.</p>	<p>من أكثر الموارد الطبيعية تعرضًا للاستزاف والتلوث، وتعد أنظمة المياه العذبة من أخطر وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضًا للتأثيرات</p>	<p>المياه العذبة</p>	
<p>ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: الأنظمة البيئية، والتي يتم قياسها بحساب نسبة المساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية مؤشر ثاني أنواع الكائنات الحية بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.</p>	<p>حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات: إن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعد شرطًا لاستدامة التنمية.</p>	<p>التنوع الحيوي</p>	
<p>الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي</p>	<p>و هي تعبر عن: الأداء الاقتصادي والتجارة و الحالة المادية</p>	<p>البنية الاقتصادية</p>	<p>الجزء الاقتصادي</p>
<p>أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة</p>	<p>إن أنماط الإنتاج غير المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية؛ لذا لا بد</p>	<p>أنماط الإنتاج والاستهلاك</p>	

<p>هي: استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة، النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويًا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات.</p>	<p>من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوية.</p>		
<p>عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن عدد أجهزة التلفزة والراديو.</p>	<p>ويشمل إنشاء الأطر مؤسسية ومناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع برامج وطنية لكل دولة بإضافة إلى التوقع على الاتفاقيات العلمية في مجال التنمية.</p>	<p>الإطار المؤسسي</p>	<p>المحور المؤسسية</p>

المصدر: ريدة ديب، سليمان مهن، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم الهندسية المجلد 25، العدد الأول: 2009، ص 492-497.

المطلب الثالث: مقومات التنمية المستدامة وضوابطها

للتنمية المستدامة مقومات وضوابط تحكمها لهذا سوف نتطرق إليها في هذا المطلب

1- مقومات التنمية المستدامة¹:

1-1- الإنسان: هو المسؤول وحامل الأمانة، وينبغي على الدول وضع برامج سكانية وأن تكون اهتمامات السكان جزءا من استراتيجيات التنمية المستدامة، وازعة في الاعتبار أن التكوين الهرمي للسكان والذي يزداد فيه صغار السن وسوف يخلق في مستقبل القريب مطالب وضغوطا على الموارد.

1-2- الطبيعة: فالمحيط الحيوي هو خزانة الموارد المتجددة والتي يعد الإنسان عنصرا رئيسيا من عناصر استهلاك تلك الموارد، وإنتاج هذه الأخيرة هو الإنتاج المتجدد، إذ ما استمرت صحة النظام البيئي، أما بالنسبة للموارد غير المتجددة التي يتطلب الأمر في ترشيدها وتنميتها وهذا الترشيح هو التنمية المستدامة.

¹ - عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص 163.

1-3-التكنولوجيا: لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسبا في نسيج المجتمعات وفي حياة الأفراد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر بريئة الضرر، ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، والحل الشامل لهذا الخلل يعتمد على إصلاح التفاعل وإيجاد طرق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الاتزان في تفاعلاتها.

2-ضوابط التنمية المستدامة:

2-1-ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للنظم البيئية الطبيعية:

قدمت وثيقة الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة سنة 1980 وتقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1978 وصورها المعدلة ثلاثة ضوابط فيها يتصل بالنظم البيئية الطبيعية وهي¹:

- المحافظة على العمليات البيئية الرئيسية التي هي أساس صحة النظم والتي تعتمد عليها الأحياء (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نقاء الماء والهواء)
- صيانة الموارد الوراثية أي المكونات الوراثية الموجودة في الكائنات الحية (الأنواع والسلالات من نباتات وحيوانات).
- وهو التنوع الذي تعتمد عليه برامج تربية الأنواع واستنباط السلالات المحسنة، وتعتمد عليها فرص استكشاف موارد جديدة تدخل في التطور التكنولوجي بصفة عامة.
- تأمين الاستخدام المتواصل لأنواع الكائنات الحية والنظم البيئية، وخاصة مصائد الأسماك وغيرها من الكائنات البرية والغابات، أي لا يكون الحصاد أكبر من قدرة النظام على الإنتاج والعطاء.

2-2-ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للمحيط الاجتماعي:

- تقوم التنمية البشرية المستدامة على أربعة عناصر الهدف منها عملية توسيع الخيارات البشرية:
- الإنتاجية: وهي تعني توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من الرفع وتحسين إنتاجهم، وذلك بإشراكهم بشكل فعال في عملية توليد الدخل وفي العمالة بالأجر.

¹ -عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، مرجع سابق، ص 164.

- **الإنصاف والعدالة الاجتماعية:** تعني تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص، ولبلوغ ذلك لابد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار اشتراك جميع مكونات المجتمع، وفي مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية حيث تكون متاحة للجميع.
 - **الاستدامة:** وتحتوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون نسيان الأجيال المقبلة، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية.
 - **التمكين:** يجب أن تكون التنمية من صنع البشر لا من أجلهم فحسب وهذا ما يحتم مشاركتهم التامة في صنع القرارات الفعالة والنجاح فلا بد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والمجالات هدف سيطرة كل فرد في المجتمع على مصيره.
- وهناك جملة من الضوابط لتحقيق التنمية البشرية المستدامة منها:
- أن تتضمن سياسات التنمية المتواصلة أهداف تتصل بعدد السكان وتوزيعهم وخصائصهم والهدف من ذلك هو تحقيق التوازن على المدى البعيد بين الموارد وحاجات الناس.
 - أن يكون هدف التعليم والتدريب وآلياته ومؤسساته هو تنمية الموارد البشرية.
 - تقوم التنمية المتواصلة على العدل الاجتماعي ومن ثم تتضمن الخطوط والوسائل والظروف التي تحقق الفرص المتكافئة للرجال والنساء، وتحقيق المشاركة الإيجابية والفعالة في المراحل التخطيطية ووضع برامج التنفيذ ومتابعة إجراءاته.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

أدركت الجزائر في غرار باقي دول العالم أهمية إقامة التوازن بين واجبات الحماية البيئية ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطنين وحماية البيئة، لذا سوف نتناول جزء من هذه الإجراءات من خلال هذا المبحث والذي سنتعرض فيه إلى طرح حتمية تطور وواقع تسيير التنمية والمستدامة في جزائر، وكذا معوقات التنمية المستدامة إلى جانب ذكر السياسات الحالية والمستقبلية للتنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: حتمية تطور التنمية المستدامة وواقع التسيير في الجزائر.

نشير هنا بصورة أساسية إلى إمكانية الجزائر للمواكبة الدول في مجال تحقيق التنمية المستدامة من خلال قيامها بالمجموعة من إصلاحات.

1- حتمية التطور اتجاه التنمية المستدامة في الجزائر:

نشأة حتمية التطوير من كون أن معظم دول العالم تسيير باتجاه التنمية المستدامة حتى الدول المجاورة إذ تقوم بنشر تقارير سنوية حول الوضع الاقتصادي على المستوى الشمولي وحول القطاعات المختلفة للتنمية منها القطاع الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي وقد وضعت الأمم المتحدة مجموعة من الإجراءات لمواكبة التنمية المستدامة على المستوى العالمي من خلال جدول أعمال القرن 21 وذلك باتخاذها الإجراءات والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها وتحديد سبل الدعم على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وأمرت حكومات البلدان ومن بينها الجزائر بانتهاج مجموعة من الآليات والشروط لتحقيق التنمية المستدامة.¹

وقد تأسست الهيئات الإقليمية والدولية المهتمة بالبيئة من بينها:

- الأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة.
- المنظمة العالمية لحماية الحيوانات البرية.

¹ -بوزيان الرحمان هاجر، بكري فطيمة، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، ورقة بحثية غير منشورة، ص 03.

- منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة fao: food and agriculture organization
- منظمة الصحة العالمية who: world health organization
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO: uneducational scientific and cultural organization.

2- جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

قد وضعت الجزائر مجموعة من الإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في البرامج التنموية التالية:

- 2-1- برنامج دعم لإنعاش الاقتصادي (2001-2004) هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية، يحمل على دعم المؤسسات والأنشطة الانتاجية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة وتحسين المستوى المعيشي والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية ومن خلال هذا البرنامج تم تسيطر مجموعة من الأهداف منها.
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والتشغيل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.
- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.
- إعادة الاعتبار للمنشأة القاعدية وتقوية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية، وتنمية الموارد البشرية.
- عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يبين الجدول التالي:

جدول (2-2) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) الوحدة: مليار دج

النسبة %	المبلغ (مليار دج)	البرنامج
8.6	45.0	دعم الإصلاحات
12.4	65.3	دعم مسار الإنتاج: الفلاحة والصيد
21.7	114	التنمية المحلية
40.1	210.5	تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي
17.2	90.4	تطوير وتنمية الموارد البشرية
100	525	المجموع

المصدر: زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة المنار قسنطينة، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2011، ص 95.

يتضح من الجدول أعلاه ان الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي نسبة 40.1% من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي بنسبة 21.7% ثم دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.9 مليار دج ثم بنسبة 12.4% و 8.6% على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج وخصصت لتطوير الموارد البشرية ما قيمته 90.2 مليار دج أي بنسبة 17.2% من إجمالي الغلاف المخصص في هذا البرنامج.

2-2- البرنامج لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامج الجنوب والهضاب العليا بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير الشبكة الطرق والسكة الحديدية وتحديثها، والتخفيف من مشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل باحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي وتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC)

البرنامج أكثر أهمية من بين برامج الثلاثة (البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج الجنوب الهضاب العليا) خصصت له مبلغ 4202.7 مليار دج موزعة كما يبين الجدول التالي

جدول رقم (2-3) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) الوحدة:

مليار دج

النسبة %	المبلغ بالمليار (دج)	برنامج
45%	190.5	برنامج تحسين ظروف المعيشة
40.5%	1703.1	برنامج تطوير منشآت أساسية
8%	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8%	203.9	برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.2%	50	برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100%	4202.7	مجموع المبالغ المخصصة في البرنامج الخماسي 2009-2005

المصدر: زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 96.

من خلال جدول أعلاه يتضح أن تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف منه 85% في :

- تحسين الظروف المعيشية للسكان في خاصة في مجالات: السكنات، الجامعة، التدريب الوطنية وتزويد بالماء خارج الأشغال الكبرى.
- تطوير المنشآت الأساسية (قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الإقليم) والغرض من الأموال المتبقية دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية على نطاق واسع) وتطوير الخدمات العمومية وتحديثها بإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

2-3- برنامج التنمية الخماسي: (2010-2014) يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة إعمار الوطني ما انطلقت به قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة.

وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج فترة 2004-2009 الذي دعم هو الأخير بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز.

استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:¹

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار)

خصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من الموارد لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال: تحسين التنظيم في مختلف أطواره (الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي والنوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما أضافت قطاعات الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي جاءت كإمداد للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي المباشر فيه، كما خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من الموارد لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، في قطاع النقل بتحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات وهيئة الإقليم والبيئة، وتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

¹ - زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي لتأهيل وتسيير القروض البنكية، ودعم التنمية الصناعية من خلال قروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية وتشجيع إنشاء مناصب العمل، ومرافق الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار الشغل وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

هناك مجموعة من معوقات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ولعل أهمها ما يلي:

1-المعوقات البيئية:

1-1-مشكلة التصحر: يعد التصحر المشكلة الرئيسية والتي تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر فهناك الكثير من المساحات والأراضي معرضة للخطر.

1-2-مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية: هناك مساحات هائلة تم تحويلها إلى مباني مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق.

1-3-تلوث البيئة: تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة والمياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر ما بين 1962 إلى 2002 من 6 مليون نسمة إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة أي بمعدل زيادة تفوق 0.3% سنويا حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول 2020¹.

¹ - عبد الله عباية رابع بوقرة، الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة، دار الشباب الجامعة، بدون طبعة، مصر 2009، ص

1-4- تلوث الهواء: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها من الاستعمال ، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ويقدر حجم الفضلات المتعفنة وشديدة الخطورة على الصحة ب 220 ألف طن سنويا كما يقدر حجم الفضلات السامة 29 ألف طن سنويا.

1-5- تلوث المياه: يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض أي 2/3 من هذه النظرة تتوقع نقص في عرض هذه الأخيرة مقابل الزيادة في الطلب العالمي (الماء صالح للشرب) وعليه من أهم العوامل الملوثة للمياه، قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مختلف الصناعات بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي، وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلوث المياه الجوفية وتلوث المياه يخلق آثار صحية مميته كالالتهاب الكبدي، كوليرا ووباء الملاريا، ... إلخ، على الحياة البيولوجية.

2- معوقات الأخرى¹:

- ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.
- استمرار زيادة السكان وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- تفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات بشكل مزعج.
- النقص الحاد في موارد المائية وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم المشاركة الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجية وبرمج التنمية المستدامة.

¹ - سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مذكرة، دكتوراه علوم اقتصادية تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة تلمسان، جزائر، غير منشورة، 2014، 2013 ص 441.

- يمكن اعتبار غياب التخطيط ووجود الإدارة البيروقراطية المعقدة أهم العوامل التي تعتبر سببا من أسباب فشل برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- العولمة وأثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.
- عدم استقرار وغياب الأمن خاصة الدول المجاورة للجزائر.
- وقوع الجزائر في منطقة خطيرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات.
- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

المطلب الثالث: السياسات الحالية والمستقبلية للتنمية المستدامة في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول مطالبة بمسايرة التحولات الاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل لبلوغ التنمية المستدامة وذلك بوضع انبساط السياسات التنموية الجادة الملائمة من خلال سن مجموعة من القوانين في إطار استراتيجية متكاملة لبلوغ التنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي¹:

1- القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001: والذي يهدف إلى إعداد

استراتيجيات لإعادة توازن وتوزيع نشاطات السكان ووسائل التنمية.

- مكافحة أسباب التزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.
 - المحافظة على البيئة وتأمين الأنظمة البيئية.
 - وضع بنية حضرية حقيقية وتنمية وتنظيم السياسة المدنية.
 - دمج البعد المغربي والمتوسطي.
 - ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.
- أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاثة محاور أساسية:
- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة.
 - الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه والأراضي الفلاحية والغابات والتنوع.
 - تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير الأمثل للنفايات وعمليات تطهير مختلف الشبكات.

¹ - كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، 2000، ص 19.

ولبلوغ هذه الأهداف تم وضع برامج عمل تتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة إلا أن

تحقيق هذا المخطط يتطلب بعض تدابير، ومراقبة لهذا العرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها:

- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وهذا القانون

جاء لمراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، فهو يسمح بتقدير كميتها وتحديد عدد مراكز ومواقع

المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد حيث ركز على المبادئ التالية:

- الوقاية والتقليل من الإنتاج وضرر النفايات.

- تنظيم وفرز النفايات.

- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.¹

- المرسوم الرئاسي رقم 01-106 المؤرخ في 26 أبريل 2001 المتضمن الموافقة على إنفاق القرض الموقع

في 10 أبريل 2000 بفاس بالمغرب بين الجمهورية الجزائرية والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروع جمع

النفايات الصلبة لولاية الجزائر.

- القانون رقم 08/02 المؤرخ في 08 ماي 2002 والذي يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وهيبتها²

- القانون رقم 02/02 المؤرخ في 5 فيفري 2005 يتعلق بحماية الساحل والتنمية يحدد هذا القانون

المبادئ الأساسية لاستعماله وتسييره وحمايته وذلك بالحفاظ على طبيعة الساحل في إطار الاحترام التام

لطبيعة المناطق الساحلية.

- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

يهدف هذا القانون إلى حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص وذلك حسب المادة 02 منه

والتي تتضمن:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد البيئية.

- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيا الكثر نقاء.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتسيير النفايات، العدد 7.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 08/02 المؤرخ في 8 ماي 2002 والذي تعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة، وهيبتها، العدد 34.

- ترقية التنمية الوطنية المستدامة بتحسين شروط المعيشية والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

- إصلاح الأوساط المتضررة.

فالتنمية المستدامة حسب القانون تعني التوافق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للاستمرار وحماية

البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

- القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان

2004 والذي يهدف إلى الترقية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الجبال بإشراف الدول والجماعات المحلية

على القيام بأعمال ترتبط بتحسين خدمات النقل وتمويل الصحة كما يهدف إعادة تنشيط المناطق الجبلية

من خلال تحسين إطار حياة وهيكله ملائمة للفضاء الجبلي"

- قانون رقم 06/07 المؤرخ في 13 ماي 2007، المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها

ويقوم بعملية إحصاء المساحات الخضراء، وتدعيما لهذه السياسة البيئية تم ومنع الأدوات الاقتصادية والمالية

سنة 2000 و 2002 - 2003 تتعلق بالنفايات الصلبة ووسائل الصناعة التسرب الغازات والنشاطات

الملوثة أو خطيرة على البيئة.

المبحث الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

سعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية بعيدة المدى لضمان حاجات الأجيال الحاضرة وحاجات الأجيال القادمة في المستقبل، حيث وضعت الجزائر برامج مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال مجموعة من المشاريع، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بالعمل على النمو المستدام، وتقليص ظاهرة الفقر والحماية العمومية للسكان صحيا وأمنيا، وإدماج البيئة في البرنامج التنموية ولهذا فسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مشاريع منجزة وأخرى في طور الإنجاز وكذا رؤية مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بالإضافة إلى توصيات وحلول لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: مشاريع منجزة وأخرى في طور الإنجاز

1- مشروع التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية¹:

لقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 06-01-2003 على قانون التنمية المستدامة وقانون مناطق التوسع والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى كافة القطاعات المدرة للثروة والتسيير العقلاني، حيث تتمحور التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام الموجودين في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية، عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تامين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، وكذلك حول إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدرتها الإيوائية والاستقبلية مع تنوع العرض السياحي وتطور أشكال جديدة من الأنشطة السياحية.

وفي الأخير أجمعوا على الأهمية التي تتضمنها عملية ضبط الإستراتيجية الوطنية الواضحة في ميدان السياحة وتحديد أولويات السياحة المراد تطويرها على المستوى الدولي.

صادق أيضا المجلس الشعبي الوطني على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع وتركزت التعديلات حول العقارات السياحية التي تعرقل

¹ يحي وناس، دليل المنتخب اخلّي لحماية البيئة، دار العرب للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2001، ص 340.

الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن وتمثلت تعديلات في إلغاء أو تعديل من المواد الواردة في المشروع ومتعلقة بالولايات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة.

2- مشروع الصرف الصحي للنفايات:

يتمثل مشروع الصرف الصحي للنفايات فيما يلي:

- تنتج الجزائر سنويا 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطيرة الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والعلاجية، هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات إنتاج أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية، وفي هذه الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية، وقد شرعت الجزائر من خلال وزارة البيئة لتهيئة الإقليم ومنع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول الوضعية البيئية والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة وذلك حتى تتمكن من تسيير النفايات تسييرا جبريا يخضع لمقاييس بيئية عالمية، هذه التنمية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر تسمح بالقضاء على الأخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيماوية الخطيرة والنفايات الخاصة وقد انطلقت وزارة تهيئة بيئية والأقاليم في الإحصاء الوطني الشامل لكل النفايات الخاصة من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات ويقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة وبالفعل شهدت 06 ولايات في البلاد هي "الجزائر، سكيكدة، غرداية تلمسان، مسيلة، باتنة" تنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين ومهندسين مكلفين بملف النفايات الخاصة على المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة وقد تضمن جدول عمل الورشات الوضعية لتسيير النفايات خاصة في الجزائر تسهيلات والتي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.¹

¹ منتدى admin للعلوم الإسلامية وعلوم التسيير والإدارة، مدخل اقتصاد التنمية المستدامة بالجزائر، ص 26، على الموقع www.profil اطلع عليه يوم 2015/11/15 على 14:15 .

3- مشروع الطاقة المتجددة:

لقد حظيت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر باهتمام كبير وذلك منذ شهر ديسمبر 1980 وذلك بإعطاء أهمية بالغة للملف الخاص بالطاقات المتجددة من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية 1980 وبعدها تم البدء بإعداد الوسائل الأساسية.

ومن بين المهام المسطرة في السياسة الطاقوية:

- القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالمساهمات في مجال البحث والتكوين والإعلام وتجهيز جميع الأقسام بالوسائل الإعلامية وخاصة منها الإنتاجية.

- تنمية الطاقة المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية البيوحرارية وطاقة الرياح وقد كان أول إنجاز للمحافظة السامية يتمثل في إنجاز لوحة فتوفولطية للمركب الإلكتروني في بلعباس، واعتمدت في إنجازها على الخلايا الشمسية المصنوعة من المواد الأولية معتمدة من طرف الصناعة الوطنية.

كما تم إنشاء الهياكل المؤسساتية منها:

3-1- مركز تطوير الطاقة المتجددة والجديدة: حيث تتلخص مهامها في جمع ومعالجة المعطيات من تقييم دقيق للطاقة الشمسية والحرارية وصياغة أعمال البحث الضرورية في تطوير إنتاج الطاقات المتجددة واستعمالها.

3-2- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية: المكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي أو الفلاحي.

3-3- وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة: حيث يشمل دورها الرئيسي في تنسيق ومتابعة إجراء التحكم في الطاقة وترقية الطاقات المتجددة وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات.

انيوانرجي ألجيريا (**newentrgy algeria**) هي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سونطراك والشركة الوطنية سون لغاز ومجمع سيم للمواد الغذائية، تم إنشائها سنة 2002 وتتلخص مهامها في ترقية

الطاقات المتجددة والجديدة وتعين إنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقة المتجددة والجديدة فمن المشاريع التي شرعت في التنفيذ خلال 2005¹.

- مشروع 105 ميغا واط هجين شمسي غازي في حاسي الرمل يمثل الجزء شمسي فيه 30% من هذا المشروع.

- مشروع إنجاز حظيرة هوائية بطاقة 10 ميغا واط في منطقة تندوف.

- استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الرئيسية في تمنراست ومنطقة الجنوب الكبير.

- مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر ومن بين أهداف هذا المشروع تزويد 20 قرية بالطاقة الشمسية، فقد برزت نتائج تطبيق البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعلي لتزويد قرى الصحراء الجزائرية بالكهرباء يتمثل في الطاقة الشمسية الفوتوفولطية ويختص هذا المشروع بإيصال الكهرباء ل 20 قرية بالجنوب ذات معيشة قاسية، بسبب صعوبة إيصال الكهرباء والوسائل التقليدية كالبتروول وهذه القرى المتواجدة في ولايات الجنوب هي "تندوف، تمنراست، أدرار، إليزي" كما تعتبر شركة سونلغاز المؤسسة المسؤولة عن إنجاز هذا البرنامج لذلك بادرت بفتح مجال الشراكة أمام الشركات الأجنبية وكذا مراكز البحث والتنمية.

ومن إنجازات التي تم إنشائها من هذا المشروع "قرية مولاي لحسن بتمنراست، قرية غار جبيلات قرية حاسي منير، قرية تاحيفات عين دلاغ"².

إنجاز أول محطة هجينة لتوليد الطاقة الكهربائية العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تلغميت على 25 كلم شمال حاسي رمل وهي تمثل أكبر حقل غازي في إفريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقي بديل ونظيف على مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 متر كما تم برمجة محطتين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة المغيرة بولاية الوادي ومحطة النعام بولاية البيض بغرب البلاد في الفترة الممتدة بين 2016-2020 سيتم إنجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغاواط لكل واحدة منها مع طاقة 600 ميغاواط سنويا ابتداء من 2013.

¹ تقرير وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، دليل الطاقة المتجددة، الجزائر، 2007، ص 41.

² - تقرير وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، دليل الطاقة المتجددة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ولقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها، ان الصحراء الجزائرية على أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشاعات الشمسية في الصحراء 30000 ساعة إشعاع في السنة وهو أعلى مستوى إشراق الشمس على المستوى العالمي، وهو ما دفع بالوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع الاستثمار في الجنوب الجزائري وبناء عليه تم تقديم اتفاقية بين الحكومتين في ديسمبر 2007 الإنتاج حوالي 5 % من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عبر إسبانيا.

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية لتحقيق التنمية مستدامة في الجزائر

للجزائر رؤية مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الطاقة المتجددة وقطاع السياحي.

1- رؤية مستقبلية لأنواع الطاقة المتجددة في الجزائر:

يمكن التركيز أكثر على آفاق الطاقة المتجددة "الطاقة الشمسية وطاقة الرياح" في الجزائر اعتمادا على إمكانياتها المتوفرة من هذا النوع من الطاقة وبدراسة الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة بأنواعها الثلاثة كما يلي:

1-1- رؤية مستقبلية للطاقة الشمسية في الجزائر: بناء على التطورات التي شهدتها صناعة الطاقة

الشمسية بصورة عامة وخلايا الضوئية بصورة خاصة في الجزائر خلال سنوات القليلة الماضية، يتوقع أن يستمر نمو صناعة الطاقة الشمسية بمعدلات عالية نسبيا في المستقبل، وقد قدر إجمالي الطاقة الشمسية بأكثر من 3000 ساعة في السنة، ولكنها تستخدم سوى نسبة قليلة منها، ولا يتم إنتاج سوى حوالي ميغا واط واحد، في حين الإنتاج الوطني من الكهرباء 6000 ميغاواط وهناك تفاوت كبير في مدى إمكانية مساهمة الطاقة الشمسية في إجمالي توليد الكهرباء بالجزائر في المستقبل، وهذه التوقعات الطموحة لا تزال بعيدة المنال بسبب المعوقات التي تواجهها صناعة الطاقة الشمسية وتكاليفها الباهظة التي يتوقع أن يستمر بمستويات تفوق تكاليف توليد الكهرباء من التقنيات أخرى لغاية عام 2030، حيث تقدر تكاليف توليد الكهرباء المتوقعة من الخلايا الضوئية بما يتراوح ما بين 70 و325 دولار/ميغاواط في الساعة في عام 2030 بالمقارنة مع 35-45 و 40-45 ميغاواط في الساعة لكل من الغاز الطبيعي والفحم على التوالي خلال نفس

السنة، أما بخصوص مستقبل الطاقة الشمسية للأغراض الحرارية يتوقع مساهمتها في عام 2020 ب 10% كما تشهد أقل درجة من انخفاض في التكاليف بالمقارنة من الخلايا الضوئية.¹

1-2- رؤية المستقبلية لطاقة الرياح في الجزائر²: تتمتع طاقة الرياح بالكثير من المميزات التي تؤهلها لأن تكون مصدرا مثاليا لمستقبل الطاقة في الجزائر في ظل تطوير كثير من المولدات الكهربائية التي تدار بواسطة الهواء المتحرك، وقد أثبتت هذه المولدات قدرات تقنية متميزة، فهي لا تحتاج إلى صيانة مستمرة ولا ينجم عنها غازات ضارة تلوث البيئة، كما أنها تعمل بشكل جيد على سرعات منخفضة للرياح وهي تلعب دورا هاما في بعض المناطق النائية التي يصعب إيصال التيار الكهربائي لها بواسطة شبكة الكهرباء الوطنية في تلك الدول، ووضعت الجزائر خططا لاستخدام هذا المصدر من الطاقة مع التكنولوجيا الإيجابية التي خفضت في نسبة تكلفتها إلى 25 يورو لكل كيلو واط بحلول 2020، ولكن معدل استعمال طاقة الرياح بالجزائر مازال ضعيفا إذ يقدر ب 0.7 ميغا واط في الوقت الحالي وتعمل الحكومة الجزائرية على وضع برامج للبحث في مواضيع تنشيط فيها الرياح من أجل نشاطها المستقبلي كونها اقتصادي وأقل تكلفة مقارنة بطاقة الشمسية.

1-3- رؤية مستقبلية للطاقة المائية في الجزائر³: لقد صاغت الجزائر سياسة وطنية تمتد من 2006-2025 حيث ركزت هذه السياسة على أربعة مبادئ وهي كالتالي:

- الماء أفضل من الخيرات المادية.
 - إدارة شؤون الماء يجب أن تتولاها مصلحة الموارد المائية في كل منطقة من البلاد.
 - هذا الثروة لا يجب إهدارها ولا تفريط بجودتها.
 - لا بد من إقامة شورى مع المستعملين للماء في كل منطقة.
- إن الماء في الجزائر يوزع بمقادير متفاوتة بحسب الزمان والمكان ما بين 80 و 50 لتر للسكان يوميا ويبلغ حجم المواد المائية المتوفرة في الجزائر 19 مليار م³ سنويا إذ 63 % منها سطحية جوفية لا تتجدد أي

¹ تكواشت عماد، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد والتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، غير منشورة، 2011/2012، ص 205.

² تكواشت عماد، نفس المرجع السابق، ص 206.

³ نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة وفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد 7، 2012، ص 66.

بمعدل 600 متر مكعب للساكن، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 500 متر مكعب سنة 2020 بسبب تكاثر الاستعمال وتراجع هطول الأمطار لذلك تنص السياسة الوطنية للماء الطبيعي من إنتاج 6.3 مليار متر مكعب سنويا إلى 11 مليار متر مكعب سنويا، حيث أن 44% منه توفره السدود و56% يسحب من الأحواض الجوفية، وأيضا زيادة الماء الصناعي من 50 إلى 800 مليون متر مكعب سنويا نتيجة محطات التحلية.

2- رؤية مستقبلية للقطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها جميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي أفق 2025 وهو أداة تترجم إدارة الدولة في تهمين القدرات الطبيعية الثقافية والتاريخية لبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر لتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.¹

2-1- أهداف الإستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل صناعة تقليدية النقل الخدمات، الصناعة، التشغيل).
- تحسين التوازنات الكلية (التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثماري).
- توافق بين الترقية السياحية والبيئية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملين الدوليين اتجاه سوق الجزائري.

¹ لحسن عبد القادر، إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الأفق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02-2012، ص 179.

2-2- عرض ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025¹:

– **مخطط واجهة الجزائر:** تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية وأيضا من غياب صورة الاستثمار السياحي، لذا عليها اختيار أوراقها القوية بغية تقوية صورتها، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة، وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية من أبراز ملامحها "الأصالة والابتكار والتنوع".

– **الأقطاب السياحية للامتياز:** القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية والأنشطة السياحية والدورات السياحية بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية وتستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية ومتعدد الأقطاب ويدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هذا الإطار سبعة أقطاب سياحة للامتياز هي:

– القطب السياحي للامتياز شمال شرق ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.

– القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو.

– القطب للامتياز شمال غرب يشمل كل من مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر سيدي بلعباس، غليزان.

– القطب السياحي للامتياز جنوب شرق يشمل كل من الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، منيعة.

– القطب السياحي للامتياز جنوب غرب كل من القرارة، طروق القصور، أدرار، الوادي، المنيعة.

– القطب السياحي للامتياز جنوب وسط: طاسيلي إيزي، جانت.

– القطب السياحي للامتياز بالجنوب الكبير أدرار، تمنراست.

– **مخطط نوعية السياحة:** لقد أصبحت نوعية السياحة اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة فهي فلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهي سترتكز على

¹ لحسن عبد القادر، إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 181.

التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم فالمخطط النوعي للسياحة يشمل¹:

- تحسين نوعية وتطوير العرض السياحي.

- منح رؤية جديدة للمحترفين.

- حث المتعاملين من السياحة على العمل بإجراءات النوعية.

- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

قصد استجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025 أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف استراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق 2025 وهي كما يلي:

- ضمان الميزة التنافسية للبرنامج البيداغوجية وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين السياحية.

- إعداد مقاييس امتياز للتربية والتكوين.

- ابتكار واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مخطط النوعية والسياحة.

- **مخطط الشراكة العمومية وللخاصة:** لا يمكن تصور تنمية سياحية دائمة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص فإذا كانت الدولة تمارس دور ضروريا في مجال السياحي، خاصة في تهيئة وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على نظام العام وحفظ الأمن وتدير متاحف والمواقع التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه، وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية وخاصة إلى خلق الروابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية كانوا عموميين أو خواص.

- **مخطط تمويل السياحة:**أخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحي لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط الجهوي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة من خلال دعم ومراقبة الشريك المطور.

¹ لحسن عبد القادر، استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 188.

المطلب الثالث: توصيات وحلول لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

بعض التوصيات والحلول التي وضعت في سبيل التنمية المستدامة من بينها:¹

- إعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير مع مبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية.

- التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص وإعادة النظام التعريفي للماء.

- تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد.

- تشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير.

- إقامة تجهيزات مضادة للتلوث.

- وضع برنامج مخصص لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون

1- في مجال النفايات الحضرية والصناعية:

- إقامة مزابل مراقبة للنفايات للتقليل من آثار النفايات على البيئة وفي ظل هذا ستشرع الجزائر في تنفيذ برنامج بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض 26 مليون دولار أمريكي منحه البنك الإسلامي للجزائر.

- تجهيز الوحدات الصناعية بالأنظمة المضادة للتلوث.

2- في مجال التراث الثقافي: فتح عدة ورشات تعمل على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار

للمكتسبات التاريخية ونخص بالذكر بعض الولايات الجزائر العاصمة، أغواط، قسنطينة، وهران، غرداية.

3- في مجال التربية والتحسين:

- إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي وطبع الكتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني.

- تأسيس برامج تلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية خاصة في معالجة ونشر المواضيع الإيكولوجية.

- وضع السياسة البيئية الناجعة التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافية بيئية.

¹ نجابة عبد الله بوقرة رابع، الوقائع الاقتصادية والعولمة والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 379-380.

4- في مجال الغابات وحماية سهوب:

- إعطاء أولوية أكثر للأراضي المعنية بالانجراف.
- مكافحة الجراد الصحراوي باستعمال مضاد الحيوي.
- وكذلك هناك توصيات وحلول أخرى:
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة.
- تحقيق الأمن والسلام على أساس العدالة وإزالة التوتر.
- استخدام الإدارة الرشيدة في كل المجالات البيئية الاجتماعية والثقافية.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك من خلال توعية أفراد المجتمع للتقنيات الحديثة وذلك لمسايرة المستجدات والتطورات الحاصلة.
- من أجل التقليل من معوقات التنمية المستدامة تقع على الدولة مجموعة من المسؤوليات والمهام من أهمها ما يلي:

- ضرورة الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة لإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا.

- فتح المجال أمام المنظمات غير الحكومية (حركة جهوية) للقيام بدورها في مكافحة الفقر وحماية البيئة.

- إلزامية إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب الجزائري، وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة.

- أهمية ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية بوجه عام.

- إعطاء اهتمام أكثر للمناطق الريفية عند إعداد البرامج التنموية، والصحية والتعليمية.

- حتمية صيانة الإرث الحضاري والديني واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

- العمل على تقليص الفقر من خلال خلق مناصب شغل جديدة وغير مؤقتة.

خلاصة الفصل:

إن التنمية المستدامة لعبت دورا جوهريا على الصعيد الوطني، فقد مرت هذه الأخيرة بعدة مراحل ساهمت في تطويرها مما قربها إلى الاقتصاد العالمي، فمبادئها ساعدت على تطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، بحيث أنهما تتحكم بعدة جوانب اقتصادية، اجتماعية وبيئية، والتي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ولهذا نستطيع دراستها من خلال مؤشرات العديدة التي تساعدنا على دراسة الوضعية الحالية للدولة.

لقد تبنت الجزائر هذه الإستراتيجية من أجل عدم التخلف والالتحاق بركب الأمم سياسيا واقتصاديا كونها ثروة مستقبلية تعمل على استغلال الطاقة المتجددة والمحافظة على الثروات الطبيعية وذلك بالاستخدام العقلاني والرشيد لها، وبانتهاج مجموعة من السياسات لمساعدتها على تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني للجزائر.

الفصل الثالث

العولمة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في

الجزائر

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري العديد من التطورات وذلك حسب الظروف الداخلية للبلاد التي لعبت الدور الكبير في تحديد مسار الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى الظروف الاقتصادية العالمية وما فرضته من ضروريات وحتميات فكان على الجزائر مسايرة الأحداث العالمية والتأقلم معها، فقامت بعدة إصلاحات ومن بينها سياسة الانفتاح، كما وضعت سياسات للرفع من قطاعها الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في ظل العولمة ويتضح أن الجزائر قد تأثرت بالعولمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خاصة في مجال التنمية المستدامة في الجزائر وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث

المبحث الأول: الجزائر في العولمة

المبحث الثاني: مستقبل القطاع الزراعي والأمن الغذائي للجزائر في ظل العولمة.

المبحث الثالث: العولمة وآثارها على تحقيق الاستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: الجزائر في ظل العولمة

كانت لأزمة الثمانينات آثار جد سلبية على الاقتصاد الوطني (حدة المديونية، ارتفاع الأسعار) مما أدى بالجزائر إلى تحويل مسارها الاقتصادي والتنازل عن الاشتراكية لصالح الرأسمالية الجديدة، وهذه الأخيرة لم يتم اختيارها عن قناعة أو حل أزمة الجزائر، بل جاءت نتيجة لظروف عالمية كرسست مفهوم الهيمنة الجديدة لمؤسسات العولمة، كما هو معروف تمحور هذا البرنامج حول تحرير الأسعار وتشجيع الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية أي التوجه نحو اقتصاد السوق. ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى سياسة الانفتاح في الجزائر ثم انعكاسات العولمة على الاقتصاد الجزائري وفي الختام دراسة مواجهة الجزائر لتحديات العولمة.

المطلب الأول: سياسة الانفتاح في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح لمواكبة البلدان المتقدمة وخروجها من العزلة ومن الأزمة التي كانت تعاني منها.¹

1- سياسة الخصخصة في الجزائر:

تعني الخصخصة في القانون الاقتصادي الجزائري التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعة للقانون الخاص، ويشمل التحويل الأصول المادية أو المعنوية في المؤسسة العمومية أو في جزء منها أو في التحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تبعا للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفية تحويل التسيير وممارسته وشروطه"ففي إطار الخصخصة فان الدولة أرادت الانسحاب التدريجي من القطاعات التي كانت تسييرها حتى بالنسبة للقطاعات التي كانت تعتبرها إستراتيجية كالقطاع الصناعي.

1-1 أسباب وأهداف الخصخصة:

ترجع أسباب الخصخصة إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية كالتالي²:

¹ محفوظ لشعب، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر 1997، ص 66 .

² فرميش مليكة، دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة الجزائر، غير منشورة 2011-2012، ص 261 .

1-1-1- العوامل الداخلية: تتمثل في سببين هما:

السبب الأول: والمتعلق بضعف المردود المالي للقطاع العام، الذي كثيرا ما استعمل كجهاز لدعم السلطة السياسية إذ كان يسعى لتحقيق أهداف سياسية اجتماعية أكثر منها اقتصادية، ومنه البحث عن الرضا الاجتماعي وإضفاء المشروعية على النظام الأكثر من تحقيق الربح والعقلانية الاقتصادية.

السبب الثاني: وهو متمثل في التغييرات التي عرفتتها سياسة الاقتراض البنكي بحيث أن الدول لم تعد تمنح قروض للمؤسسات العمومية، وأن البنوك لم تعد تمول إلا العمليات الإنتاجية والاستثمارات ذات الأهداف الاقتصادية العقلانية وهذا ما أدى بأغلبية المؤسسات العمومية بأن تعاني من عدم التوازنات المالية أوصلتها في بعض الأحيان إلى حد الإفلاس. إلى جانب المشاكل المتعلقة بالتسويق والإنتاج وهذا ما قوى فكرة ضرورة تصفية أو خصخصة هذه المؤسسات.

1-1-2- العوامل الخارجية:

السبب الأول: لقد تميزت سنوات الثمانينات بتراجع معتبر لمعدلات تبادل الدول المصدرة للبتترول وبالانسحاب التدريجي لأكبر البنوك الأجنبية من تمويل استثمارات الدول النامية، فنجد أن الجزائر من أول الدول المصدرة للبتترول التي تأثرت بهذا الوضع خاصة بعد الأزمة الحادة لسنة 1986.

السبب الثاني: متعلق بطبيعة المؤسسات المالية خاصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، إذ هذه المؤسسات تفرض إجراءات لضمان استيراد ديونها وإصلاحات هيكلية تتضمن القيام بعمليات الخصخصة .

السبب الثالث: وهو متمثل في النجاح الذي حققته الإيديولوجية الليبرالية نهاية سنوات الثمانينات وبداية التسعينات، إذ عادت إلى مبادئها التي ارتكزت عليها في القرن 19 والتي تتمثل في أنه على الدولة أن تكتفي بجمع الضرائب وضمان الخدمات العمومية أي وظائفها التقليدية.

وقد هدفت الخصخصة في الجزائر إلى:

- ترقية المستوى التجاري لبعض المؤسسات.
- تحقيق فعالية اقتصادية كبرى أساسها النمو المتزايد وتوفير مناصب الشغل.
- القضاء على الجمود النقابي.
- القضاء على الجمود البيروقراطي.
- تعويض نمط التسيير السياسي بالنمط الاقتصادي العقلاني.

- التقليل من عبء الميزانية على المدى المتوسط واستعمال عائداتها في تسديد الديون وتشجيع الاستثمار.

- تطوير المشاركة الشعبية من خلال مشاركة العمال في رأس مال مؤسستهم¹.

2- الشراكة في الجزائر:

جاء إعلان برشلونة لسنة 1996 واصفا الأسس بين دول الحوض المتوسط والاتحاد الأوربي ، والجزائر كمثيلا لها سعت إلى إحراز تقدم في هذا الميدان للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها، ومن جانب آخر كانت فرنسا من ورائها دول الاتحاد الأوربي تسعى دائما إلى إقامة العلاقات أكثر خصوصية مع الجزائر وسعى هذا الاتفاق إلى:

- إلغاء التقييدات الكمية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والاتحاد عند سريان الاتفاق.

- لا يمكن تطبيق أي حق جمركي جدي أو رسم ذو أثر متكافئ على الصادرات والواردات من الاتحاد والتي ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة أو معدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام. وإذا حدث وتم تخفيض التعريف بعد الانضمام فان هذا المعدل هو الذي يطبق. وقد استفادت الجزائر من برنامجين ضمن هذا الاتفاق برنامج ميديا (MEDA) وبرنامج البنك الأوربي للاستثمار. فيما يخص برنامج ميديا نجد برنامجين (MEDA1, MEDA2) يغطي الأول الفترة 1995-1999 أما الثاني فيغطي الفترة الممتدة من 2000-2006، حيث تم تخصيص مبالغ أو اعتماد مالية للجزائر من قبل الاتحاد تقدر ب 164 مليون أورو في فترة (1995-1999) أما في الفترة (2000-2006) فقدرت ب 232.8 مليون أورو ولم تدفع سوى 30.2 مليون أورو في الفترة الأولى و 74.7 مليون أورو خلال الفترة الثانية. وجاء هذا البرنامج لمساعدة الجزائر على تجاوز أزمته الاقتصادية، وقيام إصلاحات التي تهيب الأرضية لرفع معدلات نمو قد مس تقريبا جميع قطاعات الحيوية في الاقتصاد، كذلك ضمن هذا المحور نجد برنامج البنك للاستثمار والمتمثل أيضا في تقديم مساعدات في شكل قروض للجزائر، وهو كمثله سابق قدم قروضا ب 841 مليون أورو لتدعيم الإصلاحات في الجزائر.

إن اتفاق الشراكة الموقع عليه رسميا بين الجزائر والاتحاد الأوربي في أفريل 2002 يحمل في طياته آثارا إيجابية وأخرى سلبية.

يحيى مسعودي، اشكالية التنمية المستدامة في ظل العملة في العالم الثالث حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص98¹.

2-1- آثار ايجابية: أهم الآثار الايجابية لشراكة تكمن فيما يلي

- توسيع الأسواق نتيجة انخفاض القيود الجمركية وغير الجمركية أمام المنتجات الجزائرية الموجهة لدول الاتحاد خاصة الغاز الطبيعي.
- تنوع الصادرات خارج المحروقات وإنعاش القطاعات الاقتصادية الصناعية الزراعية و الخدماتية.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية.
- ضمان فرص التخصص حيث تساهم سياسة التصنيع في التخصص في المنتجات التي تسمح بها الإمكانيات الاقتصادية للبلد.
- تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا.
- الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية المتاحة.

2-2 الآثار السلبية: تكمن أهم آثار الشراكة السلبية فيما يلي¹

- تزايد المخاطر على النظام المصرفي، من خلال منافسة المصارف الأوربية خاصة مع انتشار ظاهرة الاندماج بين المصارف اتجاه ضعف قدراتها على المنافسة في البنوك الجزائرية.
- التأثير على الصناعات الناشئة. مما يعني عدم القدرة على حمايتها بسبب المنافسة الأوربية وبالتالي الحيلولة دون إقامة صناعة جديدة نتيجة الانفتاح والإقبال على المنتجات الأوربية وهو ما يؤدي في النهاية إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية المحلية.
- يؤدي التخفيض التعريفات الجمركية إلى توليد ضغط على الميزان التجاري الجزائري، وبالتالي على ميزان المدفوعات بسبب تزايد الطلب على الواردات و سلع التجهيز والسلع الوسيطة في المدى المتوسط.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تسعى الجزائر بكل ما أوتيت من قوة في الآونة الأخيرة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة فيما يخص سن القوانين والتشريعات والضمانات اللازمة لذلك.

1- المناخ القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1 دور القانون الاستثماري الجديد في دفع وتيرة الاستثمار الأجنبي:

القانون الجديد للاستثمار المتعلق بترقية الاستثمار لسنة 1993 جاء وهو يحمل عدة تجديدات من فائدتها تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص والمحلي عامة، ويقضي على التناقضات التي وجدت في قانون

¹ يحيى مسعودي، اشكالية التنمية المستدامة في ظل العولة في العالم الثالث حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 99.

- 1982 و1996 والتي جمعت المشاريع الاستثمارية خاصة والأجنبية على وجه الخصوص بحيث ما نجده في قانون 1994 هو أنه يحدد نسبة المشاركة للمستثمرين الأجانب ويسمح بتحويل فوائد رؤوس الأموال لبقعة جغرافية محدودة، وعليه فان قوانين 1982 و1986 أدت إلى عدة سلبات منها :
- نقل البيروقراطية وتفشي التبذير الناتج عن اللامسؤولية والعشوائية في اتخاذ القرار.
 - معطيات اقتصادية لا تشجع المستثمر الأجنبي ويظهر ذلك من خلال مشاركة الشريك الوطني بنسبة كبيرة في المشاريع.
 - العودة إلى القوانين الوطنية في حالة التراجع والذي يحمي بذلك المصالح الوطنية و يهمل مصالح المستثمر الأجنبي.
 - عدم توفير ضمانات للمستثمر الأجنبي بحيث يمثل قانون الاستثمار الجديد الإرادة الحقيقية للانفتاح الاقتصادي والسياسي لترقية وامتصاص الاستثمار الأجنبي.

1-2 إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار:

- تأسست هذه الوكالة سنة 1993 وذلك بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات. وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشئ لخدمة المستثمرين، وقبل مضي سنة من تأسيسها أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل من تعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر. وذلك بفصل القوانين الخاصة بالاستثمار وبفضل أسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري¹. مهامها: تتمثل فيما يلي
- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
 - العمل على ترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتطويرها.
 - ضمان متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها.
 - وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة أنشطتهم.
 - تعمل على تصحيح النظرة الخارجية للبلاد.
 - تضمن توزيع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بفرض الاستثمار.

¹ بجاوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004/2005، ص 154-155.

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على الاقتصاد الجزائري

لازال الاقتصاد الجزائري يعيش واقعا متدهورا في جميع الجوانب (الفلاحية، الصناعية، الإدارية التجارية)، فقد عاش ولمدة طويلة تحت رحمة القرارات والمراسيم عن طريق التخطيط المركزي، حيث أن البيروقراطية الإدارية والعقود والصفقات السياسية كانت بعيدة عن السوق أي عن العرض والطلب والمنافسة، فجاءت الصدمة البترولية سنة 1986 والتي كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية حيث وصل حجم التضخم إلى 42% وانخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50% وقلت المداخيل وضعفت الاستثمارات وانخفضت قيمة العملة، وبهذا أصبح الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية ظهرت سلبياتها في الميدان الصناعي والاجتماعي في 12-04-1994 حيث كانت المحطة الأولى في مسيرة الاقتصاد الوطني وذلك بالتوقيع مع المؤسسات المالية الدولية ثم القبول بشروط صندوق النقد الدولي ونادي باريس ومن هذه الشروط:

- حرية شاملة للأسعار.
- تقليص مصاريف الدولة والخاصة بالشؤون الاجتماعية.
- مراقبة شديدة لتعديل ميزان المدفوعات.
- الحرية المطلقة للتجارة الخارجية والرفع من ضرائب الدعم لتمويل الخزينة.
- تخلي الدولة عن دعم الشركات وتطبيق الخصخصة وتشجيعها.
- تجميد الأجور والتخفيض من استثمارات القطاع العام.

هذه التوصيات يتم تسييرها من طرف نادي باريس في حالة الجزائر. والسؤال المطروح في هذا السياق هو: لماذا لم يستطع الاقتصاد الجزائري من تحقيق القفزة؟ لا بد من إستراتيجية شاملة أي تنسيق بين كل القطاعات في الجزائر، إرادة الجزائر إلى الدخول إلى اقتصاد السوق بقطاع عام هش ومفكك ومؤسسات لا تملك الفعالية ولا الخبرة في آليات السوق لم تمكن مؤسسات الاقتصاد الوطني الزيادة في العرض وبالتالي أدى ذلك إلى المزيد من الاستيراد الشيء الذي أدى إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية.

1- انعكاس العولمة على القطاع الفلاحي :

لا زال يعاني القطاع الفلاحي من بعض المشاكل منها الملكية العقارية حسب القانون 19/87 الذي يعطي الحق الملكية لكل المنشآت والتجهيزات والمخازن للمستخدمين ويعطي حق الملكية لفوق الأرض والانتفاع والاستفادة منها، فأصبح الفلاح مستثمر غير مطمئن للاستثمار، وكذلك عدم وجود بنوك

للتمويل وأصبح المستثمر يستأجر الأرض ووسائل إنتاج لأناس آخرين منذ عام 1994 أصبحت سوق حرة.

فكيف نتعامل مع العولمة في القطاع الفلاحي؟ لم تستطع توفير المواد الغذائية الإستراتيجية (السكر السميد، الحليب الأدوية... الخ) وأن وجود أحصب أراضي تقلصت نتيجة للانفتاح وذلك بزحف الاسمنت وبجانب آخر هناك زحف الرمال في المناطق الرطبة وشبه رطبة.¹

وانعكست العولمة على القطاع الفلاحي سلبيا في بداية الأمر لأن العمال تركوا مهنة الفلاحة وتوجهوا الى القطاع الصناعي لأنه يقدم لهم أجور عالية مقارنة بالأجور المتدنية بالنسبة للقطاع الفلاحي، كذلك واجه الفلاح صعوبة الحصول على الآلات الحديثة وتكمن هذه الصعوبات في المبالغ المالية للحصول عليه والاستفادة منها مستقبلا للحد من الوقت والجهد وكذلك عدم معرفتهم الكاملة بالأنواع الأسمدة التي تساعد على الحصول على محصول أو منتج جيد، كما استفاد القطاع الفلاحي الجزائري بالآلات حديثة تمثلت في آلات الحصاد وعلى المرشات للري وسقي الأراضي في حالة عدم هطول الأمطار كما ساهمت العولمة في جعل الحكومة الجزائرية تعطي اهتماما بارزا للجانب القانوني والمالي لهذا القطاع من خلال إنشاء بنوك تمويل القطاع الفلاحي وشهد هذا القطاع في السنوات الأخيرة انتعاشا قد وصلت نسبة النمو الإنتاج الفلاحي إلى 10% خلال سنة 2015 .

2- انعكاس العولمة على القطاع الصناعي :

تعد الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية في العصر الحالي لما لها من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية وتقدم الدول يقاس بقوة صناعتها، كما أن الصناعة المتطورة هي الصناعة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ولديها القدرة على منافسة الصناعات العالمية، والجزائر من بين البلدان التي أرصت قواعد للتنمية الصناعية منذ الاستقلال وفعلا تطورت الصناعة بفعل المخططات التنموية، تطورا مرموقا غير أن التحولات العالمية والتغيرات في البيئة الاقتصادية، أجبرت الجزائر على انتهاج اقتصاد السوق والانفتاح على السوق العالمي، هذه التغيرات أثرت على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة المؤسسات الصناعية تأثيرا كبيرا في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الصناعي جراء العولمة.

¹ طويل أسيا، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة قطاع البتروكيمياويات (دراسة حالة مؤسسة سوناطراك- أوبك) مرجع سبق ذكره، ص 216.

2-1- الآثار الاقتصادية واجتماعية للعولمة على القطاع الصناعي:

إن تبني نهج اقتصاد السوق في الجزائر وكذلك ظهور ما يسمى بالعولمة في الألفية الثالثة تتطلب من الجزائر القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لمجمل الاقتصاد الوطني، بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتقاسم مزايا تحرير التجارة وقد نتجت على ذلك آثار اقتصادية وأخرى اجتماعية مست بالقطاع الصناعي نحاول ذكرها كما يلي¹:

2-1-1 الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع الصناعي:

-تطور الإنتاج الصناعي : تدل الإحصائيات على أن الصناعة قد عرفت ركودا خاصة في صناعة الجلود والمنسوجات وهذا راجع إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها هذه الصناعات من خلال انفتاح أكثر للسوق على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية ونشاط القطاع غير الرسمي وتوسيعه واستنادا إلى سنة 1989 انخفض مؤشر إنتاج الجلود والأحذية بمقدار 53% وقد بلغ أيضا هذا المؤشر في سنة 1997 ما نسبته 23,7% وقد بلغت نسبة انخفاض إنتاج الجلود والفرو سنة 2010 ب 10.6% أما فيما يتعلق بالمنسوجات سنة 2010 عرفت انخفاض قدره 10.8% وصناعة الخشب عرفت نسبة إنتاجها 14.8% و إذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة 1994-1997 كذلك عرفت تراجع في إنتاج الصناعة الغذائية انخفاض ب 13% وفي سنة 2010 انخفضت إلى 3.3% وكذلك صناعة الحديد والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية إنتاجها بنسبة 50% فيما بين 1994-1997 وفي سنة 2010 انخفض إنتاجها إلى 12.6% مما نتج عنه بطالة كبيرة في أداة الإنتاج.

كما تطور استقلال الطاقة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية :

حيث تشير بعض الإحصائيات على أن معدلات استغلال قدرات الإنتاج في المؤسسات الصناعية في تراجع مستمر وشامل، وهذا التراجع قد لحق بالخصوص بصناعة الجلود ب 64.10% في سنة 1990 إلى 30.20% سنة 1998 وفي سنة 2010 كان معدل الاستغلال في صناعة الجلود هو 10.6% وصناعة الحديد كان معدل الاستغلال سنة 1991 (70.6%) و 47.80% في سنة 1998 .

-غلق المؤسسات الصناعية : لقد سحبت الدولة حمايتها للمؤسسات الوطنية بشكل مفاجئ خلال فترة الانفتاح على الأسواق العالمية فوجدت هذه المؤسسات نفسها في وضع توجه فيه محيطها ناجم عن

¹ بن حمود سكينية، تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 01، 2010،

قرارات اقتصادية كلية دون أن تكون مهياً لذلك وهذا ما حتم على السلطات غلق العديد من المؤسسات التي أصبحت عاجزة عن تسيير أمورها.

2-1-2- الآثار الاجتماعية للعولمة على القطاع الصناعي :

على الرغم من النتائج الاقتصادية الكلية التي تحققت خلال مرحلة التحرير الاقتصادي إلا أن الوضعية المتدهورة للقطاع الصناعي حالت دون تحقيق نتائج ايجابية ملموسة تمس بالطبقات الاجتماعية نذكر بأن الصناعة قبل الإصلاحات كانت تشكل العمود الفقري بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وقد عرفت هبوط وتراجع وضعيتها في سنوات انفتاح اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي نتجت عنه آثار سلبية وخيمة مست الجانب الاجتماعي في ضعف القوة الشرائية بالنسبة للمواطنين والبطالة وضعف الإنفاق على القطاع الإنتاجي.

3- انعكاس العولمة على القطاع الخاص :

لا بد من تشجيع هذا القطاع وعلى الدول أن ترفع احتكارها على بعض القطاعات كالنقل الذي يعرف تحسنا كبيرا، والمشكل أنه كيف يمكن لمؤسسة غارقة في الديون الدخول إلى اقتصاد السوق ؟ وقد عرف القطاع الخاص تحسنا كبيرا من جراء قيام الدولة بمجموعة من الإجراءات والقوانين تسمح للأفراد بامتلاك المؤسسات العمومية سابقا أو القيام بشراكة معها، وقد انعكس هذا القطاع ايجابيا على الاقتصاد الوطني في شكل العولمة فقد ساهم بشكل كبير في زيادة الاستثمارات المحلية وكذلك جلب العملة الصعبة من الخارج جراء المعاملات الخارجية عن طريق التبادل التجاري كما ساهم في التقليل من البطالة بشكل خاص، وأصبح القطاع الخاص يتقاسم المسؤولية مع الدولة من ناحية اجتماعية واقتصادية وحتى المالية.

4- انعكاس العولمة على القطاع التجاري :

إن الجزائر عضو في المنظمة العالمية للتجارة الحرة، فقد بدأت كعضو ملاحظ في الجات سنة 1987 لتصبح عضوا في منظمة التجارة الحرة، وفي عام 1996 دخلت رسميا في المنظمة، مع العلم أن المنظمة العالمية للتجارة هي إحدى آليات العولمة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبالتالي كيف يمكن للتجارة الجزائرية مجابهة المؤسسات الأجنبية وتمركز رأس المال لدى الدول الكبرى؟، ولشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قياسية كفتح السوق التسهيلات الجمركية، تحويلات للعمليات تسهيلات في النظام الضريبي حقوق الملكية الفكرية، والدخول في المنظمة العالمية للتجارة يتطلب الكفاءة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات وجودة الخدمات، وقد شهد القطاع التجاري حركة غير مسبوق نتيجة

للافتتاح على الأسواق العالمية، فقد ازدادت صادرات التجارة من سلع وخاصة في مجال المحروقات كما ارتفعت الواردات من سلع وأجهزة مختلفة والآلات والمعدات للمصانع وغيرها من معدات التجهيز كما سهلت على المواطنين الحصول على المنتجات التي يرغبون بها حتى وان كان ذلك على حساب منتوجاتها الوطنية.

المطلب الثالث: الجزائر في ظل مواجهة تحديات العولمة

لقد حدثت تغيرات اقتصادية عالمية سريعة في الربع الأخير من القرن العشرين كان لها تأثير كبير في معظم اقتصاديات العالم ومن أهم هذه التغيرات أنها متشابكة تفدي بعضها البعض بحيث يتم تحديد السبب والنتيجة ويمكن تخليص أهم المتغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن 20 في التكتلات الدولية ظهور العولمة وسرعة انتشارها¹.

والجزائر ليست معزل عن هذه التغيرات العالمية والسؤال الذي يطرح في هذا السياق عن الموقع الذي تحتله الجزائر من الناحية الاقتصادية خاصة في ظل العولمة، ففي هذا الصدد المؤشرات الراهنة في كل المجالات وعلى جميع المستويات ليست مشجعة، فالجزائر باعتبارها واحدة من دول الجنوب التي تخضع لتأثيرات العولمة وآلياتها مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ارتبطت بإدراجها ضمن النسق الرأسمالية وتشجيع الخصخصة مما أظهر عدد من النتائج المروعة المتجسدة في تراكم المشكلات وعدم الاستقرار وضعف الأداء الاقتصادي تبقى أفاق الاندماج والاقتصاد العالمي بعيدة عن المنال إذا لم تتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الجزائر. فهي تعاني من صعوبات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وعدم توفير رأس المال البشري والعمالة الفنية، وضعف الإنتاج إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، وارتفاع مستويات الدين الخارجي، الأمر الذي يترتب عليه القدرة على مواجهة تحديات العولمة إذا لم تتوفر الحلول المناسبة.

إذا كان التكتل قد أصبح اليوم ضرورة ملحة لمواجهة تكتلات العولمة، فان الجزائر مدعوة للتطوير الاقتصادي والعمل على إعادة التكتل المغربي وتشجيع التكتل الاقتصادي العربي وإحداث سوق عربية مشتركة وعلى هذا الأساس فان الجزائر في حاجة ماسة إلى إجراء تغييرات جذرية وإعادة ترتيب شؤونها الداخلية والخارجية وحشد الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية تعتمد على الذات وتحاول خلق آليات التعاون، فإذا كانت الجزائر تتجه نحو إعادة السلم والاستقرار، فان الحاجة مازالت ملحة لعقلنة

¹ طويل آسيا، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة قطاع البتروكيمياويات (دراسة حالة المؤسسة سونطراك-أوبك)، مرجع سبق ذكره، ص242.

مختلف النظم التربوية والاقتصادية وتشجيع البحث العلمي واعتماد العلم كأساس لتحول معقول يقوم على الوحدة الوطنية والمبادرة والعدل والمساواة ومحاربة كل أشكال الفساد التي صارت تفوق عملية التنمية بكل أشكالها ولا بد من اغتنام الفرص لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد (العولمة) والمتمثلة في:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية.
 - قيام السوق العربية لرأس المال وحركته.
 - حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاجية وقوة العمل والأشخاص ورأس المال بين الدول العربية.
 - توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والتجارة الخارجية.
 - خلق مرصد عربي اقتصادي واجتماعي.
 - وضع تصور مستقبلي للموقع الوطني العربي في المحيط الإقليمي والدولي.
 - وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية.
 - إبقاء القدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.
- وأخيرا بالرغم من مشاكل الوضع الحالي التي تعيشها الجزائر في مختلف المجالات إلا أنها تمتلك إمكانيات معتبرة بمقدورها تحقيق ما تصبو إليه مستقبلا.

المبحث الثاني: مستقبل القطاع الزراعي والأمن الغذائي للجزائر في ظل العولة

يواجه القطاع الزراعي في الوقت الحاضر العديد من التغيرات المتمثلة أساسا في تنامي اتجاهات العولة الاقتصادية، حيث تزداد تداعيات الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي وفعاليتها المختلفة ويأتي في مقدمة هذا الإطار المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها الواضح في مجال التجارة الدولية وقرارات الجزائر للانضمام إليها، وكذلك المشاركة في التكتلات العربية والدولية (منطقة التجارة الحرة مع دول الاتحاد الأوروبي) وما سترتب على كل ذلك من تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع والخدمات بما فيها السلع الزراعية، ولا شك أن المحطة النهائية لمثل هذه التغيرات المجتمعة وفتح أسواق الجزائر لمزيد من الواردات وفي مقدمتها الواردات الزراعية وشدة منافستها للسلع الزراعية المحلية، لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى طرح السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الألفية الثالثة ثم نتطرق إلى الآثار المحتملة لاتفاق الشركات الأوروبية جزائرية على الإنتاج وتبادل المنتجات الفلاحية وختاما إلى دراسة مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الألفية الثالثة

اعتمدت الجزائر منذ عام 2000 مخططات للنهوض بالقطاع الزراعي سعت من خلالها إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لكي تضمن للسكان أمنها الغذائي وللدولة سيادتها وهيمنتها، وقد جاءت هذه البرامج عقب فشل العديد من الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر منذ استقلالها وإلى غاية نهاية القرن الماضي في تحقيق أهدافها وبلوغ مساعيها.

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004

حسب الأجنحة الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي الجزائري وقد بدأت الجزائر بتنفيذ هذا المخطط انطلاقا من سنة 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، حيث تمحورت إستراتيجيته حول تحسين المستوى الغذائي الدولي المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية وأيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية.¹

¹ عربي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة آثار تحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاد المغربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، غير منشور، 2013-2014، ص 231.

وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة، وفي سياق تشجيع التنمية المستدامة تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاث مستويات هي المجالات الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية و القبول الاجتماعي، وفي عام 2002 تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل تقديم الدعم إلى المناطق الريفية والتحول إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والذي يشمل أهداف أوسع وهي كما يلي:

1-1 أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: وتتمثل أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فيما يلي¹:

- خلق تنمية فلاحية متطورة ومستدامة وذلك من أجل رفع الإنتاج وعوائده للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في الغذاء للسكان.
- وضع حد للتدهور الكبير للأوساط الطبيعية و تقدم التصحر.
- حماية البيئة.
- تكثيف الفلاحة مع المتغيرات المناخية خاصة الجفاف المدقع.
- تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية مع إعطاء الأولوية للعائلات القاطنة في المناطق المعزولة.
- تأهيل المستثمرات الفلاحية وتدعيم أنشطتها الفلاحية.

1-2 مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

هناك مجموعة من المناهج لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الريفية منها:

- برنامج تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعها.
- برنامج تكثيف أنظمة الإنتاج.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- برنامج وطني للتشجير.
- برنامج استصلاح أراضي الجنوب.
- برنامج تنمية وحماية مناطق السهوب.

2- استراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004-2009

عقب انتخابات 2002 تم تحويل وزارة الزراعة والصيد البحري إلى وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية والتنمية الريفية، كما تم تعيين نائب وزير التنمية الريفية بهدف تطوير وتنفيذ الأدوات والسياسات المحددة

¹عربي مريم، أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة أثار تحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاد المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

للتنمية الريفية، وفي عام 2004 تبنى نائب وزير التنمية الريفية إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، لتعزيز وتنشيط المناطق الريفية من خلال الأنشطة الاقتصادية والتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الأقاليم، ونقاط القوة المحددة والمحتملة لكل إقليم.

2-1 أهداف إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة: من أهم الأهداف الاقتصادية الخاصة الاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي تسعى لتحقيقها بشكل خاص مايلي¹:

- تنويع النشاطات الزراعية لصغار المزارعين.
- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية.
- تنويع الأنشطة الزراعية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير الشغل الريفي.
- تحسين المستوى الغذائي للسكان القرويين بزيادة إنتاج المواد الغذائية مع إمكانية تصريف الفائض في السوق.

- إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج، والخدمات الإنتاجية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف

2-2 محاور إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة:تقوم إستراتيجية التنمية المستدامة على أربعة محاور أساسية هي:

- إنشاء الشركات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية.
- الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة.
- التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية.
- التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات.

3- سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2009-2014

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد على الهدف الأساسي الذي تم تبنيه في ظل كل السياسات الزراعية المعمول بها منذ عام 1962، والمتمثلة في التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني من خلال التأكيد على أهمية التحويل الزراعي كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والحد من مواطن الضعف بين القطاع العام والخاص من خلال إشراك أصحاب المصلحة القوية وظهور الحكم الجديد في السياسات الزراعية وذلك من خلال الدعم المالي للتنمية المتوازنة والمتناغمة والمستدامة للمناطق الريفية.

¹ - عبد الصمد سعودي صالح سراي، "استراتيجية التنمية الريفية كآليات الحد من البطالة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة الجزائر، 15-16-2011، ص 4.

- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والمواشي.
- تعميم وتمديد شبكات الري الزراعي ل 1.6 مليون هكتار في سنة 2014.
- تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي وتوفير المدخلات والخدمات الزراعية.
- الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة كالحليب والقمح... إلخ لتغطية 75% من الاحتياجات.

3-1 محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة

محاور أساسية وهي:

- **التجديد الفلاحي:** يركز برنامج التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي مردودية القطاع الفلاحي لضمان استدامة الأمن الغذائي للبلاد، وذلك من خلال العمل على تعزيز قدرات الإنتاج، و زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الاستراتيجية، تعزيز و توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات استهلاك واسع، ويعتمد على ثلاثة برامج رئيسية هي تعزيز إنتاج رأس المال، البنية التحتية الفلاحية والريفية، برنامج التنظيم.

- **التجديد الريفي:** يهدف إلى تحقيق تنمية متجانسة ومتوازنة ومستدامة في الأقاليم الريفية وحماية وحفظ وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد المائية عن طريق أرباح برامج تستند على الأدوات التالية:
- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجمع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه و برمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

- **برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني:** وقد جاء هذا المحور استجابة لل صعوبات التي تواجهها الأطراف الفاعلة في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات الإدارية للإطارات المسؤولة عند تنفيذ وتطبيق مختلف البرامج، ويرتكز هذا البرنامج على:

- تحديث أساليب الإدارة الزراعية.
- زيادة الاستثمار في مجال التدريب والبحوث والتمديد لتسهيل تطوير التكنولوجيات الجديدة.
- تقديم الدعم للمزارعين والمشغلين في القطاع.

المطلب الثاني: الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الإنتاج وتبادل المنتجات الفلاحية

لإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية آثار إيجابية وأخرى سلبية على الإنتاج وتبادل المنتجات الفلاحية.

1- الآثار الإيجابية¹:

- سيتيح اتفاق الشراكة للمؤسسات الجزائرية فرص التصدير لدخول أفضل إلى أسواق البلدان الأوروبية ومع إعفاء المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية ودخول تفضيلي بالنسبة للمنتجات الفلاحية والصيدية.
- على المدى المتوسط سيؤدي انخفاض تكلفة اقتناء التجهيزات المستوردة إلى تحسين التنافسية الداخلية و الخارجية للمؤسسات الوطنية.
- إمكانية منافسة المنتجات الزراعية الجزائرية التي تعتمد على موارد طبيعية للمنتجات الزراعية الأوروبية.
- استفادات الجزائر من دعم الاتحاد الأوروبي من خلال الحصول على مساعدات جديدة قصد تمويل وتأهيل الاقتصاد الوطني.
- خلق مناخ استثماري مناسب من خلال القضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى:
- خلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة من خلال إتاحة مداخيل إضافية للسكان.
- تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات ولاسيما النقل بمختلف أشكاله الاتصالات و السياحة وغيرها.
- بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسمح بإعادة النسيج الاقتصادي و تنويعه.
- التحكم في فنون التسيير والتسويق بما في ذلك النفاذ إلى الأسواق الخارجية واستيعاب التكنولوجيا المتطورة.
- الوصول في نهاية المطاف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

¹ أوزال عبد القادر، العولمة و الأمن الغذائي العربي دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 285.

- سيغير من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن الغذائي في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما و الأوروبيين خاصة، مما قد شجع في المدى المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

- الشركة مع المؤسسات الأوروبية والاستفادة من الخبرات في مختلف مجالات التسيير والتكنولوجيا والتسويق.

2- الآثار السلبية:

- إن تطبيق اتفاقية الشراكة سيؤدي إلى ارتفاع الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي على حساب شركاء الجزائر الآخرين.

تشكل صادرات الجزائر من المحروقات 35724 مليون دولار أمريكي مقابل 2063 مليون دولار أمريكي من صادرات خارج المحروقات سنة 2015 حيث عرفت انخفاض مقارنة بسنة 2014 فقد كان مبلغ صادرات المحروقات ما قيمته 60304 مليون دولار أمريكي و قيمة الصادرات خارج المحروقات ما قيمته 2582 مليون دولار أمريكي هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1.3): صادرات الجزائر بين سنتي 2014 - 2015 الوحدة: مليون دولار أمريكي

الصادرات	2014	2015
المحروقات	60304	35724
خارج المحروقات	2582	2063
المجموع	62886	37787

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)

- أما صادرات المنتجات الفلاحية لسنة 2014 فقد بلغت 323 مليون دولار أمريكي للسلع الغذائية أما في سنة 2015 فقد بلغت قيمتها 234 مليون دولار أمريكي أي انخفاض ما قيمته 27.55% مقارنة مع سنة 2014.

- أما واردات المنتجات الفلاحية لسنة 2014 فقد بلغت 11005 مليون دولار أمريكي بنسبة 18.79% من مجموع الواردات أما سنة 2015 فقد بلغت قيمتها 9314 مليون دولار أمريكي بنسبة 18.09% أي تراجع بنسبة الواردات من السلع الغذائية إلى 0.7% مقارنة مع سنة 2014، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2.3) واردات الجزائر من السلع الغذائية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

التطور %	2015		2014		المواد
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
0.7	18.09	9314	18.79	11005	السلع الغذائية

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)

حيث حافظ الاتحاد الأوروبي على مكانته كأهم شريك تجاري للجزائر خلال سنة 2014 حيث بلغت قيمة التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ب70.72مليار دولار ما يمثل نسبة 57.72% من التبادلات التجارية حسب ما علمته وكالة الأنباء الجزائرية لدى المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابعة للجمارك، ولقد بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي ب29.68% مليار دولار لسنة 2014 مسجلة بذلك ارتفاع ب2.68% مقارنة مع سنة 2013، في حين بلغت صادرات الجزائر نحو منطقة الاتحاد الأوروبي 40.42مليار دولار بانخفاض قدره 1.83%، تبقى دول الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الرئيسي للجزائر في سنة 2015 بنسبة 49.21% من الواردات و 68.28% من الصادرات مقارنة مع سنة 2014 انخفضت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 14.62% من 29.68مليار دولار أمريكي إلى 25.34مليار دولار أمريكي في سنة 2015، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 14.48مليار دولار أمريكي أي بنسبة 36.1% داخل هذه المنطقة الاقتصادية، كما أن زبائنها رئيسين وهم في المرتبة الأولى إسبانيا بنسبة 17.4% من المبيعات الخارجية ثم تليها إيطاليا ب 16.32% ثم فرنسا ب 13.02%، أما بالنسبة للممولين الرئيسيين تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين الاتحاد الأوروبي ب 10.52% تليها إيطاليا وإسبانيا بحصة 9.37% و 7.64% من إجمالي الواردات سنة 2015.

ونستنتج أن هناك تفاوت كبير في الصادرات و الواردات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في تعاملتهما التجارية خاصة في مجال الزراعة حيث هناك تفاوت ملحوظ في دعم القطاع الفلاحي إذ تحض الفلاحة في الاتحاد الأوروبي بدعم سخّي حيث تكلفه السياسة الزراعية المشتركة أكثر من 40مليار أورو في السنة الواحدة 47مليار دولار أي حوالي 40% من ميزانية الاتحاد الأوروبي وهي مبالغ كبيرة على اعتبار أن القطاع يشغل 2% من الأيدي العاملة في الاتحاد الأوروبي، و على نقيض ذلك فإن الفلاحة الجزائرية لا تحظى إلا بنسبة دعم 4% و نسبة تشغيل 21% من اليد العاملة على الصعيد الكلي فإن التفكيك التدريجي

للمستعمل الجمركية سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة رغم تزايد تمهات المستهلك والمستعمل الصناعي الجزائري على المنتجات الخارجية عموما و أوروبا خصوصا.

- إن الاتفاقية التي أبرمها الاتحاد الأوروبي بقدر ما توفر من امتيازات للصادرات الفلاحية الجزائرية فهي تشكل تحديات تستوعب المزيد من البلدان المتوسطة الأخرى التي تحصل على امتيازات متماثلة مع الامتيازات الممنوحة للجزائر وبالتالي فيمكن اعتبار هذه الامتيازات فرصة جديدة وتسهيلات كبيرة لتطوير صادرات الجزائر، ولهذا فإنه يتحتم على الجزائر توفير منتجات ذات مواصفات وجودة عالية بأسعار تنافسية وتأهيل القطاع للاستجابة للمواصفات والشروط الصحية الجديدة ومن جهة أخرى فإن الصادرات الفلاحية للاتحاد الأوروبي تتميز بمحدودية الموارد المصدرة، وهو ما يعد في حد ذاته إشكالية كبيرة يجب تخطيطها بالعمل على تنوع منتجات التصدير وفي هذا المجال يتعين تطوير الاستثمار في ميادين التصدير الجديدة مثل تربية الأسماك والإنتاج و تحويل المواد الأولية الوطنية والزيادة من قيمتها المضاعفة.

المطلب الثالث: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الدول الملاحظة منذ 1964 في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية "جات" وكما تحظى بدعم من المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يمكن أن يدعم المواقف التفاوضية الجزائرية في مفاوضات عرفت تباطؤ كبير منذ إيداع أول طلب لها في سنة 1987 ثم 1996 مع تقدم مسودة تجارية.

1- مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

1-1 إجراءات الانضمام¹:

إن شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يعد سهلا كما كان في GATT سابقا بل أصبح خاضعا لإجراءات ومفاوضات طويلة يجب على الدولة الطالبة للانضمام إتباعها وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- دراسة أوضاع الاقتصادية للبلد وسياساتها في مجال التجارة الخارجية وسياسات الدعم الممنوعة للمنتجين والمصدرين.

- الأنظمة الجمركية للاستيراد والتصدير المعمول بها بتاريخ تقديم الطلب.

- جداول بالتعريف الجمركية المتبعة والتي تشمل كافة السلع والخدمات.

¹ أوزال عبد القادر، "العولمة و الأمن الغذائي العربي دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 293.

- تقوم السكرتارية العامة باختبار الأعضاء الذين لهم علاقات تجارية مع الدول طالبة العضوية وتدعوها إلى عقد مشاورات بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف تحت إشراف السكرتارية العامة والمجالس واللجان المتخصصة.

- يشكل مجلس الجات فور استلامه طلب العضوية فريق العمل مع ممثلين عن الدولة التي لها علاقات تجارية مع الدول الراغبة في العضوية، مهمته دراسة السياسات التجارية لهذه الدول وتحليل هذه السياسات لمعرفة منحنى تطورها في المستقبل، وتنظيم مفاوضات الانضمام حول بنود بروتوكول الانضمام.

- تجري مفاوضات الانضمام على مسارين متوازيين:

المسار الأول: يعمل فيه فريق العمل على رسم المعالم الأساسية لبروتوكول الانضمام الذي يضم أحيانا السياسة العامة للالتزامات تحرير التجارة وفق خطة زمنية محددة.

المسار الثاني: تعمل لجان المفاوضات بين الدول طالبة الانضمام وبين ممثلين عن الدول الأعضاء ذوي العلاقات لوائح بالتعريفات الجمركية ترفق بروتوكول الانضمام.

- يجمع فريق العمل نتائج المفاوضات على المسارين في تقرير واحد يقدم إلى منظمة التجارة العالمية، فإذا قبله المجلس يصبح طلب العضوية مرشحا ليعرض على المجلس الوزاري لاتخاذ القرار بشأنه ويحتاج قرار قبول العضوية إلى ثلثي أصوات جميع الأعضاء الذين يعتبرون أطراف متعاقدة.

- إذا نال الطلب موافقة ثلثي الأصوات يمكن لممثل الدولة طالبة العضوية أن يوقع على بروتوكول الانضمام.

- يصبح الانضمام نافذا بعد ثلاثون يوم من تاريخ التوقيع إلا إذا كان من الضروري أن يصادق الانضمام من قبل السلطات الدستورية في بلد الدولة طالبة الانضمام عندما تصبح العضوية نافذة بتاريخ التصديق.

1-2 مراحل الانضمام:

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمر عبر عدة مراحل لعل أبرزها ما يلي:

المرحلة الأولى: تقدم طلب الانضمام لعضوية المنظمة و المناقشة من قبل أعضاء المنظمة على ضوء هذه المرحلة قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى عضوية المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1987 وقد أعدت الجزائر سياسات تجارية بناء على النموذج الخاص لسكرتارية المنظمة العالمية للتجارة وبعد أن تقدمت الدولة طلبها العضوية لمنظمة التجارة العالمية وتقرير التجارة الخاص بها الأوضاع الاقتصادية الحالية للبدء مقدمة الطلب، وكذلك فحص الاتجاهات المستقبلية، وهل ظروف هذا البلد تتناسب وشروط العضوية للمنظمة أم أن هناك من الصعوبات ما يعارض الانضمام إلى منظمة؟

المرحلة الثانية: تبادل العروض والطلبات حول الالتزامات المحددة بعد إتمام بنود المرحلة الأولى يطلب من حكومة الجزائر إعداد تصور أولي للالتزامات في مجال السلع والخدمات، وتقوم بتقديمه إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية التي تتولى بدورها توزيعه على جميع أعضاء المنظمة للقيام بدراسته ويقدم الأعضاء طلباتهم لحكومة الجزائر لبحث إمكانية إدراجها ضمن تصوراتها في المرحلة الثانية.

المرحلة الثالثة: الإعداد لمشروع بروتوكول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبل التوصل إلى المرحلة الثالثة ينبغي القول، بأن هناك جولات عديدة تتم في كل مرحلة من مراحل المفاوضات بين أعضاء المنظمة والجزائر وطبيعي أن تكون هذه المرحلة إتمام للمرحلتين السابقتين، وفيها يتم وضع الالتزامات التي حددتها الجزائر و التي قبلها أعضاء المنظمة بعد فحصها ودراستها ووضع الملاحظات عليها، وبعد أن أصبحت في الشكل القانوني الذي يسمح بتوقيع بروتوكول انضمام الجزائر كعضو في المنظمة العالمية للتجارة، وينبغي التذكير أن الجزائر قد شاركت في 08 لقاءات للمفاوضات الثنائية (اللقاء الثامن تم في فيفري 2005) منها 04 لقاءات للمفاوضات المتعددة الأطراف والاجتماعية متعددة الأطراف حول الفلاحة وتسلمت ما يقارب 1500 أسئلة مكتوبة من بينها 135 سؤال من طرف الولاية المتحدة الأمريكية.

وبالرغم من أن الجزائر لم تحصل على العضوية للمنظمة بعد ولكنه من المتوقع وعلى ضوء وتيرة المحادثات مع المنظمة العالمية للتجارة أن تصبح عضوا في المستقبل القريب.

2- الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة¹:

1-2 الآثار الإيجابية: يكمن إجمالي هذه الآثار فيما يلي:

- الاستفادة من فترة أو مهلة تخفيض الدعم الزراعي حوالي 6 سنوات أي إلى غاية 2013 مما يعني أنه كان هناك فرصة للجزائر والدول المستوردة للغذاء، وهذا يؤكد ضرورة زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وتحرير القطاع من خلال الاختلالات التي قد تأثر على الإنتاج الفلاحي.

- إن تحرير المبادلات خاصة في مجال الأجهزة الصناعية الفلاحية سيساعد على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج في القطاع الزراعي مما سيؤدي إلى تراجع تكلفة الإنتاج، وبالتالي الحصول على منتج فلاحى بسعر منخفض نسبيا مما يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل بتقليل التبعية الغذائية والتحسين في مستوى الأمن الغذائي.

¹ أوزال عبد القادر، " العولمة و الأمن الغذائي العربي دراسة حالة الجزائر "، مرجع سبق ذكره، ص 299.

- إن تحرير المبادلات التجارية ممكن أن يفتح آفاق واسعة لصادرات الجزائر من خلال جذب الاستثمارات الخارجية لإقامة مشاريع زراعية وتدعيم البنية التحتية للنشاط الزراعي.

2-2 الآثار السلبية: تتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:

- تعد الجزائر المستورد الأول للغذاء حيث يعاني ميزانها التجاري للسلع الزراعية من العجز، فواردات الجزائر الزراعية وخصوصا من المواد الغذائية تعادل نحو 3.5 مليار دولار سنويا، وفي ضوء هذا الخلل البين في الميزان التجاري الزراعي فإن هناك مخاوف كثيرة من أن المنظمة للقواعد الجديدة في مجال تجارة السلع الزراعية سيؤدي إلى تفاقم هذا العجز، بسبب زيادة تكلفة فاتورة الواردات الزراعية مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات و على الأمن الغذائي الجزائري.

- ستتكدب الخزينة العمومية خسائر فادحة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات نظرا لأن أكثر من 25% من المداخيل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية، الخسارة في الإيرادات الجمركية والتي ستتعاظم سنة بعد أخرى مع كل تخفيض في معدلات الحماية الجمركية وهذا التخفيض سيؤثر حتما على النفقات العمومية المتزايدة وإقامة المشاريع الإنمائية.

- إن الإنتاج الزراعي سوف يعاني من صعوبات المنافسة بعد إلغاء الدعم و سيعمل على إبعاد القطاعات الواسعة من الفلاحين عن ممارسة الإنتاج الزراعي.

- تأكل المعاملة التفضيلية لبعض المنتجات الجزائرية خاصة في أسواق دول الاتحاد الأوروبي.

- من المؤكد أن الاتفاقية حول حقوق الملكية الفكرية يمكن أن تساهم في زيادة التكاليف المترتبة على الجزائر و خصوصا فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وتحديدًا في الزراعة.

إن عقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤثر حتما على جميع فعاليات الاقتصاد الجزائري نظرا لأن الاتفاق والانضمام سيعني الالتزام بمبادئ الاتفاقيات المنظمة وهذا الاتفاق و فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فهذا يعني فتح أسواق الجزائر لمزيد من السلع الزراعية القادمة من خارج الحدود، وكذا فتح المجال للاستثمارات الزراعية الأجنبية مع منحها نفس امتيازات الاستثمار المحلي فإنه لا يمكن الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ذلك إلا بالتوجه الواضح نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة ووضع السياسات و البرامج المناسبة لحمايته و تشجيع الاستثمار فيه.

المبحث الثالث : العملة وأثارها على تحقيق الاستدامة في الجزائر

تعد العملة من أكبر التحديات التي تقف في وجه كل المحاولات الجادة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، هذه الأخيرة التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر، لهذا سوف نعالج في هذا المبحث كل من أثر عملة الموارد البشرية على البطالة في ل التنمية المستدامة في الجزائر، ثم نتطرق إلى ذكر أثر العملة على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر، كما سنحاول طرح أثر العملة على المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول : أثر عملة الموارد البشرية على البطالة في ظل التنمية المستدامة في الجزائر

تشير كثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بعملة الموارد البشرية أن لها تأثير واسع النطاق على الإستراتيجية الحكومية في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة في أي من دولة من دول العالم والوطن العربي خاصة الجزائر فقد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، وتصبح المهمة الملقة على عاتق القائمين على إدارة إستراتيجية الموارد البشرية في الجزائر هو تعظيم الايجابيات والتقليل من الآثار السلبية عند أدنى مستوى.

1- تعريف عملة الموارد البشرية والبطالة :

1-1 تعريف عملة الموارد البشرية : هي مجموعة الأنشطة المكتسبة من خلال التطوير المستمر في انتقاء القوة العاملة الفعالة لتحقيق أهداف الشراكة الدولية مع تزويدهم بالتدريب والتطوير وتقييم الأداء والثقافة.

1-2 تعريف البطالة : البطالة هي الزيادة في عرض القوى البشرية العاملة أو الباحثة عن العمل على الطلب الذي يقرره سوق العمل الوظيفي.

2- أثار عملة الموارد البشرية على البطالة :

هناك أثار كثيرة لعملة الموارد البشرية على البطالة وهي تشمل ما يلي:

1-2 أثر عملة الموارد البشرية الاجتماعية على البطالة:

أشارت بعض الدراسات التطبيقية على أن البطالة تحتوي على جذور الجريمة بذاتها لأنها تتضمن بعض العناصر الإجرامية التالية:

- عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وانقلابها زمنيا ومكانيا.
- تحليل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطل عن العمل.
- تركيز عوامل ضياع وعدم استقرار وطغيان شعور بخيبة أمل وإحباط.

-إبتعاد المتعطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والنبذ.

إن عولمة الموارد البشرية تقضي على البطالة من خلال مشاركة عمال البلد المضيف لشركات العالمية وذلك بفرض على العامل (الجزائري)، الذي يرغب في النجاح في عمله في الشركات المتعددة الجنسيات جملة من المعارف والمهارات والقدرات والثقافة وحتى التكيف العائلي مثلا معرفته بالوظيفة ومستوى الدافعة مهارات التعامل مع الآخرين المرونة والقدرة على التكيف، رغبة الموظف وعائلته بالعيش بالخارج تساعده على كسب مدخول يعينه لعيش حياة كريمة وذات قيمة مما تدفعه للابتكار والإبداع في حياته العملية مما يشعره بمدى أهميته في المجتمع.

2-2- آثار عولمة الموارد البشرية الاقتصادية على البطالة :

إن الأثر الاقتصادي الذي يترتب على البطالة كثيرة ومهمة، إذ هي حسارة للاقتصاد على المستوى الفردي والوطني، وتتمثل في قيمة الإنتاج والدخل الذي كان ممكن الحصول عليه من خلال هؤلاء الذين يبحثون دون جدوى عن عمل يؤويهم.

-عولمة الموارد البشرية تكسب العامل المعرفة بالعمل بصورة دقيقة وقدرتهم على استخلاص أفضل النتائج كما تساهم في زيادة الإنتاج وإنتاجية وكفاءة العمال الذين ينشطون بشركات متعددة الجنسيات (العالمية).

مما يحسن من مرد وديتها وتنافسيتها كما تعمل على زيادة رؤوس الأموال لحزينة الدولة وكذلك تحسين المستوى المعيشي للأفراد، أي لديهم مدخول يكفيهم لعيش حياة كريمة مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني والاستفادة من التكنولوجيا التي تجلبها الشركات العالمية، وكذلك تقليص نسبة البطالة وزيادة إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي.

2-3 اثر عولمة الموارد البشرية السياسية على البطالة

البطالة مؤشر أساسي على صحة السياسة الاقتصادية للبلد ومؤشر على صواب التخطيط الاجتماعي، ولا غرابة أن نرى شوارع العديد تضح بمئات الآلاف من العاطلين عن العمل احتجاجا عن على سياسات حكوماتهم.

فرض مفهوم العولمة على العاملين في الشركات متعددة الجنسيات سيمات شخصية لايمكن للفرد العادي أن يتحلى بها، أو حتى الفرد الغير عادي أن يبذل جهدا كبيرا لتمييز بها :منها قدرة على تحمل المخاطر، التزام بتحقيق نتائج مسطرة ،عن تكون له رغبة في التعليم ،كما يتقبل النقد من الرؤساء أو من الزملاء، كما

تشجع الحكومات الأولى العربية ومنها الجزائر على وضع سياسات وتسهيلات من أجل استثمار هذه الشركات

المطلب الثاني: آثار العولمة على مؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يهدف هذا المؤشر إلى تحسين نوعية الحياة والسيطرة على الموارد للتمتع بمستوى معيشي لائق.

جدول رقم (3-3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2010-2014).

وحدة الدولار .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	4340	4460	4970	5290	5764

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على صندوق النقد الدولي www.imf.org أطلع عليه يوم 2016/5/4 التوقيت 15.55

-نستنتج من خلال الجدول أعلاه: أن دخل الفرد قد إرتفع من 4340 دولار أمريكي في سنة 2010 إلى 5764 دولار أمريكي سنة 2014 ولكن رغم الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام يبقى منخفض ولم يصل إلى المستويات المرغوبة.

2- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهذا المؤشر يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج

جدول رقم (3-4): نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي خلال فترة (2009-2013).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة الاستثمار	46.9	41.4	37.4	38.7	43.3

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطوير الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص 213.

-نلاحظ مما سبق من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاستثمار في انخفاض مستمر فقد كانت نسبة الاستثمار سنة 2009 تقدر ب 46.9 ثم بدأت بالانخفاض حتى وصل في سنة 2012 إلى 38.7 ثم بدأ بالارتفاع حيث وصل إلى 43.3 سنة 2013، ولكن تبقى منخفضة مقارنة بسنة 2009.

3- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويوضح قدرة الدول على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

جدول رقم (3-5): رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2010-2014).

وحدة: بملايير الدولارات

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب الجاري	12.149	17.766	12.418	0.999	9.434-
نسبة رصيد الحساب الجاري	10.13	12.22	7.70	0.0006	-

المصدر: source banque d'algerie : ditéction generale de douanes

من خلال ما سبق نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الرصيد الجاري من إجمالي الناتج المحلي قدر بـ 10.13% سنة 2013 ثم إرتفع إلى 12.22% في سنة 2011 وبعد ذلك عرف تراجع في سنتين 2012 و 2013 على التوالي 7.70% و 0.0006%

4- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح هذا المؤشر قدرة الدولة على السداد ويساعدها على تقييم قدرتها على تحمل الديون ويربط الدين بقاعدة الموارد.

جدول رقم (3-5): تطور الدين الخارجي فترة (2009-2013)

وحدة: بملايير الدولارات

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
المديونية الخارجية	5.687	5.536	4.410	3.694	3.396
النسبة %	5.70%	4.61%	3.03%	2.29%	2.04%

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، الإقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص 232.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المديونية الخارجية قد بدأت بالإنخفاض وهذا نتيجة إرتفاع أسعار البترول وقدرة الدولة على تسديد ديونها مسبقا.

خلال سنة 2006 فقدرت المديونية الخارجية سنة 2010 بـ 5.536 مليار دولار

كما قدرت المديونية الخارجية سنة 2013 ب 3.396 مليار دولار، نلاحظ أيضا أنه هناك تحسن في هذا المؤشر، كما قد بلغ الدين الخارجي خلال سنة 2014 ب 3.3 مليار دولار أي بنسبة 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي وبقي أيضا مستقرا في سنة 2015.¹

نستنتج مما سبق أن المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر عرف تحسنا في بعض المؤشرات كالمديونية الخارجية ونسب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما عرف أيضا انكماش في بعض مؤشرات أخرى مدروسة ألا وهي نسبة الاستثمار ورصيد الحساب الجاري، أي أن العولمة أثرت على بعض المؤشرات الاقتصادية وليس كلها.

المطلب الثالث: أثر العولمة على المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر

1- **موارد المياه:** بسبب ندرة المياه كما في معظم بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط فالجزائر تأتي ضمن 20 بلدا في العالم الذي يشكو ندرة المياه وقتتها، وهو العامل الذي يحد من التطور ومصدر التوتر الاجتماعي، هذه الندرة تم التعبير عنها من خلال الضغط في توفير ودعم انتظامها، فهذان العاملان تتفاقم حدتهما أكثر نتيجة تغير المناخ، للتذكير فإن حصة الفرد الجزائري من المياه سنويا اقل من 600 متر مكعب ومنه فالجزائر تقع في خانة الدول الفقيرة بالموارد المائية، علما أن بنك الدولي يحدد عتبة 1000 متر مكعب للفرد سنويا، وقد كانت حصة الفرد السنوية في الجزائر تقدر ب 1500 متر مكعب للفرد سنة 1962، لتراجع في سنة 1991 إلى 500 متر مكعب للفرد في السنة، بالمقابل فإن المخزون المائي في الجزائر يتوزع كما يلي:

14.2 مليار متر مكعب سنويا منها 12.4 مليار متر مكعب من المياه السطحية و 1.8 مليار متر مكعب من المياه الجوفية و 5 مليارات متر مكعب سنويا هي نصيب المناطق الصحراوية والتي تتكون من المياه الجوفية غير قابلة للتجديد.

وتكتسي الموارد المائية في الجزائر طابعا استراتيجيا في مسار التنمية المستدامة الشاملة للبلاد لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة ولأن الماء في الجزائر مورد نادر وثمين يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات السكان والاقتصاد الوطني دون رهن حاجيات الأجيال القادمة.

وقدم بنك العالمي مجموعة من التوصيات والإجراءات للدول من أجل إدارة أحسن للموارد المائية منها:²

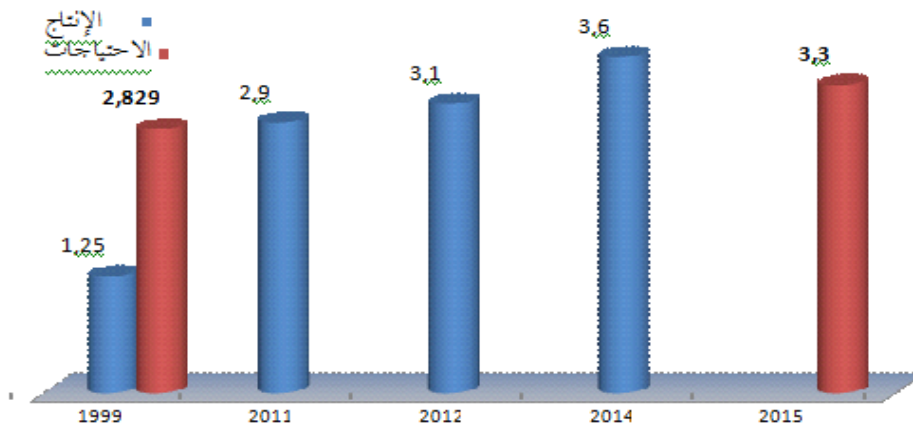
¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص 27.

² نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 64.

إجراءات مباشرة : أي تدخل المباشر للسلطات المتخصصة في إدارة الطلب على الماء وخفض الكميات المهذرة عن الطريق التكنولوجيا وكذلك الحد من التسرب عن طريق إصلاح الشبكات القديمة واكتشاف العيوب وهو ما قامت به الجزائر على أرض الميادين.

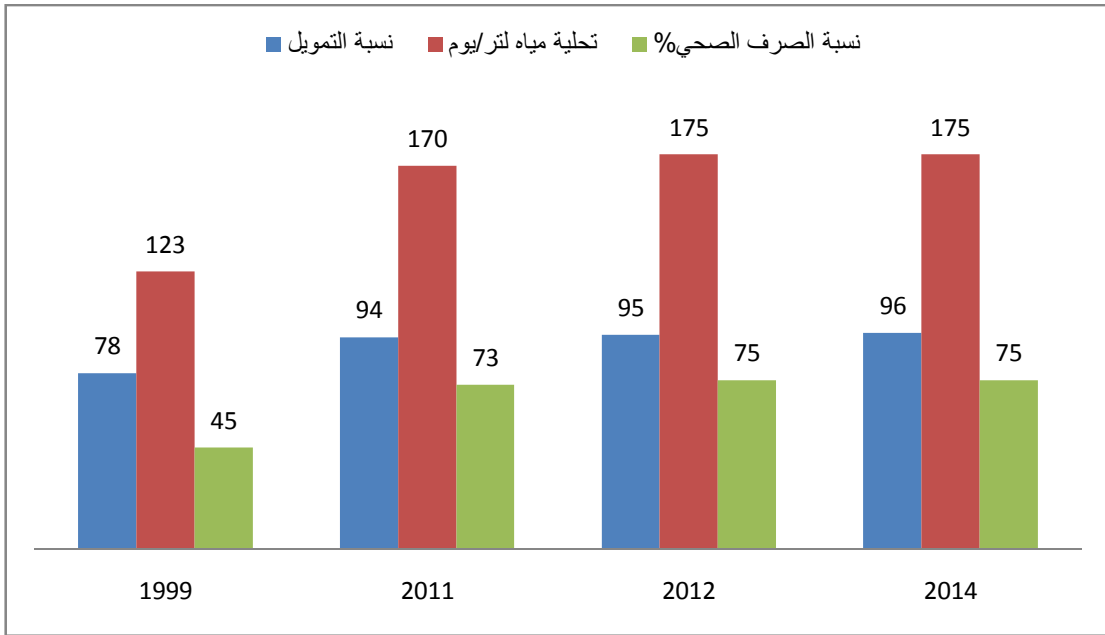
إجراءات غير مباشرة : عن طريق توعية الجمهور والحملات الإعلانية وقصد معالجة الأخطار المناخية نفذت الجزائر إستراتيجية التخطيط للتهيئة العمرانية والأخذ بالاعتبار المساواة الاستمرارية والقدرة التنافسية والتوازن الإقليمي.

الشكل رقم(3-1) تطور الإنتاج واحتياجات السكان من الماء الوحدة: مليار متر³



المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 105.
 نلاحظ من خلال الرسم أنه في سنة 1999 كانت نسبة الإنتاج 1.25 مليار متر مكعب/سنة واحتياجات السكان من الماء يقدر ب 2.822 مليار متر مكعب /سنة كما ارتفعت نسبة الإنتاج من الماء في سنة 2011 ب 2.9 متر مكعب /سنة كما قدرت نسبة الإنتاج في سنة 2014 ب 3.6 مليار متر مكعب /سنة وكانت نسبة الاحتياجات في سنة 2015 ب 3.3 مليار متر مكعب /سنة مما يعني أن نسبة احتياجات في تزايد مستمر للارتفاع عدد السكان وأن نسبة الإنتاج ترتفع أيضا أي في تصاعد مستمر في الإنتاج.

الشكل رقم (3-2) تطور إمدادات مياه الشرب



المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص108.

من خلال الرسم البياني أعلاه تبين لنا أن هناك تطور إمدادات مياه الشرب خلال السنوات من 1999 إلى 2014 حيث بلغت نسبة التمويل 78% في سنة 1999 وكانت نسبة تحلية تعكس السنة 123 لتر في اليوم كما قدرت نسبة الصرف الصحي ب 45% أما في سنة 2011 فقد بلغت نسبة التوصيل 94% وتحتية المياه 170 لتر في اليوم والنسبة الصرف الصحي قدر ب 73% أما في سنة 2012 فقد قدرت نسبة التوصيل ب 95% و قدرت تحلية مياه ب 175 لتر في اليوم ونسبة الصرف الصحي ب 75% أما سنة 2014 فقد قدرت نسبة التوصيل 96% من إجمالي السكان وتحتية المياه ب 175 لتر في اليوم ونسبة التوصيل 96% من إجمالي السكان وتحتية المياه ب 175 لتر في اليوم ونسبة الصرف الصحي قدرت ب 75%.

نلاحظ أن نسبة التوصيل تزداد سنة بعد سنة كما نلاحظ أيضا أن نسبة الصرف الصحي وتحتية المياه في سنتين 2012 و 2014 بقية نفسها.

2- الغابات: سجل في سنة 2014، 17853 حريقا على الصعيد الوطني أدت إلى إتلاف 14868 هكتار من الغابات و 9.802 هكتار من الأدغال حسب إحصائيات المديرية العامة للحماية المدنية وقد خلفت هذه الحرائق خسائر مست 8000 هكتار من المحاصيل وأتلفت 17014 نخلة و 181300 شجرة مثمرة، كما تقدر الثروة الغابية في الجزائر ب 4.1 مليون هكتار فقط، ينبغي الحفاظ عليها لمكافحة الانعكاسات الوخيمة للتغيرات المناخية و حماية مواردنا الطبيعية التي لا تحصى قيمتها الاقتصادية، إن نقص

التوعية بالعوامل البيئية و العوامل الخارجية الاقتصادية أن تخلف خسائر كبرى في الأنظمة البيئية و توليد تكاليف باهظة لإصلاحها.

3- الإنبعاثات الغازية في الجزائر:

لقد تبنت الجزائر موقفا رائدا فيما يخص التأقلم مع الأخطار المناخية، لا سيما في المجال الزراعي وبذلت جهود جبارة للتخفيف من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري و تعتمز بناء اقتصادها على أساس النموذج أقل استهلاكاً للطاقة الذي يعد في الأصل ناجعا لاعتماده على الغاز في ظل احترام مقتضيات التنمية الوطنية.

إن التقاط غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 المقدر ب 20 مليون طن سنويا حسب وزير الطاقة يساهم في مكافحة تغيير المناخ، وهي عملية يمكن أن تحقق دخلا باستعمال أموال الكربون المحتبس في تطوير الطاقات المتجددة والجدير بالذكر أن إنبعاثات غاز CO2 من المصانع والمنشآت النفطية والغازية لا يشكل سوى نسبة 1.1% من مجموع إنبعاثات غازات CO2 في الجو عبر العالم، وهي نسبة ضئيلة للغاية، إن التقليل من حرق الغاز هو جهد آخر قامت به الجزائر لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، حيث أن 90% من الحقول قضت على حرق الغاز، وسيسمح مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يربط نيجيريا بأوروبا عبر النيجر والجزائر، بالتقليل من حرق الغاز بما يعادل 200.000 برميل من النفط حسب وزير الطاقة¹

نستنتج مما سبق أن العولمة أثارت على المؤشرات بصفة خاصة للغابات التي تعرف تقلصا في أراضيها سنة بعد سنة نتيجة للحرائق المتكررة، اما من جهة أخرى عرف تحسن في مجال إمدادات المياه الصالحة للشرب من نسبة التوصيل وتولية المياه إلى الصرف الصحي للسكان وقد شددت الجزائر على تقليل انبعاثاتها الغازية، وعرفت تحسن في المصانع والمنشآت الغازية والنفطية .

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 144

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن الانفتاح على العالمية له قواعد وضوابط يجب على الدول السير عليها لتحقيق الانفتاح على الأسواق العالمية خاصة في المجال التجاري والشراكة والتي استفادة منها من خلال التبادل التجاري للسلع والخدمات من ناحية الصادرات والواردات خاصة في مجال السلع الفلاحية والتي قد تأثر سلبا على المنتج الوطني، كما تحرص على تسريع وتيرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما أن للعولمة انعكاسات على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الأثر الذي تخلفه عولمة الموارد البشرية للقضاء على البطالة وكذلك من خلال بعض مؤشرات التنمية المستدامة، وقد شهدت هذه المؤشرات تحسنا ملحوظا في ظل العولمة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

أصبحت العولمة والتنمية المستدامة من المواضيع التي يكثر حولها النقاش والحديث في الندوات والمؤتمرات والنقاشات العلمية والأكاديمية وحتى اللقاءات ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي . فالعولمة تتمثل في زيادة اعتماد اقتصادي متبادل بين الدول وزيادة كثافة التفاعلات الدولية لاسيما في المجال الاقتصادي، والتحرير المتزايد وإزالة العقبات التي تحول دون خروج السلع ورؤوس الأموال إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم ككل بفضل اتساع مجال التحرير للتجارة في السلع والخدمات وتحرير التدفقات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول.

والعولمة الاقتصادية عملية تاريخية ناتجة عن التطور البشري والاقتصادي والتقدم التكنولوجي وتشير إلى زيادة التكامل الاقتصادي بين دول العالم في مجالات تجارة السلع والخدمات وتدفق رأس المال وتحركات الأفراد والتكنولوجي.

كما أن العولمة ظاهرة حتمية لا مفر منها، وقد جعلت الخبراء ورؤساء العالم على طاولة واحدة من أجل التفاوض حول العولمة، حتى وان اختلفت وجهات نظرهم إلا أنهم اتفقوا على أن العولمة ما هي إلا تبادل منافع من سلع وخدمات ورؤوس أموال، والعولمة ما هي إلا اختبار يجب على دول الجنوب تجاوزها بأقل أضرار وخاصة الجزائر لمواكبة العصرنة .

أما بالنسبة للتنمية المستدامة تتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل يشمل مجموعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض تأثير مستمر في التنمية وبالتالي يجب ضبط وتوجيه هذا النظام للحد من سلبيات وتعظيم الايجابيات، كما تتوفر على مجموعة من القيم بدأت بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتجسيد الحكم الرشيد وضمن الفعالية وصولا إلى تحقيق العدالة بتوزيع فرضيات إلى استدامة بيئية وتقبل المسؤولية المشتركة في المحافظة عليها هذا ما يميزها كون قيمها وركائزها تندمج ضمن المنظومة الغربية ساعدتها العولمة عن نشرها وجعلتها مقياسا للدول المتقدمة والنامية خاصة من بينها الجزائر التي تبنت إستراتيجية التنمية المستدامة من بوابة العولمة، أي بعد دخولها اقتصاد السوق أعطت أهمية بالغة لكل من العولمة والتنمية المستدامة وذلك من خلال تحقيق أهداف الألفية الثالثة وتقوم التنمية المستدامة في الجزائر على مجموعة من قوانين وتشريعات لحماية بيئتها من خلال الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة وإعطائها أولوية للطاقة المتجددة و التي سوف يكون لها مستقبل مشرق، إلا أن هناك تحديات أخرى تقف في وجه التنمية المستدامة في الجزائر، كما انعكست العولمة على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير في بداية الأمر جعلت قطاعاتها تعاني من الركود الحاد إلا أنها في السنوات الأخيرة عرفت انتعاش ملحوظا نتيجة لارتفاع أسعار

البتروول كما قد يكون هناك آثار سلبية وإيجابية محتملة على السلع الزراعية والأمن الغذائي للجزائر من خلال شراكة أورو جزائرية والمنظمة العالمية للتجارة إذا انضمت إليها الجزائر رسمياً، كما أثرت عوامة الموارد البشرية على البطالة من جانب اجتماعي، اقتصادي وسياسي للحد من ظاهرة البطالة.

اختبار صحة الفرضيات:

بعد دراستنا للموضوع اتضحت لنا صحة الفرضيات من عدمها التي وضعناها لدراستنا فتيين معنا أن:

*- **الفرضية الأولى** تنص على أن العوامة تعني انغلاق على كل ما هو محلي والانفتاح على كل ما هو جديد لقد تحققت صحة هذه الفرضية أي يند كل ما هو محلي والانجذاب إلى كل ما هو عالمي جديد .

*- **الفرضية الثانية** تنص على أن الجزائر لا تهتم بالتنمية المستدامة ولا أفاق لها في المستقبل وهذه الفرضية لا تتحقق لأن التنمية المستدامة في الجزائر لها مستقبل مشرق وهذا ما ينفي لنا صحة الفرضية الثانية، لأن التنمية المستدامة في الجزائر قائمة على إستراتيجية طويلة المدى من خلال مجموعة من البرامج التي انتهجتها الحكومة الجزائرية سعياً منها للاستفادة من التنمية المستدامة مستقبلاً.

*- **الفرضية الثالثة** تنص على استفادة الجزائر من مزايا العوامة في مجال التنمية المستدامة مما يثبت تحقق صحة الفرضية لأن الجزائر استفادت من التكنولوجيا الجديدة التي تتمثل في الطاقة المتجددة التي ستحقق لها مستقبلاً مزدهراً.

نتائج وتوصيات:

1- النتائج:

من خلال دراستنا للموضوع تبين لنا النتائج التالية:

- العوامة ليست ظاهرة تلقائية بل فرضتها وقائع تاريخية معينة أسهمت في تفعيلها وسرعة انتشارها.
- العوامة ليست إلا ستارا تتحرك تحته الشركات متعددة الجنسيات والتي ترفع شعار العوامة كي تفسح لنفسها طريق التوغل وترفع شعار العوامة كي تزيل التشريعات المحلية والمنافسات المحلية فتتشر دون أي عائق بغض النظر إذا كانت مصالح هذه الشركات تضر بمصالح الدول الفقيرة.

- إن العوامة الاقتصادية أصبحت منذ بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي أمراً واقعياً لا مفر منه وبالتالي على الجزائر أن تعمل على تحديث قطاعها وبرامجها التنموية وفق ما تقضيه تحديات العوامة.

- التنمية المستدامة هي الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.

- إن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص.

الخاتمة العامة

العولمة والتنمية المستدامة فرض على البشرية جمعا.

- إن التنمية المستدامة في الجزائر ستعرف انتعاشا كبيرا مستقبلا من خلال المناهج التي سطرها الحكومة .
- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المبرم منذ 2001 من شأنه أن يفتح أفقا جديدة للاندماج الاقتصادي الجزائري لكن التأخر التكنولوجي الذي تعاني منه النشاطات وعدم بلوغ المنتجات الجزائرية مستوى النوعية والقيمة التنافسية العالمية التي تتميز بها مثلتها في الاتحاد الأوروبي سيؤثر سلبا على المنتجات الجزائرية ولا يمكنها من دخول السوق الأوروبية بل يقيها سوق لمنتجات هذه الدول.
- كشفت الدراسة أن العولمة لها آثار على التنمية المستدامة تمثلت في عدة قطاعات من بينها القطاع الصناعي وخاصة القطاع الزراعي. كما استفادت من عولمة الموارد البشرية للقضاء على ظاهرة البطالة، ومست أيضا مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر مؤشرين هامين هما الاقتصادي والبيئي.

2-التوصيات:

- على هذا الأساس سنقوم بإعطاء اقتراحات وتوصيات لعلها تقدم ولو القليل من المساعدة للتجربة الجزائرية في هذا المجال تتلخص في:
- يتم فهم العولمة بناء على المعرفة التحليلية العميقة وفهم تعقيداتها وفرصها ومخاطرها قبل اتخاذ أي موقف منها أو إصدار حكم عليها.
 - الانفتاح الجزئي أو الانفتاح المرحلي في شبكة الإنتاج العالمية يضمن تعظيم إيجابيات التحرير الاقتصادي وتقليل السلبيات.
 - رفع مستوى الكفاءات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي من حيث الجودة والمواصفات وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة في الداخل على اغتنام فتح أسواق في الخارج.
 - ضرورة انتهاز النظام السياسي الاقتصادي الملائم والقادر على التأقلم مع مقتضيات مناخ العولمة وتحدياتها على نحو يؤدي إلى الازدهار والتطور والاستقرار.
 - تركيز العناية بالبحث العلمي والباحثين لأنه أحد ركائز التنمية المستدامة .
 - يستلزم مبدئيا التفاعل مع أنظمة العولمة ولكن بحذر أين يكون احترام تباين المحيطات والخصوصيات أمر ضروري فالتنمية المستدامة لا تستطيع النجاح بدون رؤية محلية.
 - على الجزائر أن تتبنى السياسات الداخلية والتي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة في إطار اندماج متوازن للاقتصاد العالمي وذلك في ظل العولمة.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع وتعمقنا فيه نأمل أن تكون هذه الدراسة بمثابة مجال مفتوح وعليه يمكن طرح المواضيع التالية كآفاق للدراسة المتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة.

- متطلبات العولمة في ظل تحقيق التنمية المستدامة

-تحديات العولمة في ظل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، لأننا على معرفة على أنه ليس بالكامل التام لأن الكمال لله عز وجل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. إبراهيم عبد الرحيم , منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة , مؤسسة شباب الجامعة , بدون طبعة , مصر , 2008
2. إبراهيم نافع، "انفجار 11 سبتمبر بين العولمة والأمركة"، دار الأهرام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003-2002
3. أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، "العولمة رؤية موضوعية"، التنوير الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000،
4. أبو لحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي، بدون طبعة ، مصر، 2006
5. أحمد سيد مصطفى، "تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي"، بدون دار النشر، الطبعة الثانية، 1999
6. العزيز قاسم، محاربة التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من (منظور الإسلامي)، دار الجامعة بدون طبعة ، مصر 2011
7. -أمين السيد أحمد لطفي، المرجعة البيئية، الدار الجامعة، بدون طبعة، مصر، 2005
8. بثينة حسين عمارة، "العولمة وتحديات العصر"، دار الأمين، الطبعة الأولى، 2000
9. جباره عطية جبارة، "علم اجتماع الإعلام"، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2001
10. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ، 2014
11. حسين حنفي، صادق جلال العظم، "ما العولمة؟" دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 1999
12. حمد فوزي الدليمي ، أحمد يوسف دوين، إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان، 2014
13. -سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2015.
14. عبد الله عباية رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة ، دار الشباب الجامعة، بدون طبعة، مصر 2009
15. عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010

قائمة المراجع

16. عبد المطلب عبد المجيد, العولمة واقتصاديات البنوك , بدون طبعة, الدار الجامعة, مصر , 2005
17. عصام خفاجي, "ملاحظات حول العولمة والدولة القومية", فجار عبد الباسط عبد المعطي, العولمة والتحويلات المجتمعة في الوطن العربي", مكتبة مدبولي, ميدان طلعت حرب, الطبعة الأولى 1999
18. غالم عبد الله, العولمة المالية وأنظمة الصرف العربية , دار أسامة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى , الأردن, 2014
19. 17فهد خليل زايد, محمد صلاح رومان , العولمة الاقتصادية , دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان , 2015
20. محسن أحمد الخضيرى , العولمة مقدمة في الفكر والاقتصاد وإدارة عصر اللادولة , مجموعة النيل العربية, الطبعة الأولى , مصر, 200 ,
21. محفوظ لشعب, سلسلة القانون الاقتصادي, ديوان المطبوعات الجامعية, بدون طبعة, الجزائر 1997
22. ممدوح محمود منصور, "العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد", دار الجامعة الجديدة للنشر, الطبعة الأولى, الإسكندرية, 2003
23. مي عبد الله سنو, " الانتقال في عصر العولمة: الدور, التحديات الجديدة", الدار الجامعية, الطبعة الأولى, 1999
24. نوري منير , السياسات الاقتصادية في ظل العولمة , بدون طبعة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2010
25. هادي خالدي , المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقة الجزائر, بدون طبعة, دار هومة , الجزائر, 1996
26. هيفاء عبد الرحمن , ياسمين التركيني , آليات العولمة الاقتصادية أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي, دار حامد , الطبعة الأولى, عمان, 2010
27. يحيى اليحياوي, "في العولمة والتكنولوجيا", دار الطليعة, الطبعة الأولى, بيروت, 2002
28. يوسف حسن يوسف , نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر , مكتبة الوفاء القانونية, الطبعة الأولى, مصر, 2011
29. يحيى وناس, دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة, دار العرب للنشر والتوزيع, بدون طبعة, الجزائر, 2001.

ثانيا: أطروحات ورسائل جامعية

1. .أوزال عبد القادر , العولمة والأمن الغذائي العربي-دراسة حالة الجزائر , مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط, جامعة الجزائر, غير منشورة, 2009-2010 , ص 30 .
2. .تكواشت عماد, واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد والتنمية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, الجزائر, غير منشورة, 2011/2012.
3. .-سالي رشيد, أثار التلوث البيئي في التنمية الاقتصادية في الجزائر, مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, وعلوم التسيير, تخصص تسيير, جامعة الجزائر, غير منشورة, 2005-2006
4. .-سايح بوزيد, دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر, مذكرة, دكتوراه علوم اقتصادية تخصص الاقتصاد والتنمية, جامعة تلمسان, جزائر, غير منشورة, 2014, 2013.
5. .-حميد بوغموشة, دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة, دراسة حالة الجزائر, مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه في علوم الاقتصاد , تخصص مالية وبنوك, جامعة سطيف الجزائر غير منشورة, 2011-2012
6. .حياوي سمير, العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حالة الجزائر, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي, جامعة الجزائر, غير منشورة, 2005/2004
7. .-رابح حميدة, استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات المتغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية, مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه, العلوم الاقتصادية, تخصص إدارة الأعمال استراتيجيه للتنمية المستدامة, جامعة عباس, سطيف, غير منشورة, 2010/2011
8. .زوين إيمان, دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية , دراسة حالة الجزائر, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تحليل واستشراف الاقتصادي جامعة منتوري قسنطينة الجزائر غير منشورة 2010-2011 .
9. .طويل آسيا , " المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل العولمة قطاع البتروكيمياويات (دراسة حالة مؤسسة سوناطراك -أوبك), مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط, جامعة الجزائر, غير

منشورة، 2013-2014،

10. عبد القادر عوينات، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، غير منشورة، 2008

11. عريبي مريم، أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة أثار تحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاد المغاربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، غير منشور، 2013-2014

12. نوار رابع ، العولمة الاقتصادية أثرها على إستراتيجية التسعير -حالة الجزائر- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2010-2011

13. يحي مسعودي، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية جامعة الجزائر، غير منشورة، 2009-2008

14. نجوى بن عويدة، دور الحكومة في تعزيز اداء المؤسسة المستدامة دراسة حالة مجمع صيدال مصنع قسنطينة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر 2012-2013.

ثالثا: المجلات و جرائد :

1-مجلات:

1. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86 ، العراق، 2011، ،

2. أحمد مصطفى عمر ، "إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك"، ملف حول العرب وتحديات العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، مركز الدراسات العربية. 2000

3. بن حمود سكيينة، تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر ، العدد01، 2010،

4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، الإقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014

5. -بوزيان الرحمانى هاجر، بكري فطيمة، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير،

قائمة المراجع

- المركز الجامعي بخميس مليانة، ورقة بحثية غير منشورة
6. بول سترنين، "التكامل، الاعتماد المتبادل والعمولة"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جويلية 2001
10. تر بيتجور، "مستقبل السياسة، الأصول الأوروبية والحدثة كشرط عالمي"، ترجمة حليم طوسون، مجلة الثقافة العالمية، العدد 106، الكويت 2001.
11. جلال الشافعي، "العمولة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر"، مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد خاص 2002،
12. ريدة ديب، بسليمان مهن، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم الهندسية المجلد 25، العدد الأول: 2009
13. فريدج ريك جيمسون، "العمولة والإستراتيجية السياسية"، مجلة الثقافة العالمية، العدد 104، الكويت، 2001.
14. - كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، 2000
15. لحسن عبد القادر، إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الأفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائر، العدد 02-2012
16. لحسن عبد القادر، إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الأفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائر، العدد 02-2012.
17. نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة وفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد 7، 2012 .

2-جرائد

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتسيير النفايات، العدد 7.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم 08/02 المؤرخ في 8 ماي 2002 والذي تعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة، ونهيتها، العدد 34.

رابعا: تقارير وملتقيات

قائمة المراجع

3. تقرير وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، دليل الطاقة المتجددة، الجزائر، 2007.
4. جتر بارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، العدد 106، الكويت، مايو 2001
5. عبد الصمد سعودي صالح سراي، "استراتيجية التنمية الريفية كأليات الحد من البطالة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة الجزائر، 15-16-2011.
6. -عمار عيادي، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة من الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية، للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، 7/ 8/ أبريل 2008
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015،
8. المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)

خامسا: مواقع الكترونية:

1. عبد السعيد عيد إسماعيل، "مفهوم العولمة" <http://www.hamavat.com> أطلع عليه بتاريخ 05-11-2015.
2. جوزيف عبد الله، "عولمة ماذا؟ كيف؟ لمن؟" www.amgelfire.com كانون الأول 2001.
3. الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي , <http://www.inf.org/extenal/about/nembers.htm> أطلع عليه بتاريخ 25/12/2015

قائمة الكتب باللغة الأجنبية:

1. Henri Guaino, Mythes et réalités de la mondialisation in dossier documentaire de CNES, La Mondialisation, Juin 1990
2. Pierre Paul Proulx, "la mondialisation de l'économie et le rôle de l'état in c'ordination», in François Crépeau, mondialisation des changes et fonction de établissement emmielle bruitant, saï, 1997
3. Robert Boyes; "le mot et la réalité coordination Sergecordellier, Fabienne Doutât in mondialisation au de la des Mythes édition casbah, 1997

